عمليـــات التحـــقق

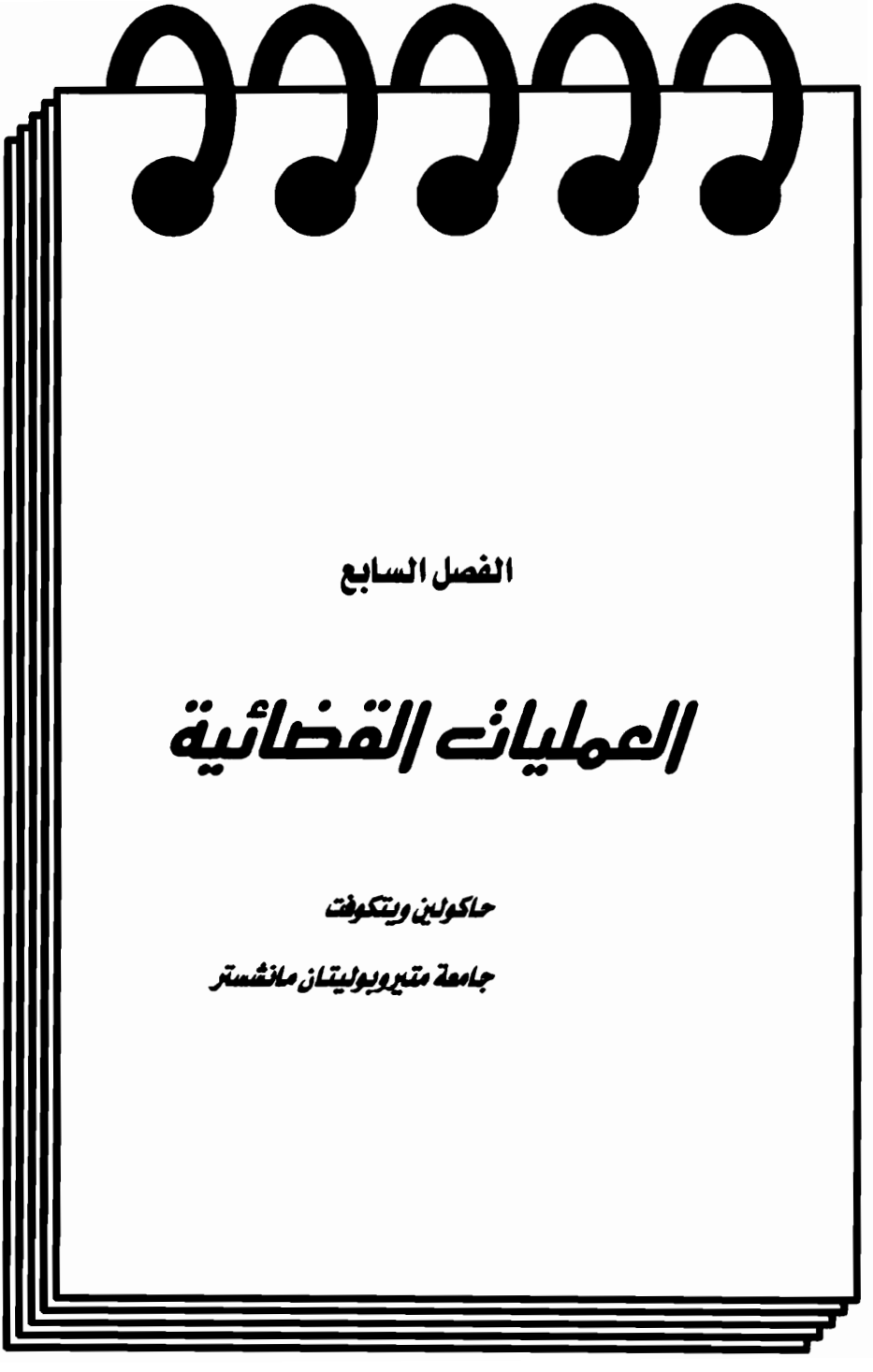

الفصل السابع

العمليات القضائية

حاكولين ويتكوفت

جامعة متيروبوليتان مانشستر

الفصل السابع
العمليات القضائية

بالنسبة للعديد من علماء النفس، فإن نظام العدالة الجنائية دائمًا يبدو معقدًا وبعيدا يملؤه الغموض والحيرة. وحتى الهدف الرئيسى منه- وهو الكشف عن "الحقيقة" وإصدار الحكم ضد الشخص المذنب- يبدو شيئًا محيرًا وغريبًا. فذلك الفصل يناقش العلاقة بين علم النفس والقانون والمحاكم. وهو يهدف إلى تقديم نظرة شاملة وفهم كامل للنظامين القانونيين الرئيسين المأخوذ بهما فى مختلف أنحاء العالم ولفحص العمليات النفسية التى قد تؤثر على اتخاذ القرار فى قاعة المحكمة. إن القضايا التى تم فحصها تشمل أثار النوعيات المختلفة من استجواب المحامين والدعاية التى تتم قبل المحاكمة ومنطوق الحكم القضائى.

وفى المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، يعتبر القضاة وهيئة المحلفين هم النقطة المحورية للعملية القضائية واتخاذ القرار. ولقد كشفت الأبحاث كيف أن التكوين والفهم القانونى وفاعليات المجموعة لدى المحلفين تؤثر على الأحكام التى يصدرونها وعلى الأنظمة التى يعتمدون عليها وليس بنتيجة المحاكمة. ووفقًا لنموذج الاستقصاء البحث فإن القاضى يلعب دورًا سلبيًّا وغير مهمًّا ولكنه يقوم بالإشراف على مجريات الأمور القانونية والأشياء التى يقدمها أى من الطرفين كدليل إدانة للطرف الآخر.

وعلى هذا فإن القضاة غير المعارضين يتسمون بالغموض وخاصة فى المحاكم

المدنية. إن الأمور الأخطر من الناحية الجنائية يقوم المحكمين بالبت فيها بواسطة أشخاص غير مدربين قانونيًا ولكن دورهم هو أن يستجوب المدعى عليه بإخلاص وإعطاء قرار حقيقى وفقًا لتلك الأدلة".

وعلى العكس من ذلك فإن الاتجاه الاستقصائى الذى يتم ممارسته فى القارة الأوربية يرى أن القضاة من المتوقع أن يصلوا للحقيقة من خلال تحرياتهم الشخصية. قبل المحاكمة، يتم القيام بعمل تحريات قضائية تشمل عمل محادثات مع الشهود وفحص حالة الدفاع. فعلى سبيل المثال فى فرنسا، يتم ذلك بواسطة محكم: نصف قاضى صلح ونصف ضابط تحريات (مخبر). وسوف يحدد القاضى إذا ما كان سيستمر فى القضية أم لا والقضية ككل تعتبر كأنها تحريات غير مجدية أكثر من كونها نزاع الحكام وقاضى الصلح لإصدار الحكم بأنه مذنب وكيف يمكنهم الوصول لقرار من خلال المرافعات المتناقضة التى يقدمها الدفاع والنيابة.

فهم نظام العدالة

مقارنة نظام الاستقصاء بنظام المناوءة فى العدالة:

ان أهم نظم للعدالة فى المجتمع الغربى هى أنظمة الاستقصاء والمناوءة. إن نظام المناوءة يقوم على مبادئ القانون العام المتأصل فى إنجلترا وأصبح منتشرًا فى جميع أنحاء العالم الآن وخاصة فى الولايات المتحدة وغالبية دول الكومنولث. وهناك محاكمه تمت وفقا للنظام المناوئ ووصفها داماسكا على أنها إجراءات هيكلية تشمل النزاع بين جانبين هما فى وضع المساواة النظرية وحيث تقرر المحكمة حكمها الأخير. وفى المملكة المتحدة، فإن القضاة يميلون إلى أن يكونوا محكمين منصفين من خلال مجريات الأمور ولا يشاركون فى العمليات أو الإعداد للقضايا أو الأدلة على الرغم من أن القضاة أحيانا يقدرون الأشياء التى يجب تقديمها على أنها أدلة: ولهذا فإن اهتمامات القضاة الرئيسة تنحصر فى عدالة سير الأمور خلال المحاكمة إن الاختلافات الرئيسة بين النظامين تشمل متى وكيفية تقديم الأدلة بالإضافة إلى دور

القاضى: سلبى نظريًّا فى النظام المناوئ ولكنه يلعب دورًا رائدًا من خلال عملية واتخاذ القرار فى نظام الاستقصاء.

أنظمة العدالة

النظام	الحالة	الأدلة	الدور القضائى	اهتمامات قضائية
المناوئ الاستقصاء	نزاع تحريات	فى أثناء المحاكمة قبل المحاكمة	سلبى رائد	عدالة الإجراءات أهمية قيمة القضية

جدول (٥ -١)

القضايا المدنية فى مواجهة القضايا الجنائية:

كلٌّ من نظام الاستقصاء ونظام المناوءة يفرق بين الإجراءات المدنية والجنائية. إن تلك العمليات تختلف أساسا من حيث مقاييس الأدلة وقوانين الإثباتات. ففى إنجلترا وويلز، فى القضايا المدنية فإن المعيار العام لإيجاد الشخص المذنب هو ميزان الاحتمالات: "فإذا كانت الأدلة تجعل هيئة المحلفين يقولون أننا نفكر أنه من المحتمل أكثر إخلاء سبيله ولكن إذا كانت الأدلة متساوية فلن يتم إخلاء سبيله. وفى الحقيقة، فإن ذلك قد لا يكون كافيًا إذا وضع فى الاعتبار الناتج الكلى للحكم على الشخص بأنه مذنب. على سبيل المثال، فى القضايا المدنية التى تتضمن حضانة الأطفال، كانت المحاكم ترى أنه يجب اتخاذ أى قرارات تتصل بالأدلة لا بد أن تتناسب مع القضايا الجنائية.

إن المعيار الجنائى للأدلة يتطلب وجود أدلة لا تقبل الشك. فهى تمثل معيارًا أكبر من نظيره المدنى إلا أنها تبتعد كثيرا عن التأكيد العلمى. ولقد تم عمل تحديد للمعايير وقد لوحظ وجود نسبة أكبر من الاعتراف من المعيار نفسه. ومؤخرا فإنه طالما أن القاضى ينقل لنا درجة كبيرة من التأكيد الضرورية للمحكم فإن ذلك يكون مرضيًا.

إن القضايا المدنية والجنائية هى لائحة لعملية الإثبات من خلال قوانين الأدلة، والتى يتم وضعها للتأكيد على وجود محاكمة عادلة فى كلا النظامين ففى القضايا المدنية، فإن القضايا الواجب الحكم فيها هى قضايا التلفيات وتحمل مسئوليتها ومنذ إدخال قوانين الإجراءات المدنية الجديد فى ١٩٩٨، كان هناك تركيز متحدد على تخفيض التكاليف والبعد عن التعقيد والتأخير. إن القضايا المرتبطة بالأدلة قد تشمل قضايا تتصل بمدى كفاءة الشهود والقانون.

وفى القضايا الجنائية، يكون التركيز على المذنب أو البرىء أن القوانين هنا تغطى وسائل الاستجواب وسماع الشهود والحقوق القانونية والأشياء التى يسمعها المحكم وكيفية استخدامهم تلك المعلومات للوصول إلى القرارات.

مقارنة قاضى الصلح بالمحكمة الملكية:

فى إنجلترا وويلز فإن غالبية القضايا الجنائية ٩٥٪ منها- تتم فى محاكم قاضى الصلح. إن القضايا الأقل أهمية أى المخالفات البسيطة" يتم التحكيم فيها بواسطة قاضى الصلح نفسه وأيضا هؤلاء الأشخاص المتهمون بالجرائم الجنائية الحادة مثل القتل أو الذبح أو انتهاك العرض أو السرقة فهى ترفع أولا أمام محكمة قاضى الصلح قبل أن تنتقل إلى المحكمة الملكية للبت فيها.

إن القضايا البسيطة مثل الإهانات أو التعدى لا بد من البت فيها فى محكمة قاضى الصلح ولكن الجرائم البسيطة أو الكبيرة مثل السرقة يمكن الحكم فيها من قبل قاضى الصلح أو من قبل محكم فى المحكمة الملكية وذلك اعتمادًا على ظروف كل قضية ورغبة المدعى عليه.

إن ديناميكا التحكيم فى محكمة قاضى الصلح تختلف عن المحكمة الملكية حيث إن الإدراك القانونى مؤداه أن المدعى عليه يكون أكثر احتمالاً ترجيح تبرئته فى المحكمة الملكية. وعلى هذا فإن ذلك الوثوق فى القرار الذى يتخذه المحلف قد لا يكون فى محله وذلك وفقًا للأبحاث التى تمت مراجعتها مؤخرًا فى ذلك الفصل.

ففى محكمة قاضى الصلح لا يوجد فرق بين تفسير القانون والبحث عن الوقائع. ولهذا فإن قاضى الصلح قد يحتاج إلى وقت لكى يقدر إذا كان ذلك الدليل مسلم به أم لا، ولكن بغض النظر عن قراره، فإن هؤلاء الأشخاص الذين يعدون للقضية هم الذين يسمعون بالفعل للأدلة. فى المحكمة الملكية فإن القاضى يصدر قراره وفقا للقانون والمحلف يقدر وفقا للوقائع. وهذا يشير إلى أنه لا يوجد أى مكان للتحيز فى إجراءات المحكمة الملكية. وعلى العكس فإن بعض المحامين يجادلون ذلك حيث إن المحكمين (المحلفين) لا يسمح لهم بالاطلاع على الأدلة المهمة مما يؤدى إلى وصولهم لقرارات عكسية. فسواء فى محكمة قاضى الصلح أو المحكمة الملكية فإن القرارات يجب الوصول إليها استنادا على أدلة يمكن الاعتماد عليها ومدى الاعتماد على تلك الأدلة قد تم بحثه فى أبحاث نفسية عديدة.

الأدلة فى المحكمة:

مدى أثر المظهر الخارجى والاختلال النفسى للشاهد والمدعى عليه على عمليات اتخاذ القرار.

دراسة حالة:

إدانة بسبب الإعاقة فى الكلام

كانت نقطة سقوط جارى جومى هى التهتهة فى الكلام. وحيث إنه قد اتهم بإهانة زوجته فإن إعاقته فى الكلام قد تم فهمها من قبل المحكمة بصورة خاطئة على أنها عدم أمانة.

وتم إدانته عندما لم يصدق قاضى الصلح الأدلة التى قدمها بسبب وجود رعشة (هزة) ملحوظة فى صوته. وبغض النظر عن الوقائع القانونية والأدلة المقدمة فى المحاكمة فإن قضية جارى جومى توضح مدى تأثير المظهر الخارجى والإعاقة فى الكلام التى قد تؤثر على التقييم القضائى وآثاره على عملية اتخاذ القرار.

إن الأبحاث التجريبية أظهرت أن جاذبية المظهر الخارجى للمدعى عليه من المحتمل أن تؤدى إلى نتائج أفضل لصالحه وبالتالى فقد يحصل هؤلاء الأشخاص على تعويضات ملائمة. فإن المدعى عليه ذا المظهر الجيد والذى أثبت أنه مذنبٌ فإنه يتم تخفيف العقوبة عليه فلا تكون صارمة، بغض النظر عن نوعية الاتهام الملقى عليه وذلك بصورة أكثر من هؤلاء الأقل جاذبية. فإن ذلك التأثير على الأشياء التى تمثل الخير تعرف باسم "تأثير الشمس" وهى تشير إلى أن الأحكام التى تصدر على الأشخاص ذات مظهر جيد قد تكون أكثر إيجابية فى العديد من النواحى. ولقد قام (فيلد) بتحليل لمدى تأثير مواصفات الضحية والمدعى عليه فى قضايا انتهاك العرض (الاغتصاب).

ولقد وجد (فيلد) وجود آثار لجاذبية الضحية على نتيجة المحاكمة ولكن بعض العوامل مثل الجنس أو الخبرات الجنسية للضحية ودليل القوة ونوعية الاغتصاب التى تمت، فإن كل ذلك يشكل عوامل الجاذبية مقترحا أن آثار الجاذبية على قرارات المحلفين هو أكثر تعقيدًا مما يظن.

إن بعض الصفات مثل الأسف والندم والبكاء يؤدى إلى تخفيف الأحكام وهؤلاء الأشخاص الذين يعانون عجزًا بدنيًا لا يكون مذنبا ويتم تخفيف العقوبة عليه. وعلى هذا فإن الأشخاص الذين يكونون ذوى شخصية غير أخلاقية أو سبق الحكم عليهم فى قضايا أخرى سواء قديمة أو حديثة من المحتمل أن يصدر حكم بإدانتهم سريعًا.

ما مدى مصداقية الشهود؟

إن مختلف أنماط الاستجوابات التى تستخدم فى أثناء طلب الشهادة قد تؤثر على الطرق التى يدرك خلالها المحلفين مدى مصداقية الشهود.

ولقد درس واجستاف الآثار التى يطلق عليها مصطلح "law yerese " (أى استخدام نماذج الأسئلة المعقدة) وذلك فى خلال المواجهة التى تتم مع هؤلاء الذين يستمعون للاستجوابات بالنظر إلى مدى الدقة والثقة فى الشهود. أن المحلفين

يتأثرون بشدة عن طريق ملاحظة "lawy erese" ذات نمط التغذية المرتدة السلبية وهى بذلك تحكم بأن الشاهد ليس دقيقًا وبهذا فإنه إذا كان هناك شك فى أن الشاهد قد يكون مخطئًا من خلال التغذية المرتدة السلبية فإن ذلك قد يجعل الملاحظين يشكون فى مدى دقة شهادة الشهود. ولقد أظهرت الأبحاث أيضًا أنه إذا استمع المحلفين إلى شهادة غير متماسكة وغير مسلسلة فإنهم يدركون أن شاهد العيان يكون أقل دقة وليس له مصداقية.

ولقد افترض البحث أن المحلفين يعتقدون أن الثقة هو عامل مهم فى الوصول للدقة. ولهذا فإن العديد من الدراسات والمحكمين يعتمدون بشده على تغفل الشهود؛ فإذا كان الشاهد يبدو واثقًا من نفسه فهو يعتبر أكثر دقة. بالإضافة لذلك، فلقد وجد ويت كروفت- بغض النظر عن نوعية الاستجوابات- أن تقويم الشهادة من شاهد لا يثق بنفسه كان يبدو فى أول الأمر أنه شخص لا يقول الحقيقية ولا يكون علامة دقيقا وبذلك فإن شهادة ذلك الشاهد تكون غير سليمة. وفى تلك الحالة، فإن الملاحظين يعتمدون على أحكامهم المبدئية وهم بذلك لا يقومون بالتوازن الكافى بين الأقوال عند سماعهم المزيد من الشهود.

وبوجه عام، فإنه يبدو أن الشهود الذين يمكن الوثوق فيهم وذا مظهر جيد قد يكونون أكثر ميلٍ لتصديقهم من الشهود غير الجنابين الذى يخشون الكلام. ولهذا فإن التحكيم الجيد قد لا يتم والشخص الذى يجب تصديقه لا تصدقه المحكمة والعكس صحيح. وبالمثل، فإن إصدار الأحكام الخاطئة من خلال المظهر الخارجى أو الحالة العقلية يظل له أهمية كبيرة لا يستهان بها. بالإضافة لذلك، فإن المعلقين قد ركزوا فيما سبق على الدور الرئيس لعوامل المواقف المباشرة مثل أنماط الاستجواب فى أثناء المحاكمة نفسها.

أنماط الاستجواب ومناقشة الشاهد بواسطة المحامين

ففى المحكمة، فإن كل شاهد يخضع للاستجواب من قبل الطرف الذى طلب

الشاهد للشهادة ومن جميع الأطراف الأخرى الذين هم مفوضون قانونًا للاستجواب فى المحاكمة. إن الاستجوابات تشمل الاستجواب الرئيسى ومناقشة الشهود وإعادة الاستجواب واحتمالية الاستجواب من قبل القاضى أو قاضى الصلح. إن الاستجواب الرئيس هو إجراء يقوم أساسا على فكرة كسب ثقة المحكمة والملحق فى الشاهد. إن مستشار الشاهد الخاص سوف يشجع الشاهد على التكلم الحر والإدلاء بالأحداث ولا يسمح بطرح الأسئلة الإيجابية أو المواجهة.

إن مناقشة الشاهد لها غرض مختلف وهو إعطاء مصداقية للشاهد. وقال لورد هان ورث" إن مناقشة الشاهد هو سلاح قوى ومهم بغرض اختبار صدق الشاهد ومدى دقة وكمال قصته". وبالتالى فإن معرفة الشاهد بالوقائع وعدم المحاباة وقول الصدق وشخصيته الحادة وعدم التحيز واحترام القسم والوضع العقلى الجيد كل ذلك يمكن أن يتحدد عند تلك النقطة. ولهذا فإنه لا يدعو للدهشة إن سياسة مناقشة الشاهد تقوم على أساس تطوير أهم الطرق فاعلية لتكذيب الشاهد.

وبوجه عام فإن مناقشة الشاهد هى إجراءات يراها المتخصص القانونى على أنها إجراءات ضرورية جدا لفحص واستقصاء مدى دقة الأدلة التى يتم الحصول عليها من الاستجواب الرئيسى والكشف أيضا عن الشهود غير الأمناء والذين لا يمكن الوثوق فى أقوالهم. وبهذا فإن السند القانونى قد تطور فى المجال القانونى حيث إن الأسئلة المواجهة قد يسمح بها فى أثناء مناقشة الشاهد بالإضافة لذلك، فإنه من الواضح بشكل عام أن طرح الأسئلة التى تحتوى على افتراض خاطئ هو إجراء طبيعى ومفيد وفعال وذلك للتحقق من المعلومات المشكوك فى صحتها وإدخال المعلومات الجديدة. فإن السماح بالأسئلة المواجهة تقوم على أساس مفهوم أنها تساعد على معايرة (تدريج) أو تقييم ذكريات الشهود " وعلى هذا فإن الأسئلة الموجهة هى دائما أسئلة إيجابية لدرجة كبيرة (مثل: السجادة كانت سوداء؟ أليس ذلك صحيحا". ولهذا فإن هذا النوع من الاستجواب يهدف إلى الحد من ردود

الفعل الناتجة عن اختيار شيئين مترادفين (أى: نعم/ لا). وبالتالى كانت هناك اهتمامات جادة فيما يتصل بالمثال الرئيس الذى يحتذى به فى العدالة والإنصاف حيث إن أسئلة lawyerese يمكن أن تجبرك على رد الفعل.

وعلى هذا، فإن الأبحاث النفسية قد أثارت العديد من الشكوك الجادة فيما يتصل بآثار الأسئلة الموجهة والافتراضية والإيحائية على مدى دقة الشاهد. ولقد أوضحت الدراسات أن نوعيات أسئلة lawyerese تعوق مدى دقة الشاهد وتمثل بصورة غير حكيمة عوائق فى سبيل الوصول للحقيقة. وفى بداية ١٩٧٥ وجد لوفتس أن الأسئلة الإيحائية قد يكون لها تأثير خاطئ على الإجابة التى تعطى لسؤال تالى خاص بذلك الافتراض. بالإضافة لذلك، وجد بيرى أن أسئلة lawyerese المحيرة والمشتتة تقلل من مدى دقة الأطفال الصغار وأن الأسئلة السلبية والمتعددة الأجزاء تضع صعوبات أكبر على جميع الأعمال. وبالفعل فإن الصغار والشهود الأقل ثقة بأنفسهم يتعرضون لضغط أكبر عند الإجابة عن تلك النوعية من الأسئلة. وفيما يلى قصة حقيقية حدثت من خلال قضية توضح أثر الإجابة (بنعم/ لا) عن الأسئلة الموجهة والافتراضية على إجابات طفل ذى (١١ عاما) (انظر دراسة الحالة).

دراسة حالة

قضية (أرفى دى) قد تم سماعها فى محكمة مقاطعة فيكتوريات فى ١٩٩٥. لقد كان الطفل فى وقت المحاكمة لديه (١١ سنة) وقام بعمل محضر فى الشرطة منذ كان ثمانى سنوات حيث إن زوج أمه كان يعتدى عليه جنسيًا من سن (٧-٨) سنوات حيث ادعى الطفل بوجود فترات متعددة لحدوث ذلك الاعتداء الجنسى واختراق فتحة الشرج من قبل زوج أمه. ولقد تم اتهام زوج الأم ثلاثة اتهامات بانتهاك الطفل تحت سن ١٠ سنوات.

واتهامات بالإهانة الحقيرة واتهام بالتهديد بالقتل. وترى أن السياسة السائدة

هى تشتيت الشاهد لتقليل ثقته بنفسه ومن خلال سياق الأسئلة المحددة تم طرح أسئلة متكررة على الطفل بصورة مؤثرة على العواقب المهمة للإجابة.

الدفاع: لقد كنت موجودًا أيضًا فى تلك المناسبة (سماع الأقوال) وطرح عليك بعض الأسئلة عن إذا ما تم حدوث شيء بيديه- هل تتذكر ذلك.

الطفل: هم

الدفاع: فى تلك المناسبة لم تقل شيئا عن البصق على يديه، هل هذا صحيح؟

الطفل: نعم.

الدفاع: أنت تتذكر ذلك، أليس كذلك؟

الطفل: نعم

الدفاع: أنت تتذكر أنك لم تقل شيئا عن ذلك الموضوع منذ ثلاثة أشهر فقط؟

الطفل: نعم.

الدفاع: تم طرح أسئلة عليك عن ذلك الموضوع بعينه من قبل النيابة. أليس كذلك؟

الطفل: نعم

الدفاع: لم تذكر أى شيء عن البصق؟ أليس كذلك؟

الطفل: نعم

الدفاع: إن سبب عدم ذكرك لذلك الموضوع هو أن ذلك لم يحدث أساسًا؟ أليس كذلك؟

الطفل: لقد حدث بالفعل.

وبالمثل، قام كيبيل بفحص ١٦ حالة فى المحكمة تشمل الشهود الذين لديهم اختلافات فى التعلم ووجدوا أن ٨٤٪ من الأسئلة تم تصميمها لكى تكون إجابتها أما "نعم" أو "لا" ولقد كان ٣٠٪ منها إجابات موجهة و ١٨٪ إجابات سلبية.

بالإضافة لذلك، فإن الدراسات التى تمت على الشهور الضعاف الشخصية مثل هؤلاء فى قضية الاغتصاب قد أوضحت كيف يكون استخدام الأسئلة المعقدة ومعدل الكلام السريع والنغمة الهجومية يمكن أن تربك وترهب الشاهد وهى بذلك تشتت قدرته على إجابة الأسئلة بوضوح وبكفاءة تامة.

فى حين أن إجراءات الاستجواب هى من الوسائل المقبولة للحصول على أدلة من الشاهد إلا أن الإجابة المفضلة قد لا تكون بالضرورة هى الإجابة الأكثر دقة. إن نتائج أبحاث الدراسات التى تمت فيما يتصل بمدى الصدق والثبات تظل رديئة جدًا وتضع صعوبات رئيسة على العدالة.

وبالطبع، فإذا كانت من المفترض أن مناقشة الشاهد من تلك النوعية تختبر مصداقية الشاهد بالكامل فإنه من وجهة نظر استجواب الشاهد فقد يكون هناك جانب تقصير إذا رفض الشاهد أن ينقاد أو يخضع للأسلوب الإيحائى. وبالتالى، فإن بعض المستشارين القانونيين كانوا يؤكدون بشكل واضح على أن طرح الأسئلة الموجهة فى استجواب الشاهد قد لا يكون حكيمًا وتجعلك تخسر القضية.

مدى أثار الدعاية التى تسبق المحاكمة والنطق القضائى بالحكم على الأحكام الصادرة:

فى بعض القضايا حيث لا يوجد أى محظورات على الصحافة فإن عامة الشعب قد تجمع المعلومات الخاصة بالقضية من خلال التحقيقات الإعلامية. ففى تلك المرحلة التى لا يستطيعون أن يعرفوا إذا كانت المعلومات دقيقة أو يمكن الاعتماد عليها. ومن المتنبأ به فإن الأبحاث توضح أن هؤلاء الذين يسمعون تلك التحقيقات الإعلامية عن قضية ما هم أكثر ميلا لتصديق أن المتهم مذنب. وفى أجندة أخبار ٢٤ ساعة اليوم فإن المحلفين يمكنهم أن يتعرضوا بصفة منتظمة لصور حية وأحيانا مروعة للجريمة. وقام (أوجولف) بدراسة أثار الصحافة ووسائل الإعلام والتليفزيون وصلتها بالآثار التى نراها ما قبل المحاكمة ونرى أن

آثار التليفزيون والصحافة تكون قوية جدًّا. وبالمثل فإن الأبحاث قد أظهرت زيارة فى الحكم بالإدانة إذا ما تعرض المحلفين للدعاية السلبية قبل المحاكمة. ان الدعاية السلبية التى تسبق المحاكمة يكون لها أثرا قويا على نتيجة المحاكمة على الأقل على الشخص المتهم.

وهناك سبب لذلك وهو الآثار المنحازة لتأثير الإعلام الاجتماعى، أى الحاجة للالتزام بمصادر المعلومات التى يحصل عليها أكثر من الاعتماد على المعلومات الشخصية لأننا نعتقد دائما أن تفسيرات الآخرين هى أكثر دقة من تفسيراتنا لها.

إن المواد الإعلامية التى تثير مشاعرنا قد يكون لها تأثير قوى فعال.

وطلب (كارمير) من ثلاثة مجموعات من المحلفين أن يحضروا ويشاهدوا محاكمة رجل متهم بالسرقة. وقبل المشاهدة، تعرضت إحدى المجموعات إلى الدعاية الانفعالية (أى رؤية سيارة تشابه تلك السيارة المستخدمة فى حادث السرقة وتسببت فى قتل طفلة ذات (٧ سنوات). وتعرضت مجموعة أخرى للدعاية الواقعية بالدلائل (أى: سجل إجرامى واسع) ومجموعة ثالثة لم تتعرض الدعاية. أن المحلفين الذين تعرضوا للدعاية الانفعالية كانوا منحازين بالتالى أكثر للمتهم وأصدروا أحكامًا بإدانته أكثر من هؤلاء الذين حصلوا على معلومات واقعية بالفعل، فإن التمهل والحوار كانت تقوى من الانحياز للدعاية وتوضح الآثار الكامنة للتأثير الاجتماعى على الإقناع.

فى حين أن القضاة يمكنهم أن يوجهوا المحلفين إلى عدم التأثير بوسائل الإعلان، إلا أن تلك التوجيهات قد لا تكون بالضرورة ذات فاعلية وبالفعل فإنها تجذب انتباه المحلفين بإصدار تلك الأحكام. ويقوم القاضى البريطانى فى نهاية المحاكمة بتجميع القضية وإعطاء التوجيهات فيما يتصل بالقانون الواجب أخذه فى الاعتبار أثناء المناقشة. إن متطلبات التعليمات القانونية تأتى من واقع أن المحلفين يطالبون أن يقدروا إذا كان المدعى عليه مذنب وفقا للقانون فضلا عن حقيقة الوقائع.

وعلى هذا، فإن المحلفين يجدون أن التعليمات من الصعب تفسيرها أو فهمها أو تطبيقها حيث إنها مكتوبة وفقًا للقانون. إن الأبحاث عن أثار توجيهات المحلفين تشير إلى أن التوجيهات القانونية المعيارية قد يكون لها آثار عكسية على فهم المحلفين.

على سبيل المثال، استخدم (ألفينى) مجموعة من المجتمع من المتطوعين لمشاهدة تسجيل فيديو لقضية إصابة شخصية مدنية ولم يقدم لهم أى توجيهات أو توجيهات معيارية أو توجيهات معاد كتابتها. إن الإرشاد بالتوجيهات المعاد كتابتها كان لها نتائج جيدة.

ووجد (شافير) أن هؤلاء القضاة ذوى شخصية حازمة وشديدة من المحتمل أن يطبقوا التعليمات بصورة ملائمة أكبر.

إن نواحى سوء الفهم جعلت المحلفين يميلون أكثر إلى الاعتماد على إحساسهم العام وخبراتهم الشخصية كمرشد لهم بعيدا عن تقديرات القانون. بالإضافة لذلك فإن القضاة أنفسهم يواجهون مشكلة فى تحديد النسبة التى يجب استيفائها بعيدًا عن الشك المعقول. وبناء على نتائج البحث فى أيامنا تلك، فإن الدعاية ما قبل المحاكمة يجب التقليل منها إلى أقصى حد ولا بد أن يكون القاضى أكثر ودًا من المحلفين عند اتخاذ القرارات القضائية وذلك لكى يكون المحلفين أكثر قدرة على الفهم والتطبيق الدقيق للمعلومات التى يتلقونها.

القضاة كصناع القرارات:

اتخاذ القرارات بواسطة القضاة فى المحاكم الأوربية:

فى المحاكم المدنية فى بريطانيا وفى نظام الاستقصاء فى أوربا فإن القضاة هم الذين يقولون مهمة اتخاذ القرار أكثر من المحلفين. ويحاول القضاة أن يكونوا غير متحيزين ويتخذون قراراتهم بصفة خالصة من القانون والأدلة فقط: وعلى هذا فإن الأبحاث الخاصة باتخاذ القرار القضائى تفترض أن الوضع ليس كذلك، فإن

(واجنر) يفترض أن القضاة قد يتأثرون "بالقصص القائمة على قانون الحس العام". (anchors) تعنى قوانين الحس العام والمتوقع دائما أن تكون صحيحة: وهى تشير إلى الافتراضات التى لا جدال عليها بخصوص الأشخاص والسلوك والأفكار. وقد تكون الافتراضات جميعها على منوال واحد والتى تحكم أى قصص وتقودك فى المدركات الموحدة لدى جميع الناس مثل: "بمجرد أن أصبح ذلك الشخص حرامى سنظل حرامى للأبد"، أو أن "متعاطى المخدرات هم أيضا لصوص". أن قوانين الحس العام تلك دائما تكون كامنة فى الأحكام القانونية وهى ضمنية وليست صريحة. إن البحث عن الحقائق القانونية هى بالأكثر عملية نفسية وتفتقر دائما إلى المنطق. إن قوانين الحس العام دائما تؤيد الحقائق أو الفروض المنطقية وهى تستنج من الانطباع العام للعالم ولكنها ليست بالضرورة صحيحة. ومن هذا المنطلق فإن الإثبات فى القضايا الجنائية قد تفتقر إلى التعليل الواضح للقانونيين التى استندت عليها.

إن توافر قوانين الحس العام من خلال مفاهيم "الحس العام" تعرض قصورنا فى التعمق فى أسس أسباب اتخاذنا ذلك القرار. وهناك مثال يتضح من القانون الألمانى وهو: "أن ضباط الشرطة فى صف الخدمة لا يكذبون أبدا" فإن ذلك التكهن يفترض أن إقرار ضابط الشرطة هو دليل كافى يؤخذ به. وفى قصة حدثت نرى رجلاً تم إدانته بحصوله بطريقة غير شرعية على مميزات عمل فى أثناء عمله فى المزرعة، وكان حكم القضاء يستند فقط على إقرار ضباط الشرطة فقط. وبهذا نرى أن الحس العام الثقافى قد يكون لديه أثر على اتخاذ القرار وهى بذلك تلقى أسباب اتخاذ القرارات غير الصحيحة.

إن المكونات المهمة للقصة هى معقوليتها والتى تفترض "التماسك الداخلى للقصة". ولهذا يتضح لنا أن الهدف لكلا الطرفين فى المحكمة هو إعطاء أدلة مقنعة ويمكن الوثوق فيها تماثل تلك الأدلة التى يصدقها ويقتنع بها القاضى.

إن المعقولية قد تكون لها حساسية شديدة للحس العام الخارجى والتى تنشط بعض المنظومات: تلك الشبكات المتكاملة للمعرفة والمعتقدات والتوقعات المتصلة بموضوع معين. ووجد (كانتر) إن مستويات المعقولية تكون أقل إذا كانت الأحكام لا تتبع تسلسل للأحداث. "إن تلك العمليات تتصل بالمكونات الهيكلية الداخلية "للأحداث" وخاصة الترتيب الذى يقدم من خلاله تلك الأحداث وأيضًا "الأشياء المماثلة" الخارجية وأنظمة المعتقدات والذى يقوم الفرد على أساسها ببلورة وتفسير محتويات أحداث معينة".

إن الأحداث المعتمدة على الحس العام تعتبر عوامل تحيز رئيسة فى اتخاذ القرار القضائى. وبالتالى، فى المحكمة إذا كان يجب على متحرى القرار الاختياريين حدثين فإنه يختار القرار الأكثر معقولية. بالإضافة لذلك، إذا لم ينجح الشاهد فى تركيب تسلسل متماسك من الأحداث يكون معقول ويعتمد على الحس العام للمستمع ولهذا فإن قصة ذلك الشاهد قد لا يكون لها ثقل كبير بغض النظر عن قيمة حقيقتها.

وعلى هذا فإنه فى الحالات الصعبة يحتاج إدراك القضاة لأن يتزايد ولا بد من تقديم التدريب. ولكن هل ذلك التحيز ينطبق على اتخاذ القرار القضائى إذا اشتمل الأمر على مجموعة من القضاة أو المحلفين؟

عملية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة من المحكمين أو القضاة:

الديناميكا الجماعية:

لقد أظهرت الأبحاث أن اتخاذ القرار من قبل المحلفين هى عملية غير متماسكة وغير معتمدة على أساس. على سبيل المثال، عند استخدام الفرامة، فإن المعلومات المقدمة من الشرطة تكون محدودة وهى لا تعطى للمحكمة الصورة الكاملة.

وهناك مؤشر يشير إلى أن المدعى قد يصدر قرارًا بإعادتهم للسجن وقد يتم الإفراج عنهم فيما بعد أو قد يصدر قرارًا بعدم السجن.

وبالنسبة لنظام العقوبة، فإن الاحتجاز غير الضرورى من قبل المحاكمة يزيد من الضغط على موارد السجن الغالية مما تجبر سلطات العقوبات على الإفراج عن المساجين قبل موعدهم الرسمى.

إن أكثر العقوبات خطورة هو القرار بفرض حكم مباشرة بالسجن والذى ازداد فى الآوانة الأخيرة فى المملكة المتحدة. ففى عام ١٩٩٥ كان متوسط الأحكام على الرجال فوق ٢١ سنة يصل إلى ٩٨ شهرًا مقارنة بعام ١٩٩٠ كان ٢١٦ شهرًا. أما بالنسبة للسيدات كان من ٢.٣- ٢.٤ شهرًا فى نفس الفترة. والأمر غير واضح لنا فى سبب إذا ما كانت تلك الزيادة تعكس الأحكام القائمة على وقائع القضايا ويجب تنفيذ تلك العقوبة المتزايدة.

وبالفعل فإن هناك بعض الإرشادات الرسمية التى تساعد الحكام والمحلفين على تقييم إذا ما كان الاتهام "شديد الخطورة وتستحق فعلا الحكم بالحبس". ولقد أكد تايلور أن اختبار الشخص القائم على التفكير الصحيح هو الاتجاه الصحيح. وعلى هذا، فإن مدى خطورة الاتهام هو الحكم السلبى والذى يختلف فيما بين الأفراد و/ أو عبر الزمان. ولقد كشفت الأبحاث السابقة عن عدم التماسك عند إصدار الأحكام فيما يتصل بقضايا مماثلة بين مختلف المحاكم أو فى محكمة واحدة بواسطة نفس الأشخاص. ولقد قام فلوود باختبار إصدار الأحكام الحالى فى المملكة المتحدة فى المحاكم الخاصة بالمحلفين وتوصل إلى أثر أن الأبحاث الماضية قد أوضحت وجود فروق واضحة فى الأحكام المطبقة: "منذ عام ١٩٩٣ فإن ممارسة إصدار الأحكام هو الذى قد تغير وليس الإطار القانونى". ولهذا فإن ظهور" الثقافات الخاصة بالمحاكم" قد أدت إلى اتباع الروتين فى المعاملات و اتخاذ القرارات والذى قد يبدو وأنه تفسير للاختلافات فيما بين ممارسة الأحكام من قبل المحلفين.

إن بعض المؤثرات على عملية اتخاذ القرار الجماعى والذى قد ينتج عن ثقافة انتشار التوافق مع ضغط المجموعة حيث إن التوافق يزداد بصورة واضحة حتى فى المجموعات التى يصل أعدادها إلى ثلاثة أو أربعة أشخاص وقد تقل عن ذلك.

بالإضافة لذلك، فإن نظرية التأثير الاجتماعى تحدد الأشياء التى تؤكد عليها عندما تكون المجموعة هى الشىء الوحيد الذى نهتم به عندما يكون الأعضاء ذو فكر واحد وسلوك واحد وعندما يكون حجم المجموعة من ثلاثة أشخاص فأكثر. وهناك بحث نفسى آخر مهم فى العمليات الجماعية يفترض أن التفكير الجماعى (الحفاظ على تماسك المجموعة) وتجميع الآراء المتناقضة والتكاسل الاجتماعى قد يؤثر على عملية اتخاذ القرارات.

إن منعه المحلفين أو القضاة فى مجموعة صغيرة تحتوى عادة على ثلاثة أشخاص يتفاعلون مع بعضهم البعض ويعتمدون على بعضهم البعض أى أن الطريقة التى تحقق لهم الوصول لأهدافهم واحتياجاتهم لا بد أن يعتمدوا على بعضهم البعض. ولهذا فإن مجموعة القضاة أو المحلفين يتعرضون أيضا للتحيز وبالفعل قد يخضعون لضغوط مضاعفة قد لا يشعر بها القاضى الذى يجلس بمفرده.

هيئة المحلفين كصانعى القرارات:

- آثار الانتقاء ووضع الأسس العامة على النتائج:

هناك بعض النواحى المتعددة المرتبطة بكل من العملية والأفراد والتى قد يكون لها آثار على نتائج اتخاذ القرار بواسطة هيئة المحلفين. وعلى هذا، فمع تركيز غرفة المحلفين على التفحص والتمعن فى المملكة المتحدة فإن آثارهم تظل موضع اهتمام دائم من قبل الدارسين الأكاديميين وعلماء النفس ومطبقى القوانين.

فى حالة عدم قيام المحلفين بالملاحظة والتدقيق المباشر يبدأ بتناقض شديد فى الآراء فيما يتصل بمدى فاعلية فحص المحلفين.

ومن خلال دراسة قام بها بوزن ستين عن تحليل دراسات المحاكاة- قام بتحديد عدد من نقاط الضعف الواضحة فى دراسات المحاكاة وأكد على أن تلك الاهتمامات لا يعللها فقط المبادئ الرئيسة التى تحكم المسار الصحيح للأبحاث

العلمية ولكن أيضا يعللها الرغبة فى تطبيق النتائج التى يتوصل إليها من دراسات المحاكاة على الفهم العام وبالتالى تطوير النظام القانونى.

إن الاهتمامات الرئيسة تشمل العينات المستخدمة فى دراسات المحلفين (غير المتمزجين: شباب المجتمع) ومكان البحث (المعمل: قاعة المحكمة) ومجال المحاكمة (ملخصات مكتوبة: الاستماع بالمحاكمة الفعلية) وعناصر المحاكمة تشمل (وجود أو اختفاء المناقشة أو المداولة) والمتغيرات غير المستقلة (مثل انقسام الأحكام: الحكم بالإدانة) ونتائج المهمات (مثل الافتراضية القدار الواضحى). وهناك انحدار واضح فى قرارات المحلفين، وهو أن مستقبل المدعى عليه لن يقع تحت المخاطرة ولذا فهو يفقد الأهمية والجاذبية. إن الدعوة لعمل أبحاث عن المحكمين تخضع للمناقشات فى المملكة المتحدة على الرغم من أن (زاندر) قد حذر من أن تلك الأبحاث قد تظهر "درجة عالية غير محتملة من عدم العقلانية أو التحيز أو الغباء ونماذج أخرى من السلوك غير المرغوب فيه فى غرفة استراحة المحلفين" والتى تؤدى إلى الدعوة إلى إلغاء وجود المحلفين.

ولقد أوضحت دراسات الانتقاء أن الذكور لهم غالبية شديدة وغير البيض يقلل من شأنهم ولا زالت السيدات والفروق العرقية لها سلطة فى تحديد الملحقين. إن النظام الذى يتم بواسطته جمع المحلفين أو تقديم الاعتذار قد يكون له أثرا على التفويضى: فعلى سبيل المثال وجد (شاو) فى إنجلترا وويلز أن ٣٨٪ من المحلفين قد تم تقديم اعتذارهم لعدة أسباب وإن ٣٤٪ منهم فقط كانوا متواجدين لتقديم الخدمة: بالإضافة لذلك، فإن عدم التسجيل قد وجد أنه بسبب الفروق العرقية وهم الأشخاص الذين يتراوح أعمارهم بين (٢٠- ٢٤) وهؤلاء الأشخاص الذين يعيشون فى بيوت مؤجرة ولهذا فإن العينات المختارة بصورة عشوائية لا تمثل بالضرورة إلى العينات العامة.

ومن العوامل الرئيسة المتوقع أن تؤثر على المحلفين هى الأدلة وما زال ذلك

الأمر يمثل مشكلة كبيرة: وعلى هذا، فإن (أليس ورث) تعلق على ذلك بأن المحلفين يصلون إلى استنتاجات مختلفة عن التحكيم الصحيح وذلك بالضغط على أساس نفس الأدلة، ولهذا فإن الأدلة وحدها قد تكون غير كافية لإصدار حكم موحد.

إن الدراسات التى قامت على اختبار المحلفين وفقًا للجنس أو السن وجد أيضًا أنه يؤثر على عملية اتخاذ القرارات.

وعلى سبيل المثال فإن السيدات من الواضح أنهن يصدرون الحكم بالإدانة وفقًا لأدلة قائمة على الظروف. وفى تلك الدراسة وفى تلك الدراسة، فإن الإناث يصدرون ٧٨٪ حكما بالإدانة المبدئية فى حالات الاغتصاب و٧١٪ فى حالات القتل فى حين أن المعدلات المناظرة للذكور هى ٥٠٪- ٥٣٪ على التوالى.

وعلى هذا، بعد المزيد من الغموض من البيانات وجد أن ذلك كان كبيرًا بين الإناث والذكور والزنوج أكثر من هؤلاء البيض، حيث لا يوجد بينهم فروق واضحة.

وقال (كليمر) إن السلالة هو عنصر مهم جدًا فى اتخاذ القرار من قبل المحكمين البيض. ومن ناحية أخرى، فإن المحلفين الذكور فقط من المحتمل أن يصدروا عقوبات شديدة وعنيفة مثل قضاء فترة عقوبة طويلة على المدعى عليهم جنائيًا عند قيامهم بجريمة الاغتصاب وعلى وجه الخصوص إذا كانت الضحية الأنثى ذات جاذبية شديدة. ولقد أظهرت مستويات التعليم الأعلى أنها تؤدى إلى نسبة من إطلاق السراح الأعلى من قبل الذكور. إن تلك العناصر قد يمكن ان تنتقل بواسطة المصدر الإدراكى. على سبيل المثال وجد (بينجتون) أن ٤٨٪ فقط من الحالات المقدمة للشهادة recalled من قبل المحلفين ذو درجات تعليم أقل بالمقارنة بـ ٧٠٪ من المحلفين ذو درجات أعلى من التحصيل الدراسية. إن دراسة الحالة تركز على بعض الصعوبات التى تواجه المحلفين عند الاختيار.

دراسة حالة

محاكمة سكوت ديلسكى وأوجى سيمسون:

إن المحلفين يقومون بالتحكيم فى الكثير من القضايا كل سنة. ولهذا فإنه ليس من الغريب أن نظام المحلفين- وهو نظام سائد فى جميع أنحاء العالم- يحظى بأهمية محورية كبيرة. علما بأنه خدمات اختيار المحلفين أصبح متاحًا فى الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال بالنسبة لهؤلاء الذين يقومون بدفع الرسوم الخاصة بذلك. وتلك الخدمات تعتمد على المبادئ الأخلاقية والاجتماعية النفسية وذلك لكى يستطيع أكثر المحلفين تعاطفا أن يقوموا بالتحكيم فى بعض القضايا المحددة.

ومن إحدى هذه القضايا هى قضية سكوت ديلسكى وحكم عليه بالسجن المؤبد وكان لديه ١٧ سنة فى أغسطس ٢٠٠٦ دون إذن بإطلاق سراحه لحسن السير والسلوك وذلك لقتله باميلا فيتالا زوجة محامى الدفاع المشهور- دانيال هورووويتز من كاليفورنيا فى ١٥ أكتوبر ٢٠٠٥، فلقد تم الحكم بالإدانة على ديلسكى بعد ما وجد القتيل مضروبا حتى الموت بقطعة حديد وذلك فى موقع منزل الزوجية المخطط للزوجين. وفى تلك القضايا الصعبة فإن الوصول لقرار من قبل المحلفين يكون صعبًا جدًّا أكثر من المعتاد وقد تقوم المحكمة باستدعاء مئات من المحلفين فى محاولة لإيجاد هؤلاء الذين لم يكونوا آراء بعد. ففى قضية ديلسكى، استدعى القاضى باربارة رايتا ٢٠٠ محلفًا إلى المحكمة العليا لمقاطعة كونترا كوستا وكان من الممكن استدعاء المزيد منهم إذا استلزم الأمر. وبنفس الطريقة، يتم استدعاء أكثر من ١٠٠٠ محلف إلى مدينة ريدوود فى محاكمة سكوت بيترسون فى نفس العام.

إن محاكمة سيمبسون فى ١٩٩٥ قد عممت بشكل واضح تقنيات اختيار المحلفين وسواء كانوا مصنفين أو غير مصنفين فإن تلك الوسائل قد تم عرضها من خلال عملية voir dire إن عملية voir dire الشفهية تحتوى أسئلة متابعة لأوراق الاستبيان التى يقوم المحلفين المستقبلين بملئها والأسئلة التى يريد

المحامى أن يطرحها شفاهية عن قصد لكى يقوم بملاحظة ردود أفعال المحلفين. ففى قضية سيمبسون قام استشارى النيابة (دون فينسون) بتجميع مجموعة المحلفين لتشمل رجل واحد أفريقى- أمريكى و رجل واحد أسيوى وثمانى إناث أمريكية- أفريقية و (٢) إناث قوقزية. ولقد كان تأثير استجواب voir dire واضحا على الإناث الأمريكية- الأفريقية ولقد أوضح ذلك أن هؤلاء الإناث كانوا أكثر احتمالا للقوة البدنية خلال فترة الزواج حيث تعرضوا لعنف بدنى وحيث إن لكل علاقة زوجية مشكلاتها وقد يتعرض البعض للضرب أو الإيذاء إلا أنه على العكس من ذلك فإن (ماركيا كلارك) وهى النائب المسئول فى القضية يعتقد أن هؤلاء السيدات من المحتمل أنهم قد تعرضوا للعنف فى بيوتهم فى الماضى وقد يقومون بالحكم على سيمبسون بصورة أعنف من الرجال.

وما نستنتجه أن اختيار المحلفين لا يتبع مقاييس علمية محددة. فإن عملية VOIR DIREلاستجواب المحلفين قد تستبعد بعض المحلفين الذين تختلف آراؤهم عن الطرق الآخر ولكن بالإضافة لذلك ووفقًا للمفاهيم الأكاديمية المحددة فى ذلك الفضل فإن المحلفين قد يتأثرون بمجموعة من العوامل.

وقال (فيسير) ١٩٨٧ إن السمات الشخصية لا تعتبر ذات أهمية واضحة للتنبؤ بنتيجة المحاكمة بالمقارنة بالعوامل الأكبر الخاصة بمصداقية الشهود والأدلة الأخرى المقدمة إلا أنه يوجد هناك مجموعة من الأبحاث المضادة ومتناقضة مع ذلك الزعم وتفترض أنه غير ملائم أن نتوقع أن يقوم المحلفين بالتفاوض فى عملية العدالة بشكل غير متحيز.

وهذا يشمل بعض النواحى الأقل وضوحا للعملية القضائية مثل استخدام لغة المتخصص والتعقيد والتى يكون لها أيضا آثار بطرق معينة.

استيعاب المحلفين للمواد والمصطلحات القانونية المعقدة

إن القانون لا يمكن أن يتمدد بدون استخدام اللغة الخاصة به وقد ينهار ذلك

الكيان القانونى إذا لم يكن هناك علاقة قوية بين اللغة القانونية والنظام القانونى. وهكذا فإن المصطلحات التى يستخدمها ذلك القانون والنظام القانونى لديه صفتان أساسيتان. أولاً: هو الناحية الفنية حيث إنه يستخدم المصطلحات المتخصصة وثانيا: هو الالتزام الثقافى حيث إن القانون رغم كل شىء هو علم اجتماعى ولهذا فإنه ليس من العجيب أن المصطلحات القانونية قد تؤدى إلى سوء التفاهم الجماعى من قبل المحلفين. على سبيل المثال، قام (بورينستين) بدراسة أوضحت أن من أهم مدركات المحلفين السلبية لنظام المحكمة هما: تعقيدات المحاكمة وعملية اتخاذ القرار.

ووفقا (لهورورويتز) فإن مدركات المحلفين للتعقيد لم تستطع ملاحظة أن العديد من عوامل الأدلة مثل: الحجم المطلوب والوضوح والتفهم تربط بذلك المصطلح وقد تؤدى إلى المزيد من سوء الفهم.

فإن المحاكمات دائما تشتمل على العديد من المواد المعقدة المقدمة للمحلفين بطريقة عشوائية وغير مرتبة وذلك يعوق المحلفين فى الوصول إلى الأحكام الملائمة. وبدلا من ذلك فإن المحلفين يقومون بتركيب المعلومات فى شكل منظم والذى يعطى معنى خاص لهم ولكن ذلك المعنى قد يختلف مع مدركات المحكمة. وبالفعل فإن الأبحاث الإدراكية قد تفترض أن القضايا المعقدة تتطلب كميات أكبر من العمل الإدراكى من قبل المحلفين دون خبرة سابقة بتلك المهمات وقد تؤدى إلى تثقيل العمل عليهم.

على سبيل المثال سأل (هيور) المحلفين الفعليين الذين قالوا إنهم أصبحوا أقل ثقة فى أحكامهم وذلك مع زيادة حجم المعلومات المقدمة له دون المزيد من التعليمات أو التأييد.

ولهذا، فإن الربط الإيجابى من المتوقع أن يحدث بين الحمل الإضافى الإدراكى وتوظيف طريقة التعلم بصورة غير ملائمة وإن المعلومات الكثيرة والإضافية قد تؤدى إلى ارتباك والسعى إلى الوصول إلى نتائج معقولة بالحس العام.

إن طلب شهادة الشاهد الخبير قد يساعد أو على العكس يبعد المحلف عن فهم القضية. ووجد (كوبر) إن المحلفين فى الولايات المتحدة الأمريكية يكونوا أكثر اقتناعا من الشهود ذوى خبرات أعلى من هؤلاء ذوى خبرات أقل وذلك فقط عندما تكون الشهادة أكثر تعقيدًا.

بدائل الأدلة الشفهية والكتابية:

بعيدًا عن النماذج التقليدية للأدلة مثل الشهادة الشفهية والأدلة بالمستندات فإن المحكمة أصبح لديها الآن فرصة للدخول إلى مصادر أخرى للأدلة مثل الأدلة الواقعية.

إن الشهادة الشفهية تحتوى بوجه عام على الأقوال التى يدلى بها الشاهد من موقع الشهادة أو المستندات الكتابية أو بواسطة الوصلات التليفزيونية أن المستندات والأدلة عادة تقدم على أنها بصيغة كتابية أو أى نموذج آخر من المعلومات الخاصة بالاتصالات وهى تشمل اليوم الشرائط أو الأفلام. إن الأدلة الواقعية هى الاسم الذى يطلق على نماذج مختلفة من الأدلة والشىء المشترك فيما بينهم هو أنه يمكن ملاحظتها والإدماج بين جميع المواد التى تساعد على الاستدلال من خلال الحواس. على سبيل المثال، الأشياء المادية والمواصفات الشخصية للإنسان أو الحيوان أو سلوك الشاهد ومناظر الأشياء التى لا يمكن إحضارها للمحكمة (مثل الشرائط أو السماعات أو الأفلام شاملا CCTV)

وعادة ترى اليوم أنه يوجد كاميرا واحدة CCTV كمساعد للشرطة للتعرف على المجرمين.

ومن إحدى الدراسات التى تمت لاكتشاف آثار أدلة CCTV هى الخاصة (بشانرى) فهم قد طلبوا من قاضى الصلح أن يساعدها فى تقديم تفاصيل عن أى قضية جنائية إما بمساعدة التصوير بالفيديو أو عن طريق المستندات.

وقاضى الصلح دائما ما يصدر حكمه على أساس أدلة الفيديو أفضل من

المستندات. وبوضوح فإن CCTV يمكنه نقل جميع الوقائع والأحداث بالجرافيك وبصورة مباشرة وذلك بطريقة يكون لها آثار أكبر من المستندات الكتابية ووجد (دافيز) أنه وفقًا لاهتمامات الأطفال فإن الشهادة بواسطة CCTV لديه آثار نفسية أقل على المحلف بالمقارنة بالشهادة الحية فى قاعة المحكمة.

عمليات اتخاذ القرار بالنسبة للمحلفين:

إن مهمة اتخاذ القرار بالنسبة للمحلفين هى عملية صعبة ومدمجة بسبب قوة أهميتها "وهذا فإنه من الضرورى للمحلفين أن يقوموا بتقييم قوة الأدلة المقدمة واتخاذ القرار أن أبحاث علم النفس الخاصة بعملية اتخاذ القرار وقدرات المحلفين تفترض بأن العوامل الاجتماعية- الإدراكية لا بد أن تكون عوامل مؤثرة وذلك على الرغم من وجود نفس الاهتمامات بالنسبة لتطبيق دراسات مناظرة على المحاكم أن أعضاء هيئة المحلفين يحتمل أن يتأثروا بالعمليات الجماعية والتى يتم تنشيطها فى أثناء المباحثات التى تتبع المحاكاة. ولقد كشفت العديد من الدراسات الآثار على مباحثات المحلفين على مجموعة من العوامل التى تشمل مجموعة من العوامل والتى تشمل الفروق الفردية فيما بين أعضاء هيئة المحلفين والتخطيط العام لقاعة المحكمة. إن المناقشات الجماعية تميل إلى التأكيد على فكرة الأغلبية وتم ملاحظة أن القرار الذى يتخذه غالبية المحلفين فى أثناء المباحثات الجماعية يصبح هو القرار النهائى فى ٩٠% من القضايا. وبعض الحالات يكون هناك خطر على التوجيه الجماعى: فإن المجموعات تقوم باتخاذ قرارات متشددة فى أثناء الحكم المبدئى على الأشخاص. وقد تكون الآراء أقل تشددًا إذا كانت القضية أقوى. إن الأبحاث الحديثة قد نظرت إلى مدى جودة المباحثات. وبعمل دراسة على ٢٦٧ محلفًا وجد أن جميع مقاييس الجودة فى المحادثات فإن المحلفين يتباحثون على أعلى درجات الكفاءة. وتلك الدراسة تفترض أننا فى حاجة أن نتعلم المزيد عن العملية الفعلية لاتخاذ القرار التى يقوم بها المحلفون فى مجموعات.

ولقد افترض (هاستى) نموذجًا أكثر تأثيرًا عن كيفية وصول المحلفين بمفردهم إلى قرار: أى نموذج القصة. إن تلك النموذج يشير إلى عملية فهم بناء وفعال حيث يتم من خلاله صياغة المعلومات فى تمثيل عقلى متماسك: وهى القصة. وتلك العملية من المفترض أن تحدث حتى فى أبسط المحادثات. وعلى هذا، فإن الأبحاث الخاصة بفهم المحادثات تفترض أن سلاسل القصة لديه ترتيب تسلسل أعلى سواء عند تقديم المحادثة نفسها أو عندما نصع فى اعتبارنا التمثيل العقلى للمستمع والقارئ لتلك المحادثة. ولهذا فإن ذلك التمثيل يكون مهمًا بالنسبة للشخص القائم بتفسير المعلومات بالإضافة إلى الشخص الذى يقوم بنقلها. ويتم تنظيم القصة فى وحدات يطلق عليها الحلقات وهى تعتبر محاولات لتقديم المعنى وبذلك تعطى معقولية لسلسلة الأفكار والعبارات. إن التسلسل الإدراكى الناتج يعتبر شيئًا محوريًا عند اتخاذ القرار ويشمل المدركات الناتجة عن المخطط والحوار. وهى تحدد وتشرح كيف أن الأشخاص يفهمون ويتذكرون القصة سواء المكتوبة أو المقروءة. وبالنسبة للمحلفين على وجه الخصوص يقال إن الإحساس يحدث للأدلة القائمة على "حكايتهم الخاصة للقضية" وبعض الفرص الواضحة للتحيز وسوء الفهم.

REFERENCES

Airs, J. & Shaw, A. (1999). Jury excusal and deferral. *Home Office Research Development and Statistics Directorate Report No. 102.*

Alfini, J., Sales, B., & Elwork, A. (1982). *Making jury instructions understandable.* Charlottesville, VA: Michie.

Arce, R., Fariña, F., & Sabral, J. (1996). From juror to jury decision making: A non-model approach. In G. Davies, S. Lloyd-Bostock, M. McMurran, & C. Wilson (Eds), *Psychology, law and criminal justice.* Berlin: de Gruyter.

Aronson, E., Wilson, T.D., & Akert, R.M. (2005). *Social psychology.* Upper Saddle River, NJ: Prentice-Hall.

Ashworth, A., Genders, E., Mansfield, G., Peay, J., & Player, E. (1984). *Sentencing in the Crown Court: Report of an exploratory study.* Oxford: Centre for Criminological Research.

Ashworth, A. & Hough, M. (1996). Sentencing and the climate of opinion. *Criminal Law Review*, 776–86.

Baudet, S., Jhean-Larose, S., & Legros, D. (1994). Coherence and truth: A cognitive model of propositional truth attribution. *International Journal of Psychology, 29*, 219–350.

BBC News (2006). Britain is a 'surveillance society'. Accessed at: http://news.bbc.co.uk/1/hi/uk/6108496.stm

Bennett, W.L. & Feldman, M. (1981). *Reconstructing reality in the courtroom.* London: Tavistock.

Berman, G.L., Narby, D.J., & Cutler, B.L. (1995). Effects of inconsistent statements on mock jurors' evaluations of the eyewitness, perceptions of defendant culpability and verdicts. *Law and Human Behavior, 19,* 79–88.

Bornstein, B.H. (1999). The ecological validity of jury simulations: is the jury still out? *Law and Human Behavior, 23,* 75–91.

Bornstein, B.H., Miller, M.K., Nemeth, R.J. *et al.* (2005). Jurors' reactions to jury duty: Perceptions of the system and potential stressors. *Behavioral Sciences and the Law, 23,* 321–346.

Brennan, M. (1995). The discourse of denial: Cross-examining child victim witnesses. Special issue: Laying down the law: Discourse analysis of legal institutions. *Journal of Pragmatics, 23,* 71–91.

Brewer, N., Potter, R., Fisher, R.P., Bond, N., & Luszcz, M.A. (1999). Beliefs and data on the relationship between consistency and accuracy of eyewitness testimony. *Applied Cognitive Psychology, 13,* 297–313.

Canter, D.V., Grieve, N., Nicol, C., & Benneworth, K. (2003). Narrative plausibility: The impact of sequence and anchoring. *Behavioral Sciences and the Law, 21,* 251–267.

Chenery, S., Henshaw, C., Parton, P., & Pease, K. (2001). Does CCTV Evidence Increase Sentence Severity. *Scottish Journal of Criminal Justice Studies, 7*(1).

Cialdini, R.B. (1993). *Influence: Science and practice* (3rd edn). New York: Harper Collins.

Civil Procedure Rules (1998).

Contempt of Court Act 1981.

Cooper, J., Bennett, E.A., & Sukel, H.L. (1996). Complex scientific testimony: How do jurors make decisions? *Law and Human Behavior, 20,* 379–394.

Cooper, W.H. (1981). Ubiquitous halo. *Psychological Bulletin, 90,* 218–244.

Cox (1993) 14 Cr App (S) 470.

Cutler, B.L., Penrod, S.D., & Dexter, H.R. (1990). Juror sensitivity to eyewitness identification evidence. *Law and Human Behavior, 14,* 185–191.

Damaska, M. (1973). Evidentiary boundaries to conviction and two models of criminal procedure: a comparative study. *University of Pennsylvania Law Review, 121,* 506.

Danet, B. (1984). Legal discourse. In Teun A. van Dijk, (Ed.), *Handbook of discourse analysis, Vol 1: Disciplines of discourse.* London: Academic Press.

Darbyshire, P. (2001). What can the English Legal System learn from Jury Research published up to 2001? Accessed at: http://www.kingston.ac.uk/~ku00596/elsres01.pdf

Davies, G.M. (2003). CCTV Identification in court and in the laboratory. *Forensic Update, 72,* 7–10.

Davies, G. & Noon, E. (1991). *An evaluation of the live link for child witnesses.* London: Home Office.

Diamond, S.S. (1997). Illuminations and shadows from jury simulations. *Law and Human Behavior, 21,* 561–571.

Dick, T. (2006). Court out: how slip of tongue meant justice wasn't done. *Sydney Morning Herald,* 3rd August 2006.

Doherty, M.J. & East, R. (1985). Bail decisions in Magistrates' Courts. *British Journal of Criminology, 25,* 251–266.

Dumas, B.K. (2000). Jury trials: Lay jurors, pattern jury instructions and comprehension issues. *Tennessee Law Review, 701.*

DuCann, R. (1964). *The art of the advocate.* Harmondsworth: Penguin.

Eggleston, R. (1983). *Evidence, proof and probability (Law in context)* (2nd edn). Butterworths Law: London.

Ellison, L. (2001). The Mosaic art? Cross-examination and the vulnerable witnesses. *Legal Studies, 21*(3), 353.

Ellsworth, P.C. (1993). Some steps between attitudes and verdicts. In R. Hastie (Ed.), *Inside the Juror: The psychology of juror decision making* (pp. 42–64). Cambridge: Cambridge University Press.

Evans, K. (1995). *Advocacy in court: A beginner's guide* (2nd edn). London: Blackstone.

Fariña, F., Novo, M., & Arce, R. (2002). Heuristics of anchorage in judicial decisions. *Psicothema, 14,* 39–46.

Feild, H.S. (1979). Rape trials and jurors' decisions: A psycholegal analysis of the effects of victim, defendant case characteristics. *Law and Human Behavior, 3,* 261–284.

Fein, S., McCloskey, A.L., & Tomlinson, T.M. (1997). Can the jury disregard that information? The use of suspicion to reduce the prejudicial effects of pre-trial publicity and inadmissible testimony. *Personality and Social Psychology Bulletin, 23,* 1215–1226.

Flood-Page, C. & Mackie, A. (1998). Sentencing practice: an examination of decisions in magistrates' courts and the Crown Court in the mid-1990s. *Home Office Research Study No. 180:* HMSO.

Gastil, J., Burkhalter, S., & Black, L.W. (2007). Do juries deliberate? A study of deliberation, individual difference, and group member satisfaction at a municipal courthouse. *Small Group Research, 38,* 337–359.

Gilovich, T., Griffin, D.W., & Kahneman, D. (Eds) (2001). *The Psychology of Judgement: Heuristics and biases.* New York: Cambridge University Press.

Hans, V.P. & Vidmar, N. (1986). *Judging the jury.* New York: Plenum Press.

Harris, S. (1984). Questions as a mode of control in magistrates' courts. *International Journal of Society and Language, 49,* 5–27.

Hastie, R., Penrod, S., & Pennington, N. (1983). *Inside the jury.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Heuer, L. & Penrod, S.D. (1995). Jury decision making in complex trials. In R. Bull & D. Carson (Eds), *Handbook of psychology in legal contexts.* Chichester: John Wiley & Sons.

Hickey, L. (1993). Presupposition under Cross-Examination. *International Journal for the Semiotics of Law, 1,* 89–109.

Honess, T.M., Levi, M., & Charman, E.A. (1998). Juror competence in processing complex information: Implications from a simulation of the Maxwell trial. *Criminal Law Review,* 763–773.

Hope, L., Memon, A., & McGeorge, P. (2005). Understanding pre-trial publicity: Predicisional distortion of evidence by mock jurors. *Journal of Experimental Psychology: Applied, 10,* 111–119.

Horowitz, I.A., ForsterLee, L., & Brolly, I. (1996). Effects of trial complexity on decision making. *Journal of Applied Psychology, 81,* 757–768.

Isenberg, D.J. (1986). Group polarization: A critical review and meta-analysis. *Journal of Personality and Social Psychology, 50,* 1141–1151.

Jackson, B. (1988). *Law, fact, and narrative coherence.* Merseyside, UK: Deborah Charles Publications.

Jackson, J. (1996). Juror decision making in the trial process. In G. Davies, S. Lloyd-Bostock, M. McMurran, & C. Wilson (Eds), *Psychology, law and criminal justice.* Berlin: De Gruyter.

Janis, I. (1982). Groupthink: *Psychological studies of policy decisions and fiascos,* (2nd edn). Boston: Houghlin Mifflin.

Kagehiro, D.K. (1990). Defining the standard to proof in jury instructions. *Psychological Science, 1,* 194.

Kalven, H. & Zeisel, H. (1966). *The American jury.* Boston, MA: Little Brown & Co.

Kassin, S.M., Rigby, S., & Castillo, S.R. (1991). The accuracy-confidence correlation in eyewitness testimony: limits and extension of the retrospective self-awareness effect. *Journal of Personality and Social Psychology, 61,* 698–707.

Kebbell, M.R. & Giles, D.C. (2000). Lawyers' questions and witness confidence: Some experimental influences of complicated lawyers' questions on witness confidence and accuracy. *The Journal of Psychology, 134,* 129–139.

Kebbell, M.R., Hatton, C., Johnson, S., & Caitriona, M.E. (2001). People with learning disabilities as witnesses in court: What questions should lawyers ask? *British Journal of Learning Disabilities, 29,* 98–102.

Kebbell, M.R., Wagstaff, G.F., & Covey, A.C. (1996). The influence of item difficulty on the relationship between eyewitness confidence and accuracy. *British Journal of Psychology, 87,* 653–662.

Kemmelmeier, M. (2005). The effects of race and social dominance orientation in simulated juror decision making. *Journal of Applied Social Psychology, 35,* 1030–1045.

Kerr, N.L. (1995). Social psychology in court: The case of prejudicial pre-trial publicity. In G.G. Brannigan & M.R. Merrens (Eds), *The social Psychologists: Research adventures* (pp. 247–262). New York: McGraw-Hill.

Kintsch, W. (1988). The role of knowledge in discourse comprehension: A construction-integration model. *Psychological Review, 95,* 163–182.

Konecni, V.J. & Ebbesen, E.B. (1979). External validity of research in legal psychology. *Law and Human Behavior, 3,* 39–70.

Kramer, G.P., Kerr, N.L., & Carroll, J.S. (1990). Pre-trial publicity, judicial remedies, and jury bias. *Law and Human Behavior, 14,* 409–438.

Latané, B., Williams, K., & Harkins, S. (1979). Social loafing. *Psychology Today, 110,* 104–106.

Leippe, M.R., Manion, A.P., & Romanczyk, A. (1992). Eyewitness persuasion: How and how well do fact finders judge the accuracy of adults' and children's memory reports? *Journal of Personality and Social Psychology, 63,* 181–197.

Lindsay, R.C.L. (1994). Expectations of eyewitness performance: Jurors verdicts do not follow from their beliefs. In D.F. Ross, J.D. Read, & M.P. Toglia (Eds), *Adult eyewitness testimony: Current trends and developments* (pp. 362–382). New York: Cambridge University Press.

Lloyd-Bostock, S. (2006). The effects on lay magistrates of hearing that the defendant is of 'good character', being left to speculate, or hearing that he has a previous conviction. *Criminal Law Review,* 189–212.

Lloyd-Bostock, S. & Thomas, C. (1999). Decline of the Little Parliament: Juries and jury reform in England and Wales. *Law and contemporary problems, 7,* 21.

Loftus, E. (1975). Leading Questions and the Eyewitness Report. *Cognitive Psychology, 7,* 560–572.

Memon, A., Vrij, A., & Bull, R. (2003). *Psychology and law: Truthfulness, accuracy and credibility*. Chichester: John Wiley & Sons.

Meyers, R.A., Brashers, D.E., & Hanner, J. (2001). Majority/minority influence: Identifying argumentative patterns and predicting argument-outcome links. *Journal of Communication, 50*, 3–30.

Miller v. Minister of Pensions [1947] 2 All ER 372 at 373.

Mills, C.J. & Bohannon, W.E. (1980). Juror characteristics: to what extent are they related to jury verdicts? *Judicature, 1*, 64.

Montgomery, J.W. (1998). The criminal standard of proof. *National Law Journal, 148*, 582.

Murphy, P. (1994). *Evidence and advocacy* (4th edn). London: Blackstone Press Ltd.

Ogloff, J.R.P. & Vidmar, N. (1994). The impact of pre-trial publicity on jurors: A study to compare the relative effects of television and print media in a child sex abuse case. *Law and Human Behavior, 18*, 507–525.

Parker, H., Casburn, M., & Turnbull, D. (1981). *Receiving juvenile justice: Adolescents and state care and control*. Oxford: Basil Blackwell.

Parker, H., Sumner, M., & Jarvis, G. (1989). *Unmasking the magistrates: The 'custody or not' decision in sentencing young offenders*. Milton Keynes: Open University Press.

Pennington, N. & Hastie, R. (1991). A cognitive theory of juror decision making: the story model. *Cardoza Law Review, 13*, 497.

Pennington, N. & Hastie, R. (1992). Explaining the Evidence: Tests of the Story Model for Juror Decision Making. *Journal of Personality and Social Psychology, 62*, 189–206.

Perkins, D.N. (1989). Reasoning as it is and could be: An empirical perspective. In D.M. Topping, D.C. Crowell, & V.N. Kobayaski (Eds), *Thinking Across cultures: The third international conference on thinking*. Hillsdale, NJ: LEA.

Perry, N., McAuliff, B., Tam, P., Claycomb, L., Dostal, C., & Flanagan, C. (1995). When lawyers question children: Is justice served? *Law and Human Behavior, 19*, 609–629.

Plous, S. (1993). *The psychology of judgment and decision making*. New York: McGraw-Hill.

Rice, J. (2006). In M. Krupnick (2006), Dyleski trial highlights jury selection difficulties. Accessed at: www.contracostatimes.com/mld/cctimes/email/news/15063386.htm.

Rumgay, J. (1995). Custodial decision making in a magistrates' court. *British Journal of Criminology, 35*, 201–217.

Sealy, A.P. & Cornish, W.R. (1973). Jurors and their verdicts. *Modern Law Review, 36*, 496.

Severance, L.J. & Loftus, E.F. (1982). Improving the ability of jurors to comprehend and apply criminal jury instructions. *Law and Society Review, 17*, 153–198.

Shaffer, D. & Wheatman, S. (2000). Does personality influence reactions to judicial instructions? *Psychology, Public Policy and Law, 6*, 655.

Sporer, S.L. (1993). Eyewitness identification accuracy, confidence, and decision times in simultaneous and sequential line-ups. *Journal of Applied Psychology, 78*, 22–33.

Stang, D.J. (1976). Group size effects on conformity. *Journal of Social Psychology, 98*, 175–181.

Steblay, N.M., Besirevic, J., Fulero, S.M., & Jimenez-Lorente, B. (1999). The effects of pre-trial publicity on juror verdicts: A meta-analytic review. *Law and Human Behavior, 21*, 283–297.

Steele, W.W. & Thornburg, E.G. (1988). Jury instructions: a persistent failure to communicate. *North Carolina Law Review, 67*, 77.

Stephan, C. & Corder-Tully, J. (1977). The influence of physical attractiveness of a plaintiff on the decisions of simulated jurors. *Journal of Social Psychology, 101,* 149–150.

Stone, M. (1988). *Cross-examination in criminal trials.* London: Butterworths.

Studebaker, C.A. & Penrod, S.D. (1997). Pretrial publicity: The media, the law, and common sense. *Psychology, Public Policy, and Law, 3,* 428–460.

Taylor, S.C. (2004). *Court licensed abuse: Patriarchal lore and the legal response to intra-familial sexual abuse of children.* New York: Peter Lang Publishing.

Terral, F. (2004). Cultural imprint of legal terms. *Meta, 49,* 876–890.

Trabasso, T. & Van den Broek, P. (1985). Causal thinking and the representation of narrative events. *Journal of Memory and Language, 24,* 612–630.

Tversky, A. & Kahneman, D. (1974). Judgment under uncertainty: Heuristics and biases. *Science, 185,* 1124–1131.

Vidmar, N. (2005). Expert evidence, the adversary system, and the jury. *American Journal of Public Health, 95,* 137–143.

Villemar, N. & Hyde, J. (1983). Effects of sex of defence attorney, sex of juror and attractiveness of the victim on mock juror decision making in a rape case. *Sex Roles, 9,* 879–889.

Visher, C.A. (1987). Juror decision making: The importance of evidence. *Law and Human Behavior, 11,* 1–17.

Wagenaar, W.A. (1995). Anchored narratives: A theory of judicial reasoning and its consequences. In G. Davies, S. Lloyd-Bostock, M. McMurran, & C. Wilson (Eds), *Psychology, law and criminal justice.* Berlin: de Gruyter.

Wagenaar, W.A., Van Koppen, P.J., & Crombag, H.F.M. (1993). *Anchored narratives: The psychology of criminal evidence.* Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf.

Wheatcroft, J.M. & Wagstaff, G.F. (2003). The interface between psychology and law in the courtroom: Cross-examination. *Forensic Update, 75,* 8–18.

Wheatcroft, J., Kebbell, M., & Wagstaff, G. (2001). The influence of courtroom questioning style on eyewitness accuracy and confidence. *Forensic Update, 65,* 20–25.

Wheatcroft, J.M., Wagstaff, G.F., & Kebbell, M.R. (2004). The influence of courtroom questioning style on actual and perceived eyewitness confidence and accuracy. *Legal and Criminological Psychology, 9,* 83–101.

Wiener, R.L., Richmond, T.L., Seib, H.M. *et al.* (2002). The psychology of telling murder stories: Do we think in scripts, exemplars, or prototypes? *Behavioral Sciences and the Law, 20,* 119–139.

Wilson, J.C. & Davies, G.M. (1999). An evaluation of the use of video-taped evidence for juvenile witnesses in criminal courts in England and Wales. *European Journal on Criminal Policy and Research, 7,* 81–96.

Woolmington v. DPP (HL) [1935] AC 462.

Zander, M. (2000). The criminal standard of proof – how sure is sure? *National Law Journal, 150,* 1517.

Zander, M. (2005). Jury research and impropriety: A response to the Department of Constitutional Affairs' Consultation Paper. *(CP 04/05 March 2005).*

Zander, M. & Henderson, P. (1993). *Crown Court Study.* The Royal Commission on Criminal Justice, Research Study No. 19: London: HMSO.

Zebrowitz, L.A. & McDonald, S. (1991). The impact of litigants' babyfacedness and attractiveness on adjudications in small claims courts. *Law and Human Behavior, 15,* 603–623.

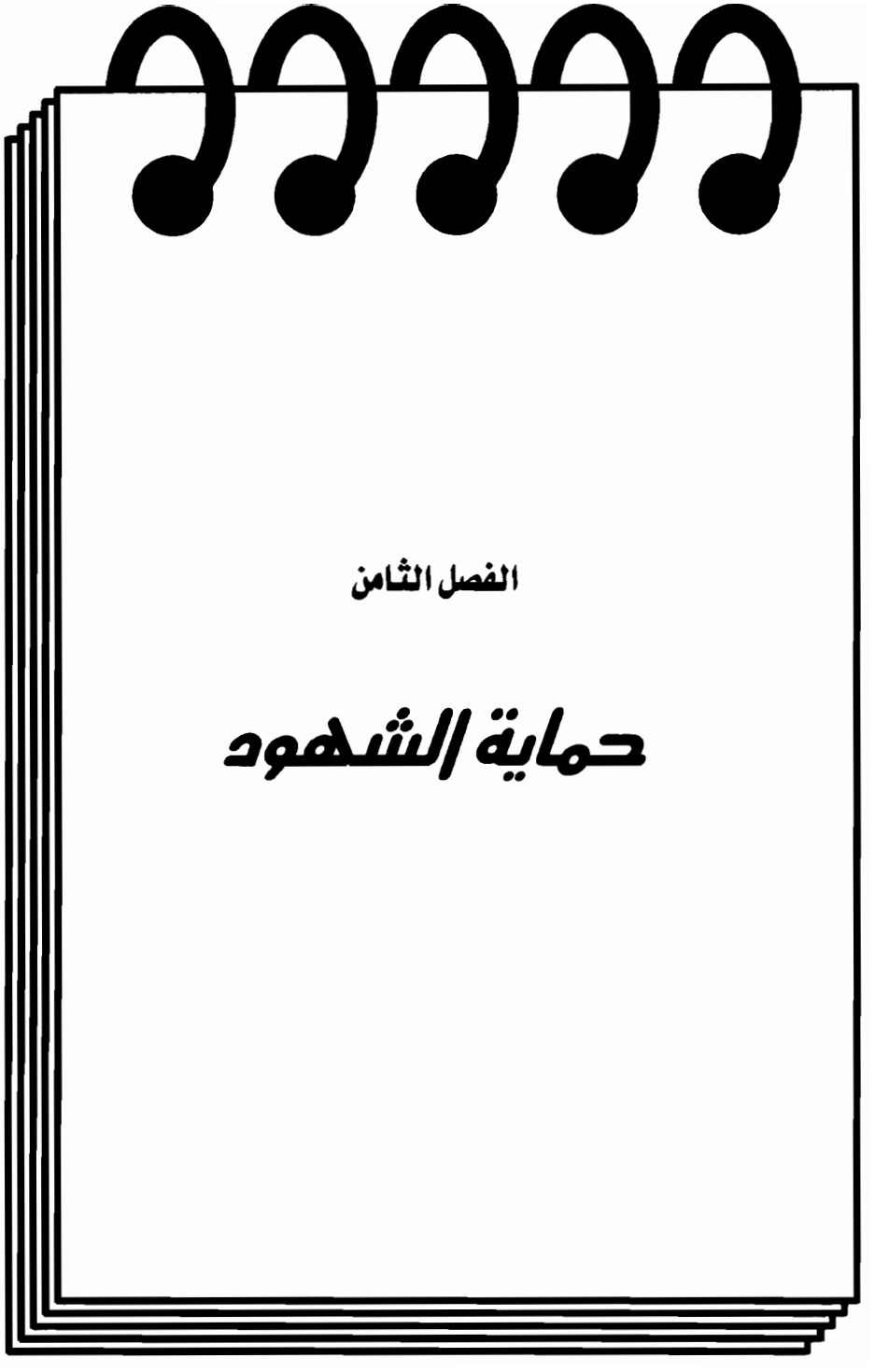

الفصل الثامن

حماية الشهود

الفصل الثامن
حماية الشهود

تخيل أن تكون فى السادسة من عمرك وتؤخذ فجأة من حمام منزلك من قبل شخص غريب ثم يجول بك حول المدينة التى تعيش بها لمدة ٢٠ دقيقة خاضعًا لاعتدائين، ثم يتركك فى حارة قبل أن يمضى بعيدًا. يحدث هذا فى يناير وأنت عريان ومتجمد.

لم تكن هذه أكثر القصص المفضلة التى يمكن أن تتخيلها وربما تشعر بعد السعادة أو حتى الغضب أن يطلب منك أن تضع نفسك فى هذا الموقف، رغم أن احتياجات الأطفال أو الراشدين المعرضين للنقد الذين تحملوا خبرات مشابهة أو أى ظروف أخرى شخصية فى غاية الصعوبة- وبعد هذا يذهبون إلى المحكمة للتحدث عنها هو ما يعرضه هذا الفصل. كيف يمكن احترام مشاعرهم واحتياجاتهم ونوفر لهم الراحة، وخاصة سنختبر هنا: ما الخطوات الممكن اتخاذها لحماية الشهود بدون معارضة لحقوق المتهم؟.

ماذا نعنى بحماية الشاهد؟ يتزايد استخدام هذا المصطلح لحماية الطفل فى المملكة المتحدة على الأقل. وفقًا للأدلة الحكومية، يشير حماية الشهود وأمن ورعاية الأطفال إلى "عملية حماية" الأطفال من الاستغلال أو الإهمال والوقاية من ضعف صحتهم وتطورهم وضمان نموهم فى ظروف ملائمة لشروط السلامة والرعاية الفعالة للحصول على أقصى فرص فى الحياة والدخول بنجاح فى مرحلة المراهقة.

قد يكون الشهود معرضين للنقد بفعل عدم مقدرتهم كحديثى السن أو لظروف ما "الدليل الإجرامى ومحكمة الشباب، قانون ١٩٩٩ فصل ٥) قد يعتبر أعضاء أى من المجموعات التالية معرضا للنقد: الأطفال، مرحلة ما بعد الطفولة، الأفراد ذوو الصعوبات فى التعلم، شهود ذوو ضعف صحى، ضحايا التحرش الجنسى، الشهود الخائفين وهؤلاء ذوو الإعاقة الذهنية.

قدر برتون وإيفانز وساندرز ٢٠٠٦ أن ٢٤٪ من الشهود فى تقديرهم للإجراءات الخاصة، كانوا معرضين لخطر أو خائفين وضعف أو ثلاثة أضعاف التقدير الخاص بالحكومة.

إذن ماذا يعنى بحماية الشهود المعرضين للنقد فى قاعة المحكمة؟

أولا تتطلب الحماية أن يقل الاستجواب بقدر الإمكان، وثانيا تحتاج عملية عرض الدليل فى المحكمة أن تكون فعالة على قدر الإمكان للشهود المعرضين للنقد.

سنتناول فى هذا الفصل هذه القضايا خلال النقاط التالية:

* مخاوف الشهود ومفاهيمهم عن الذهاب إلى المحكمة
* إعداد الشهود للمحكمة
* تغيير التقاليد

إذا أخذنا طفلنا ذا الستة أعوام، فماذا نفعل لمساعدته للإدلاء بالشهادة فى المحكمة بأقل توتر وأكثر فعالية؟

مخاوف ومفاهيم الشهود حول الذهاب إلى المحكمة

من المهم معرفة مخاوف ومفاهيم الشهود عن الذهاب إلى المحكمة حيث إنهم لا يساهمون بطريقة مباشرة وأيضًا غير مباشرة إلى النجاح أو العكس فى العملية القضائية.

إذا كان لدى الشاهد مخاوف عظيمة على سبيل المثال إنه لن يتم تصديقه أو مخاوف من المعاملة غير العادلة فإنه يقرر أن يسحب الشكوى.

وجد كيلى ولوفت وريجان ٢٠٠٥ أن ١٤٪ من أصحاب شكاوى الاغتصاب تراجعوا عن إتمام أول إجراء وأن ١٤٪ آخرين انسحبوا فى مرحلة التحقيق و ٢٪ انسحبوا فى مراحل المحاكمة والمقاضاة.

فى معظم القضايا، انسحب نحو ٧٠٪ من المراحل الأولى للتحقيق والمقاضاة وبالتالى لم يدلِ الشهود بالشهادة للمحكمة. إذا كان للأفراد خبرة قليلة عن النظام القضائى الجنائى، إذن فمن المنطقى السؤال عن: إلى أى مدى يكون لديهم الاستعداد للتورط مرة أخرى فى المستقبل؟

نشرت تقارير الدراسات عن الضحايا والشهود أن المخاوف التالية عن المشاركة فى التحقيق ومراحل المقاضاة والذهاب إلى المحكمة (تم تلخيصها فى جدول على سبيل المثال:

HARRIES & GRACE. 1999, DKELLYD ET AL . 2005, SAS ET AL. 1995, SAS ET AL, 1991)

مخاوف الضحايا والشهود عن المشاركة فى المقاضاة و / أو المحاكمة.

- خوف من الأذى من قبل المتعدى
- الخوف من الرفض من العائلة
- الخوف من عدم التصديق
- الخوف من ردود فعل الآخرين مثيل مضايقة المحبين
- الخوف من الانفصال العائلى بما فى ذلك انسحابهم من العائلة
- الخوف من الحرج

بالإضافة إلى هذا قد يشعر الشاهد أو الضحية بالذنب أو المسئولية أو الخزى أو الخوف (انظر قضية سالى).

قد يمارس أعضاء العائلة الضغط بطريقة ما بمعرفة أو بغير معرفة على الشاهد كى يلغى الشهادة، أو قد يرهب أتباع المتهم الشاهد للانسحاب.

يبدو أن الخوف يعتبر مشكلة ذات ثقل تواجه الشهود المعرضين للنقد. نشر هاملين فى تقرير أن ٥٣٪ اختبروا بعض أنواع الترهيب فى فترة ما قبل المحكمة وتأتى بصفة أساسية من المتهم بنسبة ٣٦٪ أو منى عائلة المتهم بنسبة ٢١٪.

خبرات الشهود فى المحكمة:

بالرغم أن العديد من الشهود والضحايا أعلنوا عن مخاوفهم ومداركهم فهم بعد لم يولدوا لاختبارها. ومع ذلك فالعديد من الشهود المعرضين للنقد وجدوا خبرة المحكمة فى غاية الصعوبة.

لاحظ دراسة الحالة التى قدمت اقتباسًا من شهادة مارى.

دراسة حالة مارى

عمرى ١٢ عامًا، كان العم بوب وزوجته جيران وأصدقاء لعائلتنا، وكان عطوفًا معى وفى بعض الأحيان يجلس معى، أنا لا أتذكر كيف بدأت تلك الأمور ولكنه بدأ يفعل أشياء معى لم أحبها. وفى البداية لم أفهم ما الذى يحدث وظننت أنى أتخيل أشياء لم أستطع إيقافه رغم أنى طلبت منه ذلك وجعلنى أشعر أنه خطئى وقال لى إنه لن يصدقنى أحد إذا تحدثت عن أى شىء. وذات مرة سألتنى مدرستى ما الأمر وتحدثت معها عن كل شىء. وأخبرت المدرسة أمى التى شعرت بالاستياء لكنها صدقتنى.

حاولت أن لا أفكر بالذهاب إلى المحكمة ولكن أمى أخبرتنى أننا سنذهب الأسبوع المقبل.

انتظرنا ثم جاء أحدهم وقال لنا أننا لا نستطيع الدخول إلى غرفة الاتصال التليفزيونى لأن أحدهم يستخدمها. وقال لى أنى استطيع الإدلاء بالشهادة خلف شاشة مما يعنى دخولى المحكمة.

لم يسألنى المحامى الأول كثيراً وأنا لم أفهم الكثير مما قاله. كان من المحرج التحدث عن التفاصيل. ولم أخبرهم عن كل شىء فلم أستطع.

وعندما قامت المحامية الثانية فى استجوابى كانت مبتسمة وتضحك معى ثم تغيرت وبدأت تسألنى عن التواريخ والأوقات ولم أستطع تذكرهم تماما.

وقالت عنى إننى كاذبة. وإننى لم أستطع فهم الكلمات الطويلة التى كانت تقولها. لقد جعلونى أشعر أننى غير موجودة، لو كنت أعرف كيف تبدو المحكمة، كنت لن أذهب.

أوضحت خبرة مارى عدد من المخاوف بشأن معاملة الشهود المعرضين للنقد فى المحاكم الجنائية. كما لاحظنا فى المقدمة، فإن هذه المخاوف تتعلق بفاعلية أو عدم فعالية شهادتهم وبالأخص الشهود المعرضين للنقد أظهروا قضايا تتعلق بعوامل اجتماعية وعاطفية تم اعتبارها فى المقابلات مع هؤلاء الشهود (الفصل الرابع).

بعض أمثلة من تلك العوامل التى تنطبق على الشهود المعرضين للنقد ملخصة فى جدول ولكن درجة تأثيرها تختلف من امرأة متقدمة فى السن، وشاب يعانى صعوبات فى التعلم، وضحية اغتصاب.

المزيد من القراءة ونعرف تفاصيل أكثر متعلقة بتلك العوامل وعلاقتها بحماية الشهود المعرضين للنقد.

العوامل الاجتماعية العاطفية المتشابهة والمتعلقة بالشهود المعرضين للنقد:

عوامل الذاكرة: تأثير التأخير على الذاكرة، مشاكل اللبس فى المعلومات وتأثيرها فى الذاكرة، وجود عدد محدود من المتطوعين الشهود لرواية ما حدث، مشكلات متعلقة بالذاكرة النصية.

عوامل اللغة: كلمات غير معبرة وعدم فهم لجمل معقدة، قلة الكلمات عن الاعتداءات الجنسية ، استخدام اتصال غير لغوى.

تأثيرات السلطة: الخوف والقلق، الإحجام عن الحديث.

عوامل الضغط والإجراءات الخاصة للشهود المعرضين للنقد:

قدم سبنسر وفلين (١٩٩٣) النموذج الذى يشكل الضغوط الخاصة التى يمكن أن تؤثر على شهادة الطفل إلى جانب العوامل المخيفة والتأثيرات المشابهة.

هذا النموذج يقدم المفهوم الأشمل للشاهد المعرض للنقد ولكن يظل ملخص نافع للبقايا التى تم مناقشتها حتى الآن فى الفصل. وهى معاد تقديمها فى الشكل (٨-١).

ما الذى يمكن عمله لتناول القضايا المشار إليها فى هذا النموذج؟

فى الحقيقة، فى إنجلترا وويلز قدمت محكمة الشباب وقانون الدليل الجنائى ١٩٩١ مجموعة كبيرة من الإجراءات الخاصة من أجل تسهيل شهادة الشهود المعرضين للنقد.

وعدد من هذه الإجراءات الخاصة كانت متاحة بالفعل لفئات بعينها من الشهود على سبيل المثال الأطفال فى فئات معينة من القضايا مثل قضايا الاعتداءات الجنسية (وزارة الداخلية ٢٠٠٢).

يلخص الجدول الإجراءات التى تضمنها قانون ١٩٩٩ والتى تتطلب تغييرًا شرعيًا (بالإضافة إلى تطوير فى التطبيق أو العمل الإدارى).

نموذج (٨-١) (نموذج لعامل توتر الشهود المعرضين للنقد أعدها سبنسر وفلين ١٩٩٣ بتصريح من جريدة بلاستوك.

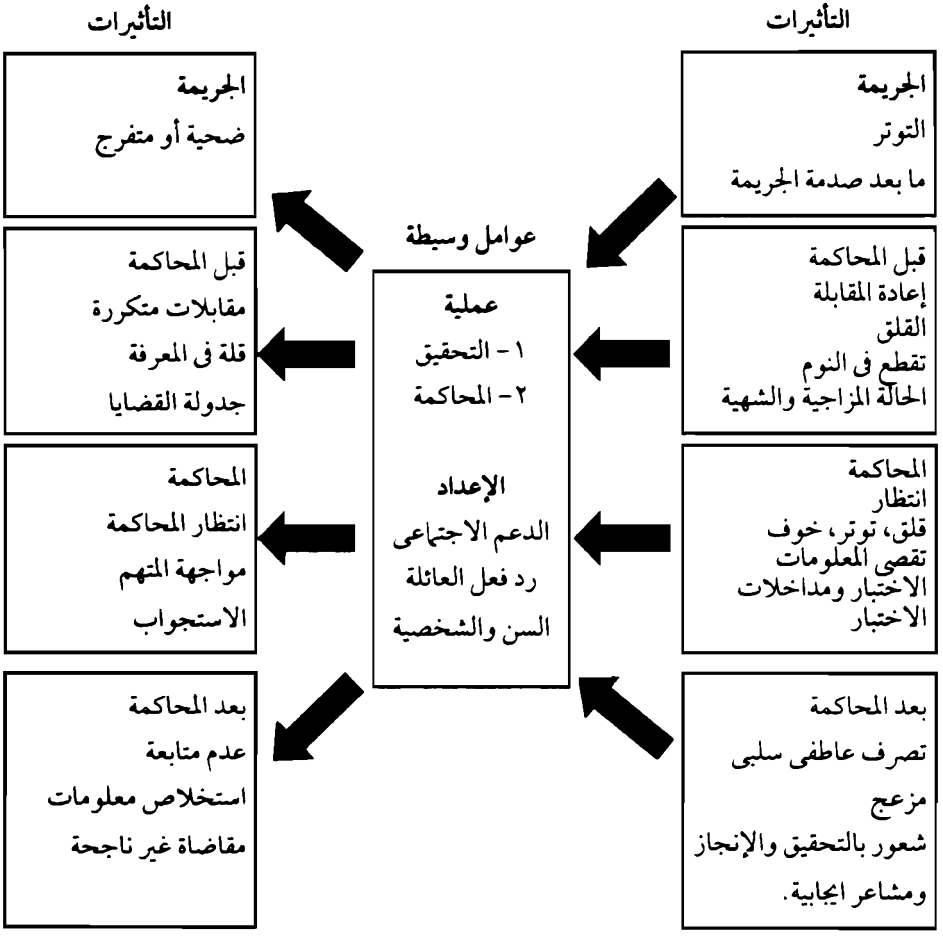

(جدول ٨-١)

بالإضافة إلى هذه الشروط على الدليل والأسئلة عن شكوى السلوك الجنسى وموانع الاستجواب من قبل المتهم بشأن إساءة بعينها (مثل الاغتصاب والاعتداءات الجنسية)، فإن قيمة الدعم المتخصص للشهود قبل المحاكمة وفى المحكمة يجب إدراكها أكثر من القضية.

تم مراجعة دليل إلى مقابلات الشهود لأغراض الإجراءات الجنائية- (وزارة الداخلية ١٩٩٩) ونشر باسم تحقيق أفضل شهادة (وزارة الداخلية ٢٠٠٢). انظر هوليداى فصل ٤.

ملخص الإجراءات الخاصة فى قانون محكمة الشباب ١٩٩٩.

- استخدام ا لشاشات لذا يكون الشاهد فى حماية من مواجهة المدافع.
- إعطاء الدليل بواسطة الاتصال المباشر (الدائرة التليفزيونية) من خارج المحكمة.
- إعطاء الدليل فى خصوصية- قد تستثنى الصحافة والعامة (ما عدا اسم بعينه لتمثيل الصحافة) فى القضايا التى تتعلق بالاعتداءات الجنسية.
- إزالة الشعر المستعار والعباءات من قبل المحامين والقاضى.
- عرض الفيلم المسجل للدليل والاستجواب وإعادة الاستجواب.
- الاستفسار عن استخدام الوسطاء والدعم للتواصل.

تختلف الإجراءات الخاصة التى ذكرت فى الجدول بالدرجة التى يتطلبها التغيير فى القانون والإجراءات أو التطبيق من أجل أعدادها.

على سبيل المثال: ترك الشاهد للمحكمة يختلف عن الحق المفترض فى المواجهة الشخصية، بينما إزالة الشعر المستعار والعباءات يمثل تغيرًا طفيفًا فى تطبيق القانون.

تختلف المعايير الخاصة فى درجة رؤيتها كمعايير متناقضة أو مخالفة لحقوق المدافع كما فى استخدام الاستجواب بالفيديو المسجل أو الوسطاء.

سنعود لهذه المناقشة فى الجزء الأخير (تغيير التقاليد). وسننقل الآن إلى كيفية اختيار حماية الشهود المعرضين للنقد تفصيل أكثر ولنبدأ بتلك الإجراءات التى تطبق قبل المحكمة.

إعداد الشهود للمحكمة:

الإعداد والدعم الاجتماعى عمليًا:

يعتبر الإعداد وتوفير الدعم الاجتماعى عوامل وسيطة فى النموذج المقدم فى الشكل (٨-١) عالية ذلك لأنهم يستطيعون أن يحسنوا تأثيرات ضغوط ما قبل المحكمة إذا كانت مقدمة للشهود المعرضين للنقد فى مرحلة قبل العرض فى المحكمة وبالتالى حماية الشاهد بتقليل القلق وتعزيز استجواب فعال.

فى الحقيقة أن الدليل المنقح "تحقيق أفضل شهادة" (وزارة الداخلية ٢٠٠٢) يفيد أن الشهود يجب أن يتم أعدادهم جيدًا ودعمهم منذ بداية تورطهم مع نظام المحكمة الجنائية على سبيل المثال:

الإعداد للمقابلة التحقيقية الأولى (انظر الفصل الخامس). يقترح البحث أيضًا أن إدراك وجود هذا الدعم قد يساعد فى تقليل الإنهاك فى القضايا المتضمنة شهود معرضين للنقد (e. g Kelly et. Al., 2005)

ما الأنشطة المتضمنة فى مساعدة وإعداد الشهود؟ يلخص الجدول بعض أبعاد مختلفة. أى من أنشطة الدعم والإعداد ومن يقوم بها ولكن معتمدة على الترتيبات المحلية ومدى إتاحة الموارد. باختصار يعنى بهذه الأنشطة تقدير احتياجات الشهود وتوفير الدعم والإعداد للمحاكمة (وزارة الداخلية ٢٠٠٢).

توفير الدعم الوجدانى والتواصل مع المختصين فى العلاج النفسى أو مقدمى الاستشارة قبل المحاكمة.

توفير المعلومات والتعليم مثل ما يحتاج إليه الشاهد الحديث السن (nspcc/ childline, 1998)

فهم ونقل آراء الشهود والأمنيات و المخاوف عن الشهادة.

إعداد الشاهد نفسيًا للمحكمة وإجراءاتها.

القيام بزيارة للمحكمة قبل الجلسة.

الحوار بين الشهود والعائلة والأصدقاء والمتخصصين.

التواصل مع المتخصصين الذين لهم خبرة خاصة تتعلق بشئ خاص بالشاهد قد يتعرض له بالانتقاد.

إن تطور أنشطة الدعم والإعداد أساسها العمل مع الشهود الأطفال ولم تكتمل بدون جدال، فلقد قلق الخصوم أن المدعين قد يلقنوا الأطفال وهذا بالطبع تم إثبات عدم صحته بل إن المدعين لن يتعرضوا للقضية فى أثناء أنشطتهم.

وقد يكون من أكثر الدعم هو ما يتم "وراء الأحداث" مثل الاتصالات بوكالات مختلفة أو سلطات مهتمة بقضية احتياجات الشاهد. وقد يصطحب المدعمين الشاهد عندما يراجعون نسخة من إفادتهم فى الشهادة أو عند زيارتهم لمستشار المقاضاة قبل الإجراءات.

وتقدم أدوات تعليمية للشهود وللمهتمين بهم وحتى الأدوات التى تلزم الشهود ذوى الصعوبات فى التعلم.

ما يلزم الشاهد الحديث السن.

لنستعد للمحكمة: كتيب للأنشطة للأطفال من سن ٥- ٩ أعوام.

أخبرنى المزيد عن المحكمة: كتيب للأطفال من سن ١٠- ١٥ عاما داخل قاعة المحكمة: نموذج لقاعة المحكمة من الكرتون بشخصيات صغيرة.

الذهاب إلى المحكمة: معلومات عن محكمة كراوان للشهود المتراوح أعمارهم من ٩- ١٧.

الشاشات فى المحكمة: معلومات للشهود المتراوح أعمارهم من ٩- ١٧

أعطاء الدليل: ماذا تشبه فى الحقيقة؟ فيديو للشهود حديثى السن.

طفلك شاهد: معلومات للآباء والمهتمين.

إعداد الشهود الصغار إلى المحكمة: كتيب لمساعدى الشاهد الطفل.

كانت التقويمات الأولى عن مخططات الدعم للطفل إيجابية بالرغم من عدد من الموضوعات التى ظلت معلقة (خاصة فيما يتعلق بالمسئولية ومصادر توفير الإعداد والسماح للشاهد بالمساعدة وقد أشار الأطفال الشهود بأنفسهم عن المواد و مقدمى المساعدة لهم. على سبيل المثال:

جاء المساعدة إلى منزلى وقد استغرقنا فى قراءة الكتب وبذلك علمت كل ما يخص الاتصال التليفزيونى. ثم ذهبنا لزيارة المحكمة. وتحدثنا أيضا عن ما يمكن أن يحدث إذا شعرت بالإرهاق أو الانزعاج. وعلمت أيضًا أنه من الممكن طلب استراحة عندما أعطى دليلى. (فيونا ١٠ سنوات).

كان لدى مرشد مشاهد ليساعدنى. هو يقول لك عن كل شىء لقد قمنا بجولة فى المحكمة ويقول لك من الذى سيجلس فى هذا المكان وبطريقة واضحة وقد شعرت قليلا بالارتياح عن ما الذى سيحدث. لقد حصلت على هذا الدعم من محكمة البلدية ومحكمة كراون (كلوين ١٦ عاما).

Plotnikoff & woolfson, 2004, p. 26).

طرق تجريبية لإعداد الشهود الأطفال:

فى الجوهر تتناول أنشطة الدعم والإعداد نقص فى المعلومات عن أسباب التوتر والقلق وانقطاع فى التواصل يختبره الشهود المعرضين للنقد كما تم الإشارة فى الشكل (٨-١). وبرغم أن أنشطة الإعداد مستخدمة على مدى كبير فى الواقع فإن التقويم الفعلى المختبر لنجاح مكونات مختلفة لم يتم تناولها. (murray 1997)

طور الأطباء النفسيون برامج إعداد متقدمة فى الدراسات التجريبية التى تهدف إلى تناول العناصر العاطفية الاجتماعية المتشابهة للشهود المعرضين للنقد.

يعد الإسهاب فى الرواية تقنية ناجحة لزيادة ما يقوله الأطفال بتشجيعهم على التحدث عن المعلومات المتعلقة بالمشاركين. وساعد التدريب الشامل الأطفال للتعرف على الأسئلة التى لا يفهمونها ولسؤال المحاورين البالغين لإعادة صياغتها.

أخيرًا تدريب المقاومة مكن الأطفال من التمييز والاستجابة بطريقة صحيحة أى (يقاومون) الأسئلة المضللة التى يضعها لهم المحاورون. ولقد أوضحت تلك التقنيات بعض النتائج غير المخطط لها (إحجام الأطفال عن توفير التفاصيل).

إذن بالرغم من أن تلك الطرق وجد فيها أملٌ فى الاختبارات إلا أنها عمليًّا لم تختبر.

حماية الشهود فى المحكمة:

قبل الانتقال لمعرفة حماية الشهود فى قاعة المحكمة، برجاء قراءة القضية الدراسية لسالى والتى تقدم استخدام التكنولوجيا فى التحقيق والعملية القضائية.

توضح القضية أيضًا بعض المشكلات التى تظهر عندما يدلى الشاهد المعرض للنقد بشهادته فى المحكمة.

دراسة حالة

سالى

وصفت سالى نفسها بأنه تم الاعتداء عليها من قبل زوج أمها فى سن السابعة من عمرها ووثقت فى مدرستها فى سن الثانية عشر وتم الإعداد لمقابلة فورًا وتم إعلام والدتها التى جلست خلف مرآة أحادية لمشاهدة المقابلة والاستماع لها.

خلال المقابلة كانت سالى منشغلة بالتأثيرات الناجمة عن إفشائها التى ستحدث لعائلتها وتحدثت عن حادثة واحدة فقط من الاعتداء، وبالرغم من مطابقة الكشف الطبى مع ما قالته إلا أن زوج الأم ادعى عدم تورطه وخلال محاكمته استخدم الفيديو التسجيلى لسالى كدليل لها. وتم استجوابها ومساءلتها عن إذا كان هناك حادثة اعتداء واحدة. وفى الجلسة الأخيرة طعن الدفاع فى المحاكمة الأولى والتالية فى المحكمة بقوله إنه إذا كان كلام سالى صحيحًا وهذا الرجل منحرفًا فلماذا كان هناك حادثة اعتداء واحدة.

فى هذا الفصل سوف تعرض الإجراءات الخاصة مثل الفيديو التسجيلى والاستجواب عبر الاتصال المباشر. ولقد أشارت القضيتين سالى وماريس إلى هذه التكنولوجيا.

كاشمور (٢٠٠٢) وكانتا مرجعًا بالنسبة للمشكلات التى تحتاج إلى تفسير

مقاييس خاصة واعتبرت دراسات سابقة تلقى الضوء لتحديات ماركى ويتر بالنسبة للصعوبات التى يواجهونها مع الشهود فى قاعة المحكمة وهذا الفصل يهتم بالموضوعات التى تؤيد التعزيز الاجتماعى.

الدعم الاجتماعى فى المحكمة:

لاحظنا قبل ذلك كيف يمكن إعداد الدعم الاجتماعى قبل المحاكمة. فى المحكمة سيطبق المزيد من أعمال "خلف المشاهد" من قبل المساعدين مثل الإدلاء بمعلومات للقضية ومعرفة متطلبات الشهود والطريقة المفضلة للإدلاء بالشهادة.

بالإضافة إلى هذا إشارات وزارة الداخلية ٢٠٠٢ بأدوار القضاة والحاكمين فى إدارة القضايا التى يتورط فيها شهود معرضين للنقد وفى تقليل التوتر بقدر الإمكان (انظر الإدارة الإسكتلندية ٢٠٠٣b) بمعنى أنهم لا بد أن تتوافر لهم الحماية لمصالح.

فى بعض القضايا على سبيل المثال فى قضايا الشهود صغيرى السن، قد يقابل القاضى الشهود مسبقًا برغم أن هذا لا يحدث لأقليات كبيرة من الشهود المعرضين للنقد. وربما يزيل القاضى والمحامون الشعر المستعار وعباءاتهم إذا فضل الشاهد.

ويتزايد هذا العمل من ٨: ١٥٪ عبر الفترات الزمنية قبل وبعد الإجراءات الخاصة التى أحصاها hamlyn et al 2004.

سالونى إذا كنت أريدهم أن يزيلوا الشعر المستعار فأجبت "نعم" وقاموا بخلعها وبالتالى كان مظهرهم معتاد.

(شاب يبلغ السادسة عشر عامًا ذو صعوبات فى التعلم).

وفى النهاية قد يصطحب مساعدة الشاهد فى المحكمة الشهود عندما يتم استجوابهم لتقليل قلق وتوتر الشهود وتمكينهم من الإدلاء بأفضل شهادة.

على سبيل المثال قد يجلس أحدهم من خدمة الشهود فى غرفة الاتصال المباشر بينما يدلى الطفل بالشهادة. الاتصال المباشر هو أول إجراء خاص تكنولوجى يتم تقديمه فى إنجلترا وويلز (خلال قانون الحكم الجنائى ١٩٨٨) وسوف نختبر استخدامه بشىء من التفصيل الآن.

الشاشات والاتصال المباشر

إن الهدف الأساسى من العرض المباشر أو الدائرة التليفزيونية المغلقة فى المحكمة هو إزالة مشاعر الخوف والمحيط غير المألوف للشهود المعرضين للنقد فى قاعة المحكمة وتجنيب الشاهد مواجهة المدافع فى المحكمة

فى السابق وضعت واستخدمت الشاشات فى المحكمة لذا كان الشاهد "مستترا" عن المدافع ولكن ظل مرئيًّا للحاضرين فى قاعة المحكمة. وما زالت الشاشات متاحة فى الوقت الحاضر كإحدى الإجراءات الخاصة للشهود المعرضين للنقد والذين يفضلون الإدلاء بشهادتهم "مباشرة" فى القاعة الفعلية بالمحكمة ولكن بقدر من الحماية.

فى الحقيقة إن لاستخدام الشاشات ميزة (على النقيض من الاتصال المباشر) إذ إنها تحجب الشاهد عن رؤية المدافع وتبدو مألوفة للشهود الذين يستخدمونها.

ويقترح هاملين فى دراسته أن الشاشات كانت مستخدمة بنسبة ٨٪ من قبل الشهود الخائفين أو المعرضين للنقد. ولقد تحدث بعض الشهود عن تقييم "يومهم فى المحكمة" واستطاعتهم التحدث على الملا عن خبراتهم- كطريقة "لأخبار العالم" عن ما فعله المدافع.

لم أرد الذهاب فى البداية ولكن فيما بعد كنت سعيدًا بشأن الذهاب إلى المحكمة عندما عرفت أنه أمر لازم كى يسجن وراء القضبان (ولد متوحد فى الخامسة عشر من عمره).

سألونى إذا كنت أريد الذهاب إلى المحكمة فأجبت "نعم" فلقد مضى بعيدًا فى أعماله هذه المرة. أريد فقط أن يذهب إلى الجحيم (امرأة ذات صعوبة طفيفة فى التعلم فى العشرين من عمرها).

وبالتالى تعد الشاشات من إحدى المداخلات التى يمكن أن تعزز شهادة فعالة وأيضًا تقلل التوتر لدى الشاهد. إذا استخدم الشاهد الاتصال المباشر فيتم إزالة الشاشات من قاعة المحكمة بينما تظل موجودة فى مبنى المحكمة وسوف تتصل دائرتان تليفزيونيتان مغلقتان بقاعة المحكمة مع قاعة أخرى صغيرة والتى فيها يجلس الشاهد (مع مساعده إذا وافق) وباستخدام الاتصال المباشر، يستطيع الشاهد رؤية من المتحدث إليه وصورة الشاهد أمام المحكمة.

مرة أخرى، الاتصال المباشر هو وسيلة لمحاولة تقليل قلق الشهود وتشجيعهم على الإدلاء بالشهادة بأكثر فعالية لمعالجة العوامل الاجتماعية العاطفية.

عكست التقويمات المبدئية عن استخدام الاتصال المباشر فى المملكة المتحدة وأستراليا مع شهود أطفال استقبالا جيدا للتكنولوجيا خاصة فيما يتعلق بجزء حماية الأطفال. شعر العديد من المساعدين أن الاتصال المباشر مكن الشهود الذين لولا هذه التكنولوجيا لم يكونوا قادرين على الشهادة لإثبات دليلهم للمحكمة وأقر الشهود بهذا كثيرًا.

كان طريفًا بعض الشىء، لم يكن.. كان الناس يتكلمون معى مباشرة وجهًا لوجه. كان.. حقًا طريفًا. لم أستطع سماعهم جيدًا، كان الصوت عاليًا بما يكفى وكانوا يكررون أكثر من مرة لأننى لم أستطع أن أفهم فلم أستطع سماعهم.

(لوسى ١٣ سنة)

يمكن معالجة هذه المفاهيم فى الإعداد خاصة إذا زار الشاهد المحكمة وتدرب على استخدم التكنولوجيا وشىء آخر مهم وهو إحاطة الشاهد بمعرفة أن المدافع سيستطيع أن يراه عبر الاتصال المباشر (ويرى المقابلة المسجلة) انظر أدناه. أن اكتشاف هذا فى يوم الإدلاء بالشهادة له تأثير سلبىٌ على مقدرة الشاهد.

كان شعورًا مروعًا بأنه كان يشاهد الشاشة التليفزيونية عندما كنت أتحدث عن ما فعله بى من الممكن أن يحدق كثيرًا وكل هذا (إيفى ١٤ سنة).

عندما رآنى على التليفزيون كان يُصِر عنى التفكير بأنه يرانى وأنا لا أراه (جيما ٩ سنوات).

ر بما أحد الدروس المهمة من المقدمة عن الاتصال المباشر هو أن عنصر اختيار كيف يدلى بالشهادة هو أكثر العناصر أهمية للشهود. إن قراراهم فى استخدام التكنولوجيا أو لا هو قرار مهم بقدر أهمية التكنولوجيا نفسها، لهذا السبب فمن المهم معرفة وفهم مخاوف الشهود فى الشهادة عن طريق دور المساعد وتهتم وزارة العدل بإعطاء الأطفال خيار الإدلاء بالشهادة. انظر الموقع

www. Justice. Gov. ul/ doc/ cjr- consult- young- witnesspdf.

الفيديو التسجيلى عن الدليل:

كما رأينا أنه فى تناول الاتصال المباشر هناك عوامل اجتماعية عاطفية مترابطة مع الشهادة برغم أن هذه العوامل نفسها تؤثر فى عوامل أخرى.

مثال: التوتر فى الشهادة قد يؤثر بالسلب على استدعاء المعلومات.

فى عام ١٩٨٩ رأس القاضى بيجوت لجنة لتقييم إمكانية تكنولوجيا الفيديو التسجيلى لمعالجة العوامل المؤثرة على الشهود الأطفال. وأوضحت اللجنة فى تقريرها أنه إذا كانت المقابلات الأولى للطفل مع ضباط الشرطة الإخصائيين الاجتماعيين مسجلة، فهذا الفيديو التسجيلى للشهادة يمكن أن يحل محل الشهادة المباشرة فى المحكمة.

وأيضا أشار بيجوت أن الاستجواب التالى يمكن أن يكون فيديو تسجيلى أيضا ويساعد الطفل فى عوامل اللغة والذاكرة وتأثيرات السلطة.

وبمجر د إتمام المقابلات فلا يحتاج الطفل إلى الحور فى المحكمة على الإطلاق.

تغيير التقاليد

لماذا يجد الرموز ذوى السلطة والإدارة مثل محامى الدفاع بلا شك أن الفيديو المسجل من الشهود المعرضين للنقد فى غاية الإزعاج؟.

اقترح أن الإصلاحات التى تم مناقشتها فى هذا الفصل تعرضت للمقاومة لأنها تتحدى الأعراف فهم يهدفون إلى انتزاع بعض من السيطرة من المحامين والقانونيين وهم يلزمون التغيير عن الطرق المألوفة فى العمل الذى تم تطبيقة بدون منازع لمئات السنين. إن القانون هو نظام ذاتى المرجع ولا يناسب كل معطيات الأنظمة الأخرى مثل العوامل النفسية والراحة.

إن افتتاح مثل هذا النظام للتدقيق الخارجى هو تحدى لكل المتورطين. وجد هاملين أن الشهود الذين يستخدمون الإجراءات الخاصة لم يكونوا فى رضا عن خبراتهم وأقل اختبارا للقلق، وبالرغم من هذا، فإنه يمكن أن يطغى القصور والمقاومة من قبل البيئة القانونية السائدة. وأمثلة من هذا القصور والمقاومة سريعا ما ترد إلى الأذهان.

* التأخير:

بالرغم من الإصلاحات العديدة المستهدفة، ظلت التأخيرات فى إجراءات القضايا التى بها شهود معرضين للنقد واضحة وبالتالى سينتظر الطفل حوالى ١٠-١٢ شهرا لعرض قضيته فى المحكمة. إن مثل هذا التأخير له تأثير سلبيٌ على ذاكرة الطفل (عند تسجيل الفيلم عن الدليل).

وأيضًا له تأثير على التطور الاجتماعى العاطفى إذ إن حياتهم تتجه إلى فترة ما قبل المحاكمة وأيضا مشكلة ذكاء الشهود ذوى الصعوبات فى التعلم.

* الاستجواب المسجل:

على الرغم من تضمين التشريع فى قانون ١٩٩٩ لمحكمة الشباب للسماح

بالاستجواب المسجل، فمن الواضح مقاومة الهيئة القضائية لحد أن الخطط التى تمت لهذه التجهيزات تم رفضها من قبيل الحكومة. بالنسبة للدليل المسجل والاستجواب قد يتم تناولها فى ثلاث فئات من العوامل: الذاكرة واللغة والسلطة لإفادة الشهود المعرضين للنقد.

* الوسطاء

أعلن المعنيون عن نجاحهم باستخدام لغويين ماهرين فى المقابلات التحقيقية مع الأطفال الذين لديهم أكثر من نقطة ضعف بما فى ذلك الاتصال اللغوى. إن استخدام الوسطاء كمحاورين بين الشهود والمحامين/ القاضى من المحتمل أن تكون أكثر الإصلاحات تمركزًا حول الشاهد.

الاستجواب:

أطلق المعلقون على استجواب الشهود الأطفال تحليلات واسعة النطاق مسجلة مخاوفهم بشأن ما يتعلق بممارسة الاستجواب عن كل من راحة الشهود وعن الاستنتاج الأمثل لشهادات الشهود عن الأحداث على سبيل المثال:

الأشخاص بالأخص الذين يميلون إلى الحساسية من المشاعر السلبية، هم بالتالى يتجابون فى بعض الأحيان إلى ما يظنونه عدوانى (الاستجواب القاسى) بمحاولة تهدئة المستجوب والذى يمكن أن يؤدى إلى استجواب مخالف أو كثير من الاقتراحات. لهذا فى (قضايا معينة) يستمتع محامى الدفاع بالضحية ونتيجة لهذا، بكى أحد المخلفين.

يبدو أن المحامين البريطانيين شديدى الولع بمخاطر الأسئلة التى يطرحها العاملون بالمجال الاجتماعى والأطباء أو رجال الشرطة فى أثناء المراحل الأولى من التحقيق الجنائى. والنقيض، فلا يبدو أنهم مهتمون بنسبة قليلة من أسئلتهم المثيرة فى الاستجواب والتأثيرات على شهادة الطفل.

أظهرت سمات المقابلة التى تمت فى أثناء الاستجواب تجاوزها لكل مبادئ التطبيق الأمثل مع النتيجة المتوقعة لتعظيم خطر إفساد الدليل.

إن الاستجواب الماكر وغير الودى أو المسيء يمكن أن يكون له أبعاد مدمرة على التقدير الشخصى للشهود وفعالية استجوابهم (انظر قضية سالى عالية).

يشير دليل وزارة الداخلية ٢٠٠٢ والإدارة الإسكتلندية ٢٠٠٣ b بوضوح أن للمحكمة واجب بشأن راحة الشهود والأسئلة غير الملائمة التى تضر الاستجواب (مراعاة طريقة الاستجواب ووتيرته بدقة)

وبالطبع لا يحط المحامى البارع من قدر الشاهد لتوضيح ما يعنيه، ومع ذلك إضفاء حالة "المحرك الأعظم القانونى على الإطلاق لاكتشاف الحقيقة "على الاستجواب "المقدس"

سوف يبقى هذا العقبة الحقيقية للشهود المعرضين للنقد ومساعدهم للفوز. إن هذا من أكثر الأشياء دائمة التكرار فى التقارير التى توصف بالإحباط.

حماية الشهود واختبار دليلهم:

أوضح استخدام الشاهد لتسجيل فيلم الفيديو وسطاء وممارسة الاستجواب القلق بين دليل الشهود المستجوبين وتفضيل احتياجاتهم والعناية بهم. بالطبع للمدافع الحق فى محاكمة عادلة وواجب المحكمة هو ضمان لتحقيق هذا. وبالرغم من ظهور "الماء العكر" عندما نخلط بين المساواة الحقيقية والرسمية بين المدافع والشاهد".

"من المهم أن نضع الضحايا المعاقين مثل الضحايا الآخرين على قدم المساواة مع المدافع على قدر الإمكان. يتطلب هذا تبنى موقفًا "الحقيقى" كتمييز عن المساواة الرسمية. لخضوع المدافع الذكى والضحية ذات الصعوبة فى التعلم لاستجواب على نفس القدر من التفصيل هو عدم معاملتهم بمساواة ما عدا فى أكثر الصور سطحية.

تضمن المعاملة المتساوية الحقيقة أن الضحية قادر على فهم الإجراءات تماما مثل المدافع. وينطبق المثل على التعاون مع الطبيعة المرهبة للمحكمة وموظفيها وبالتالى ليست استنادًا على هذه المعايير الحقيقية فى المساواة تحسب أن الاحتياجات سوف تمنح بإدارة المحاكمات والفاصل فى الاستجواب من قبل القاضى واستخدام الشاشات والفيديو المسجل للمقابلات والدائرة التليفزيونية المغلقة وهكذا.

ملخص:

- يجد معظم الشهود أن الاستجواب فى المحكم هو خبرة مؤلمة خاصة عندما يكون الشاهد معرض للنقد بسبب السن أو الإعاقة الذهنية أو البدنية و / أو ضحية لجريمة.
- من أسباب مخاوف الشهود الأطفال من الذهاب إلى المحكمة هو معاناتهم الأذى من المدافعين أو شركائهم ومخاوف الرفض والانفصال العائلى أو عدم تصديقهم أو الإحراج عند عرض الدليل.
- فى السنوات الحديثة، قدمت محاكم إنجلترا وويلز مجموعة متنوعة من الإجراءات الخاصة لمساعدة الشهود للإدلاء بأفضل شهادة وتقديم الدليل بينما لا تزال عملية المحاكمة محتفظة بالطبيعة الهجومية لها.
- تتضمن الإجراءات الخاصة توفير فيلم تسجيلى عن الدليل الرئيس واستخدام دائرة تليفزيونية مغلقة لتمكين الشاهد من استجوابه خارج قاعة المحكمة والدعم الاجتماعى داخل قاعة المحكمة واستخدام وسيط لمساعدة الشاهد على مصاعب التواصل.
- يحتاج اتخاذ موقف بشأن هذه القضايا المطابقة مع الإجراءات لمعالجة التأخيرات والتأجيلات فى النطق بالحكم فى المحكمة ومنهج لخطة مسبقة لتغطية استجواب الشاهد.

- إدراك احتياجات الشهود المعرضين للنقد فى كل البلاد التى تشترك معنا فى قانوننا وهناك العديد من التجارب بها فى ذلك التغيير الإجرائى، ومع ذلك تجعل الطبيعة العدائية الأزمة لتلك العملية القانونية المساواة الحقيقية للضحية المعرضة للنقد هدفًا بعيد المنال.

أسئلة:

١ - ما الذى يجعل الضحايا والشهود معرضين للنقد؟

كيف تتناول الإجراءات الخاصة باحتياجات الشهود المعرضين للخطر؟

٢ - ناقش مفهوم "الحماية" فيما يتعلق بتلقى الاستجواب من الشهود المعرضين للنقد.

٣- هل انطلقت المحاولات الحديثة لحماية الشهود فى المحاكم الجنائية بإنجلترا وويلز لتفى باحتياجاتهم؟

٤ - ناقش عبارة أن "الإجراءات المعتادة التى تنشئ مساواة رسمية بين المدافع والضحية غالبا ما تخلق عدم مساواة حقيقية عندما تكون الضحية معرضة للانتقاد"

٥- إلى أى مدى يمكن التوفيق بين احتياجات الشهود المعرضين للانتقاد وحقوق المدافعين فى المحكمة؟

REFERENCES

Aldridge, J. & Freshwater, K. (1993). The preparation of the child witnesses. *Tolley's Journal of Child Law*, *5*, 25-28.

Baker-Ward, L. & Ornstein, P.A. (2002). Cognitive underpinnings of children's testimony. In H.L. Westcott, G.M. Davies, & R.H.C. Bull (Eds), *Children's Testimony: A Handbook of Psychological research and forensic practice*. Chichester: John Wiley & Sons.

Bottoms, B. & Goodman, G.S. (1996). *International perspectives on child abuse and children's testimony: Psychological research and law*. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.

Brennan, M. & Brennan, R.E. (1988). *Strange language: Child victims under cross-examination.* Wagga Wagga, NSW: Riverina Murray Institute of Higher Education.

Burton, M., Evans, R., & Sanders, A. (2006). *Are special measures for vulnerable and intimidated witnesses working? Evidence from the criminal justice agencies.* London: Home Office (Home Office Online Report 01/06).

Cashmore, J. (2002). Innovative procedures for child witnesses. In H.L. Westcott, G.M. Davies, & R.H.C. Bull (Eds), *Children's testimony: A handbook of psychological research and forensic practice.* Chichester: John Wiley & Sons.

Cashmore, J. & De Haas, N. (1992). *The use of closed-circuit television for child witnesses in the ACT.* A Report for the Australian Law Reform Commission and the Australian Capital Territory Magistrates Court.

Ceci, S.J., Ross, D.F., & Toglia, M.P. (1987). Suggestibility of children's memory: Psycho-legal implications. *Journal of Experimental Psychology: General, 116,* 38–49.

Cooke, P. (2001).The virtual courtroom: A view of justice. *Ann Craft Trust Bulletin, 35,* 2–5.

Davies, G.M. & Noon, E. (1991). *An evaluation of the live link for child witnesses.* London: Home Office.

Davies, G.M. & Westcott, H.L. (2006). Preventing withdrawal of complaints and psychological support for victims. In M.R. Kebbell & G.M. Davies (Eds), *Practical psychology for forensic investigations and prosecutions.* Chichester: John Wiley & Sons.

Davies, G.M., Wilson, C., Mitchell, R., & Milsom, J. (1995). *Videotaping children's evidence: An evaluation.* London: Home Office.

Department of Health (1994). *The child, the court and the video: A study of the implementation of the Memorandum of Good Practice on video interviewing of child witnesses.* London: Department of Health Social Services Inspectorate.

Esam, B. (2002). Young witnesses: Still no justice. In H.L. Westcott, G.M. Davies, & R.H.C. Bull (Eds), *Children's testimony: A handbook of psychological research and forensic practice.* Chichester: John Wiley & Sons.

Gallagher, B. & Pease, K. (2000). *Understanding the attrition of child abuse and neglect cases in the criminal justice system.* Unpublished Report to the ESRC (R000236891).

Goodman, G.S., Taub, E.P., Jones, D.P.H. *et al.* (1992). Testifying in criminal court: emotional effects on child sexual assault victims. *Monographs of the Society for Research in Child Development, 57* (Serial no. 229).

Hamlyn, B., Phelps, A., Turtle, J., & Sattar, G. (2004). *Are special measures working? evidence from surveys of vulnerable and intimidated witnesses.* London: Home Office (Home Office Research Study 283).

Harris, J. & Grace, S. (1999). *A question of evidence? Investigating and prosecuting rape in the 1990s.* London: Home Office (HO Research Study 196).

Henderson, E. (2002). Persuading and controlling: The theory of cross-examination in relation to children. In H.L. Westcott, G.M. Davies, & R.H.C. Bull (Eds), *Children's testimony: A handbook of psychological research and forensic practice.* Chichester: John Wiley & Sons.

Home Office (1992). *The memorandum of good practice on video recorded interviews with child witnesses for criminal proceedings.* London: Home Office.

Home Office (1998). *Speaking up for justice: Report of the interdepartmental working group on the treatment of vulnerable and intimidated witnesses in the criminal justice system.* London: Home Office.

Home Office (2002). *Achieving best evidence in criminal proceedings: Guidance for vulnerable or intimidated witnesses, including children*. London: Home Office Communication Directorate.

Kelly, L., Lovett, J., & Regan, L. (2005). *A gap or a chasm? Attrition in reported rape cases*. London: Home Office RDS (Home Office Research Study 293).

Kennedy, M. (1992). Not the only way to communicate: A challenge to voice in child protection work. *Child Abuse Review*, *1*, 169–177.

King, M. & Piper, C. (1995). *How the law thinks about children* (2nd edn). Aldershot: Arena.

King, M. & Trowell, J. (1992). *Children's welfare and the law: The limits of legal intervention*. London: Sage Publications.

Marchant,R. & Page, M. (1992). *Bridging the gap: Child protection work with children with multiple disabilities*. London: NSPCC.

Moston, S. (1992). Social support and children's eyewitness testimony. In H. Dent & R. Flin (Eds), *Children as witnesses*. Chichester: John Wiley & Sons.

Moston, S. & Engelberg, T. (1992). The effects of social support on children's eyewitness testimony. *Applied Cognitive Psychology*, *6*, 61–76.

Murray, K. (1995). *Live television link: An evaluation of its use by child witnesses in Scottish criminal trials*. Edinburgh: HMSO.

Murray, K. (1997). *Preparing child witnesses for court*. Edinburgh: The Stationery Office.

NSPCC (2000). *Giving evidence – What's it really like?* London: NSPCC.

NSPCC/ChildLine (1998). *The young witness pack*. London: NSPCC.

Pigot, T. (1989). *Report of the advisory group on video evidence*. London: Home Office.

Plotnikoff, J. & Woolfson, R. (1995a). *The child witness pack – An evaluation. Research Findings No. 29:* London: Home Office Research and Planning Unit.

Plotnikoff, J. & Woolfson, R. (1995b). *Prosecuting child abuse: An evaluation of the government's speedy progress policy*. London: Blackstone Press.

Plotnikoff,J. & Woolfson, R. (1996). Evaluation of witness service support for child witnesses. In Victim Support (Ed), *Children in court*. London: Victim Support.

Plotnikoff, J. & Woolfson, R. (2004). *In their own words: The experiences of 50 young witnesses in criminal proceedings*. London: NSPCC.

Powell, M. & Thomson, D. (2002). Children's memories for repeated events. In H.L. Westcott, G.M. Davies, & R.H.C. Bull (Eds), *Children's testimony: A handbook of psychological research and forensic practice*. Chichester: John Wiley & Sons.

Sanders, A. Creaton, J., Bird, S., & Weber, L. (1997). *Victims with learning disabilities: negotiating the criminal justice system*. Oxford: University of Oxford Centre for Criminological Research.

Sas, L.D., Cunningham, A.H., Hurley, P., Dick, T., & Farnsworth, A. (1995). *Tipping the balance to tell the secret: Public discovery of child sexual abuse*. London, Ontario: London Family Court Clinic, Child Witness Project.

Sas, L.D., Hurley, P., Hatch, A. *et al.* (1991). *Three years after the verdict: A longitudinal study of the social and psychological adjustment of child witnesses referred to the child witness project*. London, Ontario: London Family Court Clinic, Child Witness Project.

Saywitz, K.J. (2002). Developmental underpinnings of children's testimony. In H.L. Westcott, G.M. Davies, & R.H.C. Bull (Eds), *Children's testimony: A handbook of psychological research and forensic practice*. Chichester: John Wiley & Sons.

Saywitz, K.J., Nathanson, R., Snyder, L., & Lamphear, V. (1993). *Preparing children for the investigative and judicial process: Improving communication, memory and emotional resiliency.* Final Report to the National Center on Child Abuse and Neglect (Grant No. 90CA1179).

Scottish Executive (2003a). *Lord Justice General's memorandum on child witnesses. Appendix to guidance on the questioning of children in court.* Edinburgh: The Stationery Office.

Scottish Executive (2003b). *Guidance on the questioning of children in court.* Edinburgh: The Stationery Office.

Spencer, J.R. & Flin, R.H. (1993). *The evidence of children: The law and the psychology* (2nd edn). London: Blackstone Press.

Spencer, J.R., Nicholson, G., Flin, R., & Bull, R. (1990). *Children's evidence in legal proceedings: An international perspective.* Cambridge: Cambridge University Faculty of Law.

Sternberg, K.J., Lamb, M.E., Davies, G.M., & Westcott, H.L. (2001). The Memorandum of Good Practice: Theory versus application. *Child Abuse & Neglect, 25,* 669–681.

Wade, A. (2002). New measures and new challenges: Children's experiences of the court process. In H.L. Westcott, G.M. Davies, & R.H.C. Bull (Eds), *Children's testimony: A handbook of psychological research and forensic practice.* Chichester: John Wiley & Sons.

Wade, A. & Westcott, H.L. (1997). No easy answers: Children's perspectives on investigative interviews. In H.L. Westcott & J. Jones (Eds), *Perspectives on the Memorandum: Policy, practice and research in investigative interviewing.* Aldershot: Arena.

Walker, A.G. (1993). Questioning young children in court: A linguistic case study. *Law and Human Behavior, 17,* 59–81.

Walker, A.G. (1994). *Handbook on questioning children: A linguistic perspective.* Washington: ABA Center on Children and the Law.

Westcott, H.L. (2006). Child witness testimony: What do we know and where are we going? *Child and Family Law Quarterly, 18,* 175–190.

Westcott, H.L. & Davies, G.M. (1996). Sexually abused children's and young people's perspectives on investigative interviews. *British Journal of Social Work, 26,* 451–474.

Westcott, H.L. & Kynan, S. (2006). Interviewer practice in investigative interviews for suspected child sexual abuse. *Psychology, Crime and Law, 12,* 367–382.

Westcott, H.L., Kynan, S., & Few, C. (2006). Improving the quality of investigative interviews for suspected child abuse: A case study. *Psychology, Crime and Law, 12,* 77–96.

Westcott, H.L. & Page, M. (2002). Cross-examination, sexual abuse and child witness identity. *Child Abuse Review, 11,* 13–152.

Zajac, R., Gross, J., & Hayne, H. (2003). Asked and answered: Questioning children in the courtroom. *Psychiatry, Psychology and Law, 10,* 199–209.

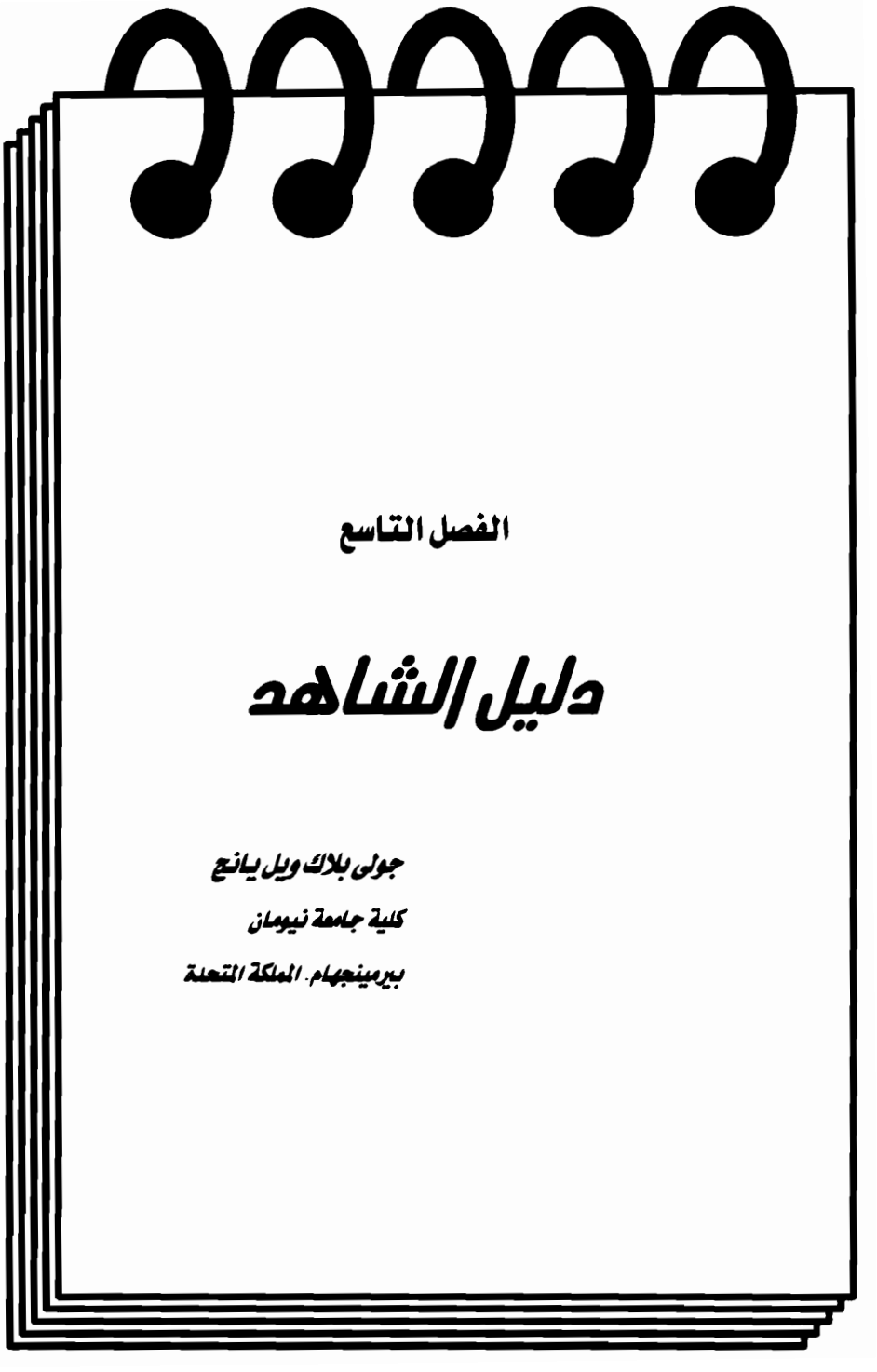

الفصل التاسع

دليل الشاهد

جولى بلاك ويل يانج
كلية جامعة نيومان
بيرمينجهام. المملكة المتحدة

الفصل التاسع
دليل الشاهد

يعتبر الشهود فى غاية الأهمية للنظام القضائى الجنائى، فهم يوفرون المعلومات عن الذى حدث وأوصاف مرتكبى الجرائم التى تساعد رجال الشرطة فى إيجاد هؤلاء المسئولين عن فعل الجريمة. (أولسون وآخرون ٢٠٠٣).

ويلعب الشهود دورًا أساسيًّا فى قاعة المحكمة عند الإدلاء بشهادتهم التى يعتمد عليها بطريقة أساسية عن الحياة والتى يستخدمها القاضى أو المحلفون عند تقرير إذا كان المدافع مذنبًا أم غير مذنب.

إلا أن هناك من الأدلة التى يعطيها الشهود غير موثوق فيها ولا يمكن للنظام القضائى الجنائى تصديقها، على سبيل المثال فى الولايات المتحدة، هناك دراسات عن أشخاص أبرياء تمت إدانتهم فى جرائم خطيرة وتم تبرئتهم بعد هذا بفضل دليل الحامض النووى (dna) ووجد أن حوالى ما يفوق الـ ٧٥٪ من القضايا كان السبب المساهم فى إدانة الأبرياء فيها هو شهادة عيان خاطئة. Wells & olson (٢٠٠٣)

أخذ الأطباء النفسيون يحققون فى مشكلات الذاكرة وكشف munsterberg عن عدم دقة ذاكرة الشاهد فى أوائل ١٩٠٨ ألا أنه لم تبدأ الأبحاث الجدية فى دراسة الذاكرة قبل مطلع السبعينات، عندئذ تم تخصيص العديد من الأبحاث لاكتشاف ما الذى يجعل ذاكرة شاهد العيان غير دقيقة وما الذى يمكن فعله لتحسين دقتها.

يكشف هذا الفصل عن الذى تم معرفته عن العوامل النفسية المؤثرة فى الدليل وما الذى يمكن فعله لضمان إعطاء الشهود شهادة دقيقة على قدر الإمكان.

نبدأ فى تقديم بعض التعريفات المهمة فى بحث ذاكرة شاهد العيان: بين المراحل المختلفة لعملية الذاكرة- ومرحلة التشفير والتخزين والاسترجاع- وبين الشخص المخمن ومنوعات النظام.

نتطرق بعد ذلك إلى دور عوامل الشاهد مثل السن والقدرة العقلية والثقة بالنفس فى تحديد مصداقية الشاهد. يتبع هذا بمناقشة فى البحث الحديث عن تأثير عاملين مهمين مؤثرين فى مراحل التشفير ذاكرة شاهد العيان: المخدرات والكحول ووجود السلاح، ثم نأخذ فى الاعتبار كيف قد تصبح الذاكرة مشوشة خلال مرحلة التخزين بقراءة الشهادات أو الحديث مع الآخرين عن الحدث المهم قبل اعتبار كيف تؤثر إجراءات الاستجواب على مدى الوثوق بشهادة الشاهد المقدمة فى المحكمة.

من المهم أن يقدم الشاهد شهادة دقيقة على قدر الإمكان ولقد أخذت الأبحاث النفسية فى البحث عن الذى يمكن أن يؤثر على دليل الشاهد.

عملية الذاكرة:

اختبر ذاكرتك

يعتقد الناس أن ذاكرتنا هى أشبه بمسجلات، تسجل بصدق كل الأشياء التى نفعلها وتعيدها مرة أخرى على أكمل وجه بعد ذلك ٢٠٠٠. haber & haber

فلتأخذ بضع ثوان للتفكير فى ماذا فعلت اليوم حتى الآن، وعن الفرص التى تظن أن لديك أفضل ذاكرة فى ماذا حدث وعن مدى تفكيرك أنك ستتذكر هذه الاحداث فى الأسبوع، ماذا عن ثلاثة شهور، أو سنة مضت؟ فكر فى آخر مرة ذهبت مع شخص آخر للسينما على سبيل المثال.

هل تستطيع تذكر الأشياء تماما كما حدث وكما فعلت؟ فلتجرب هذا ولترى ماذا يحدث.

من المتفق عليه عمومًا أن هناك ثلاث مراحل أساسية للذاكرة:

* التسجيل/ الاكتساب- يحدث هذا عندما تدخل المعلومات لذاكرتنا.

* التخزين: الاحتفاظ- هذا عندما نحفظ المعلومات فى ذاكرتنا لاستدعائها فيما بعد.

* الاسترجاع- عندما نطلق المعلومات فى ذاكرتنا ربما كاستجابة لسؤال.

يمكن أن تحدث مشكلات فى أى من تلك المراحل الثلاث. على سبيل المثال إذا لم يكن هناك انتباه بدرجة كافية لما يحدث فى مرحلة التشفير، عندئذ قد لا تشفر الأحداث بطريقة ملائمة.

خلال مرحلة التخزين، قد نجد معلومات جديدة لها صلة، فقد يقرأ الشهود تقريرًا إخباريًّا عن الحادثة والذى سيؤثر فى الذاكرة الرئيسة أو إذا اختزنت المعلومات لفترة طويلة فقد تتدهور الذاكرة. وأخيرًا فى مرحلة الاسترجاع، يمكن للمعلومات أن تتعرض للتغيرات: طريقة طرح السؤال يمكن أن تفسد الذاكرة الأصلية أو ظروف التوتر قد تمنع الاستدعاء الدقيق.

ميز الأطباء النفسيون بين نوعين من الاسترجاع: الاستدعاء والتعرف. فالتعرف على سبيل المثال هو تمييز شاهد لقطعة من ملبس المجرم كان يرتديها ويسأل الشاهد إذا كان قد رأى هذه القطعة قبل ذلك أم لا. أما الاستدعاء فهو سؤال الشاهد وصف مظهر المجرم أو ما الذى كان يرتديه.

هناك أيضًا نوعين من الاستدعاء: الاستدعاء الحر والاستدعاء ذو الدلالة. فى الاستدعاء الحر يطرح سؤالاً مفتوحًا على الشاهد مثل "أخبرنا ما الذى حدث" أما الاستدعاء الدال فيتضمن سؤال وإجابة. فنسأل عن أبعاد خاصة فى الحادث ونحصل على أجوبة خاصة.

ومن المثير للجدل أن الأشخاص يتذكرون الأحداث الغريبة أفضل من تذكر الأحداث الروتينية.

هناك تمييزا مهمًّا عند اعتبار العوامل المؤثرة على ذاكرة الشاهد هى العامل التقديرى وتعليمات التحقيق والتى أشار إليها "ويلز" ١٩٨٧. ركز ويلز على العوامل التقديرية غير المتحكم فيها من قبل النظام القضائى مثل شخصية الشاهد ومستوى الكحول فى الدم. نستطيع فقط تقدير تأثير مثل تلك العوامل على دقة الشاهد. أما العوامل المقدرة مثل تعليمات التحقيق وطريقة طرح الأسئلة ومستويات الدعم المقدم للشاهد فى المقابلة أو فى المحكمة.

اقترح ويلز أن الأطباء النفسيين قد يساهمون بجدارة إلى النظام القضائى الجنائى من خلال إرشاداتهم إلى الشرطة والمحققين الآخرين.

مصداقية الشاهد:

من أركان واجبات القضاء والدفاع فى إنجلترا وويلز كما فى هيئات تشريعية أخرى، تقرير أى شهود يجب استدعائهم لإعطاء الدليل بالنيابة عنهم. ويجب أن يقرروا إذا كان الشاهد صادقًا بدرجة كافية للمثول أمام المحكمة. إلا أن المحلفين (فى محكمة كراون بإنجلترا وويلز) أو الهيئات التشريعية أو القضاة فى المحاكم الأخرى هم الذين لهم الكلمة النهائية بشأن مصداقية الشاهد.

تقرر المحكمة هذا باختبار مدى التطابق فى أقوال الشاهد عبر الوقت، وكيف تتطابق هذه الأقوال مع الوقائع التى تم جمعها من مصادر أخرى مثل الشاشة التليفزيونية المغلقة أو دليل يثير الجدال.

عندما يتم استجواب الشاهد فى المحكمة، يتضح مدى مطابقة أقواله مع ما قاله فى المقابلة الأولى مع رجال الشرطة.

هناك العديد من العوامل التى يمكن أن يستدل منها على المصداقية ومن بين

العـوامل التـى اكتشـفها الأطباء النفسيون هى العمر والمرض العقلى ودرجة الوثوق.

العمر:

من العوامل التى يعتبرها الناس هو عمر الشاهد. يقترح البحث أن الشاهد من كل نهاية فئة عمرية قد يكون أقل ثقة من هؤلاء الواقعين بين الفئتين. مثال: وجد أن الشهود الأكبر سنًّا والأطفال الصغار أقل قدرة فى معرفة الغرباء بدقة عن هؤلاء فى المجموعات الأصغر سنًّا.

تحقق دودسون وكروجر (٢٠٠٦) من إذا كان الأشخاص الأكبر سنا(٦٠- ٧٩) أكثر عرضة للمعاناة من تشوه فى الذاكرة عن الأشخاص البالغين فى عمر (١٧- ٢٣). لقد رأوا فيلم فيديو وتم سؤالهم والبعض منهم أشار إلى أحداث لم تحدث فعليًّا فى الفيلم. وطلب من المشاركين أيضًا أن يعطوا أدلة عن مدى التأكيد من إجاباتهم.

ووجدوا أن كل الأشخاص فى فئتى السن الصغير والكبير تجاوبوا للأسئلة التى طرحت عن الأحداث التى لم تتم بالفعل بشكل متساو فى الأخطاء، إلا أن الأشخاص الأكبر فى السن بدوا واثقين من إجاباتهم الخاطئة. هذا يضيف إلى التقارير المكتوبة إنه عندما يكون الشهود واثقين من ذاكرتهم فإن هذا لا يعنى أنهم أكثر دقة من أى شخص آخر أقل ثقة بنفسه. أن الشهود والمحلفين يصدقون بالأكثر الشاهد الذى يبدأ واثقًا بينما مع شاهد أكبر سنًّا فالثقة لا تكون بالضرورة مرشد جيد للدقة.

(shaw, mcclure & dykstra, 2007)

يمكن للعوامل المميزة أن تكون سببًا للشهود الأكبر سنًّا أن يكونوا أقل ثقة بهم من البالغين الأصغر سنًّا. إذ إن الوظائف الفسيولوجية للأشخاص الأكبر سنًّا تبدأ

فى الضعف وقدراتهم الإدراكية تتدهور- السمع والنظر- بالإضافة إلى قدرتهم فى تشفير واسترجاع المعلومات من الذاكرة. وإذا لم تكن المعلومات مشفرة فلا يمكن استرجاعها بعد ذلك. وجد kensinger et al. (2005) أن الأشخاص الأكبر سنًّا كانوا أقل تأثرا من الأصغر سنًّا فى تذكر التفاصيل المحيطة للمشاهدة العاطفية. وجد yarmey &d kent 1980 أن الأشخاص الأصغر سنًّا كانوا أفضل فى تقديم رواية لفظية لحدث عند المقارنة بالأشخاص الأكبر سنًّا. ويبدو أن الشهود الأكبر سنًّا أكثر تأثرًا بتقديم معلومات مضللة بعد الحادث (2003 mitchell & Johnson & marter,)

ويجد أدامزى- براس أن الشهود الأكبر سنًّا (٦٠-٧٠) عامًا والشهود البالغين (٢٠- ٣٠) سنة يستدعون ذاكرتهم بنفس الكفاءة فى التفاصيل الرئيسة والفرعية. ولقد وجد "لامر" علاقة ضعيفة بين الثقة والدقة فى الشهود الأكبر عمرًا مقارنة بالشهود البالغين الأصغر سنا. والخلاصة أن معظم الأبحاث تقترح أن البالغين الأكبر سنًّا لا يؤدون بكفاءة مثل البالغين وهم الأكثر عرضة للإجابات الخاطئة حتى وان بدوا واثقين بأنفسهم.

ويجد رجال الشرطة ميلاً إلى اعتبار الشهود فوق سنة ا لـ ٦٠ عاما أقل مصداقية من نظرائهم الأقل من سن الستين. وعموما يبدو أن المحلفين يعتقدون أن الشهود الأكبر سنًّا هم أقل كفاءة ويرى القضاة أن الشهود الأطفال لا يعتد بشهادتهم، إلا أن الأبحاث الحديثة والقضية التى سنعرض لها يوضحان إنه ليس بالضرورة أن يكون الأطفال غير صادقين. فالفتاة البالغة من العمر عشر أعوام وصفت بمنتهى الدقة مغتصبها والسيارة التى كان يقودها واستطاع رجال الشرطة أن يتعقبوا السيارة ويدينوه.

دراسة حالة:

شاهد مميز

فى ٢٣ يوليو ١٩٨٦، كان سائحًا يتجول فى إسكتلندا وفى طريق منعطف

فيها اندهش لوجود فتاة تبلغ الثانية عشر من عمرها نصف عارية وتنزف تقف بجوار مصرف للمياه. وتم نقل الفتاة إلى المستشفى سريعًا ووجد أن بها كسور متعددة فى الجمجمة والفك واتضح أنها ضربت أكثر من مرة بحجر كبير وتعدى عليها جنسيًّا.

مكث أحد رجال الشرطة بجوارها نهارًا وليلاً حتى تعافت ببطء وبدأت تحكى ماذا حدث لها.

وكانت مدرستها أخبرت فصلها لمحاولة تذكر مظهر الغرباء الذين يتقربون لهم فى ظروف مريبة. وفى خلال يومين استطاع رجال الشرطة استنتاج معلومات كافية لإصدار وصف المشتبه به. وكانت الفتاة قد أخبرت الشرطة أن المعتدى عليها كان يرتدى قميصًا رياضيًّا ذات علامة مميزة على جيبه. وكان هناك وصفًا دقيقًا لأغطية السيارة التى استطاع رجال الشرطة أن يربطوا العلامات التى وجدوها على روائح فى المحاكمة لمحاولته الاغتصاب والتعدى على فتاة.

نقطة نقاش:

الدور الخطير الذى لعبه رجل الشرطة الذى مكث مع الفتاة حتى تعافت ما الأسئلة التى يمكن أن تسألها وكيف ستوظفها كى تستنتج أكبر قدر من المعلومات النافعة والدقيقة؟

فى الولايات المتحدة، يستدعى معظم الشهود الأطفال للمحكمة للإدلاء بالشهادة فى قضايا تعديات جنسية. أشار جودمان (٢٠٠٥) فى تقريرة أن فى أغلب هذه القضايا يشك فى مصداقية الأطفال. ومن الجدال أيضا أن ذلك بسبب عدم نضوج ذاكرتهم وأن الأطفال شديدى الحساسية للاقتراح واختلاق الأحداث ونشر جرائم لم ترتكب.

قام ستيفن سيشى مع زملاء عديدين فى التسعينات وعرفوا الاقتراحية أنها درجة

يمكن أن تتأثر فيها مراحل الذاكرة عند تشفير المعلومات تجعل الأطفال يميلون للاقتراح.

يتضمن هذا وظائف الذاكرة والقدرة اللغوية والمعرفة والاعتقاد بمصداقية البالغين الذين يطرحون الأسئلة والأسئلة المتكررة وأسلوب التساؤل (انظر هيلداى فصل ٤) لوصف تلك الدراسات.

كان ستيفن مسئولاً عن أغلب الأبحاث المثيرة بشأن اقترحية الأطفال بما فى ذلك الدراسة الشهيرة "سام ستون" حقق ليتشمان وسيش فى دراسة حديثة (١٩٩٥) تأثيرات الاستجواب الاقتراحى والنمطية على مجموعات من الأطفال لحدث زيارة قصيرة لرجل يدعى سام ستون.

دراسة حالة سام ستون

كانت أعمار الأطفال تتراوح ما بين ٣: ٦ سنوات مقسمين إلى أربع مجموعات.

المجموعة الأولى: مجموعة التحكم (لم يتم إعطاؤهم أى معلومات عن زيارته من قبل.

المجموعة الثانية: والذين قرأوا قصص متكررة عن سام الأخرق وكلا المجموعتين تم إجراء أربع مقابلات معهم بطريقة غير اقتراحية خلال عشرة أسابيع تالية لزيارة سام.

المجموعة الثالثة: مجموعة الاقتراح الذين لم يتم إعطاؤهم أى معلومات نمطية عن صفات سام ستون السلبية ولكن أجرى معهم أربع مقابلات فى ١٠ أسابيع بأسئلة اقتراحية تشير أن سام مزق كتابًا ولطخ لعبة.

المجموعة الرابعة: مجموعة نمطية واقتراحية وقرأوا لهم قصص نمطية قبل الزيارة وتم محاورتهم أربع مرات بأسئلة اقتراحية.

فى المرحلة الأخيرة، تلقى كل الأطفال مقابلة خاصة وطلب منهم أولا أن يسترجعوا ما الذى حدث وثانيا سئلوا أسئلة خاصة وحيادية عن إذا ما كان سام أتلف الكتاب أو اللعبة.

أعطت مجموعة التحكم إجابات دقيقة ولم يشيروا إلى إتلاف سام للكتاب أو للعبة.

لم يذكر أطفال المجموعة النمطية تلقائيًا عن إتلاف سام للكتاب أو اللعبة لكن ٤٢٪ من الأطفال وافق على ذلك عندما سئلوا عن ذلك و ١١٪ أكد هذا الادعاء عندما عارضوهم.

وفى مجموعة الاقتراح، ٥٢٪ من الأطفال من ٣-٤ سنوات و ٣٨٪ من الأطفال من ٥-٦ سنوات وافقوا عندما تم سؤالهم عن ما إذا كان سام أتلف الكتاب و/ أو اللعبة و ١٢٪ من المجموعة الأصغر أكملت فى هذا الادعاء عندما عارضوهم (مقارنة ب١٠٪ من الأطفال الأكبر سنا)، إلا أن المزيج من مجموعة النمطية والاقتراح التى كشفت عن الدقة الأكثر.

وهنا نسبة ٧٢٪ من المجموعة الأصغر و ٢١٪ أصروا أن سام أتلف الكتاب أو اللعبة حتى عندما عارضوهم. كان الأطفال من ٥-٦ سنوات هم الأكثر دقة ولكن ١١٪ أصروا على الادعاء بسوء تصرف سام حتى عندما عارضوهم.

العديد من الأطفال لم يتوقفوا عن موافقة الاقتراحات وازدادوا فى تفاصيل خاطئة فى أجوبتهم (أخذ سام اللعبة إلى الحمام وغطسها فى ماء ساخن قبل تلطيخها بالطباشير الملون).

نقطة حوار:

ما الأسئلة التى يستطيع الخبراء طرحها على الأطفال فى محاولة لجعلهم أكثر دقة ومعرفة الأطفال الصادقين والأطفال الذين يعتمدون على ذكريات خاطئة.

٤٤٪ من الأطفال البالغين من ٣-٤ سنوات و ٢٥٪ من الأطفال البالغين ٥-٦ سنوات كذبوا فى تقاريرهم عن الأحداث التى تمت معهم، وعند مساءلة الأطفال باستمرار لمدة ١٠ أسابيع وعند نهايتها ٥٨٪ من الأطفال وافقوا على عدم صدق ما قالوه عن الأحداث التى تمت معهم. إن الخبراء لم يستطيعوا أن يميزوا بين الشهادات الدقيقة وغير الدقيقة.

وما زال النظام القضائى والرأى العام عموما مرتابا بشأن الشهود الأطفال. وجد ليب ومانيون وورومانزيك أن المحلفين قضوا أن الشهود البالغين أكثر دقة ومصداقية عن الشهود الأطفال.

استطلع "ميلدز" آراء المتخصصين حول الشهود الأطفال فى النرويج ووجد أن رجال الشرطة والأطباء النفسيين كانت آراؤهم إيجابية عن قدرات الأطفال أما علماء النفس ومحامى الدفاع فكانت آراؤهم سلبية. وتقترح جودمان (٢٠٠٥) أن البحث ما زال فى مرحلة مبكرة فيما يتعلق بقوة ذاكرة الأطفال وكتبت:

"تعتمد ذاكرة الأطفال وقدرتهم فى التخيل على من هم الأطفال، فهناك فروق فردية بينهم وتعتمد على ما يلهمهم قبل بدء المقابلة ووقتها وعلى قوة ذكريات خاصة". Goodman 2005 p. 874

وبهذا لا يوجد قوانين سريعة وجازمة يمكن تطبيقها حول مصداقية شاهد طفل واحد ويغطى هذا الفصل جانب الاستجواب بتفاصيل أكثر.

صعوبات التعلم

يعتقد المتخصصون فى النظام القضائى الإجرامى عمومًا أن الشهود من ذوى الصعوبات فى التعلم ليسوا شهود عيان أكفاء على الجريمة وبالتالى الجرائم التى ترتكب ضد هؤلاء غالبًا لا تؤخذ إلى المحكمة.

تتضمن الأسباب لتلك المصاعب الاعتقاد أن وظيفة الذاكرة لهؤلاء من ذوى صعوبات التعلم ضعيفة مقارنة بالآخرين. ويعتقد أن هؤلاء الشهود هم أقل فاعلية فى التشفير والتخزين والاسترجاع من الذاكرة وبالتالى يجعل شهادتهم غير موثوق بها. (kebbell, wagstoff, 1990)

إن مفهوم المصداقية لهؤلاء ضعيف حتى عندما كانوا أطفالاً حيث كانوا يتصرفون بأقل نضج مقارنة بمثلهم من نفس العمر، وهذا العنصر وجده مهمًّا عندما يحاكم المحلفون شهود أطفال.

أوضح أيضًا ستوبس وكيبل ٢٠٠٤ أن عندما اعتقد الأشخاص أن النسخة المقابلة المكتوبة جاءت من دليل أحدهم ذو صعوبات فى التعلم لم يأخذوا الدليل فى الاعتبار أنه قوى مثل هؤلاء الذين قرأوا النسخة المقابلة وكانوا يعتقدوا أنه من شخص فهو قدرات عادية.

وجد كيبل وهاتون (١٩٩٩) أنه بينما تعانى ذاكرة هؤلاء ذوى صعوبات التعلم نقائص مقارنة بأشخاص آخرين، وظف النظام القضائى الجنائى الإجراءات تبالغ فى هذه الصعوبات.

إن الشهود ذوى الصعوبات فى التعلم يعطون إجابات أكثر دقة للأسئلة المفتوحة التى تشجع على الاستدعاء للذاكرة مثل "أخبرنى ما الذى حدث يوم الاثنين صباحًا" لكن إجابتهم غير ضرورية كاملة للشهود ذوى القدرات العادية.

إلا أن هذه الأنواع من الأسئلة لا تكون واسعة الاستخدام فى نطاق قاعة المحكمة خاصة فى الاستجواب. ماذا يفترض من هذا هو أن للشهود من ذوى الصعوبات قد يكونون قادرين على أن يكونوا شهودًا موثوقًا بهم ولديهم مصداقية لكن العمليات التى تحدث فى نطاق النظام القضائى تخدم إلى إظهار المشكلات التى بهذه المجموعة وبهذا يجعلهم يبدون شهودًا أقل مصداقية عن ما يستطيعون.

المرض العقلى

يعتبر المرض العقلى عاملاً آخرًا قد يؤثر فى مصداقية الشاهد. طلب تقرير فى جنوب ويلز الجديدة وأستراليا أن هؤلاء ذوى الإعاقة الذهنية لا يصدقوهم عندما يبلغون عن جرائم وربما يأخذونها كشكوى وهمية.

يقترح البحث أن مرضًا عقليًا معينًا مثل الإحباط يتزامن مع ضعف الذاكرة أدار بيرت وزمبر ونيدوه (١٩٩٥) نتائج أبحاث سابقة التى اختبرت دراسات على العلاقة بين الإحباط والذاكرة ووجدوا أن كلا الذاكرة الإدراكية والاستدعائية ضعيف عند الأشخاص الذين يعانون الإحباط.

ومع هذا فضعف مستويات الذاكرة يختلف من شخص لآخر على سبيل المثال يبدو أن الأشخاص الأصغر سنًّا الذين يعانون الإحباط يختبرون ضعف فى الذاكرة أكثر من الأكبر سنًّا.

وجد برت أيضاً أن ضعف الذاكرة فى الأشخاص الذين يعانون الشيزوفرينيا ولكن ليس ضمن الأشخاص الذين يعانون فقط الاضطرابات والقلق.

ويبدو أن الأشخاص الذين يعانون الإحباط أفضل فى تذكر الأحداث السلبية.

ومن المقترح أيضًا أن الأشخاص الذين يعانون الإحباط أقل حضورًا للأحداث وبالتالى يفشلون فى تشفيرها ولديهم دافع أقل لاسترجاع مثل تلك المعلومات مما يؤدى إلى أداء ذاكرة ضعيف فى النهاية. وأخيراً هناك القليل من الأبحاث المنشورة عن المرض العقلى ومطلوب المزيد منها.

الثقة بالنفس:

كما أوضحنا قبل ذلك أن النظام القضائى يميل إلى الاعتقاد أن هؤلاء الشهود الواثقين من أنفسهم هم مدققين فى شهادتهم، إلا أن هذا ليس تماما فى كل القضايا.

أوضح شو وزير أنه إذا ركز الأشخاص فى التذكر (فى قاعة المحكمة) فهم يميلون أن يكونوا أكثر ثقة فى شهاداتهم، ولكن لا يعنى هذا بالضرورة الدقة فى كل ما قيل.

وجد شو أيضا أن عندما يجبر الأشخاص على اختيار الأجوبة، فهم غالبا يكونون واثقين فى تلك الأجوبة عندما يسألون فيما بعد وحتى إذا كانت تلك الأجوبة الأولى غير صحيحة. أن العلاقة بين الثقة والدقة علاقة معقدة وتتأثر بعدد من العوامل.

أحد الطرق التى يستخدمها هؤلاء العاملون فى النظام القضائى الجنائى

لاستبيان الثقة هى الطريقة التى يتكلم بها الأشخاص فالتمييز بين أنواع الحديث مثل الحديث القوى والحديث غير القوى. فى البداية كان يظن أن طريقة الحديث ترجع لعامل النوع، لكن أوبار لاحظ أن النوع ليس بالضرورة هو السبب، لكن المتفق عليه أن النساء والرجال الأقل شأنًا هم الأكثر استخداما للحديث غير القوى.

ووفقًا لجبونز، يميل الحديث القوى هو استخدام التنوع فى الخطاب فى درجة الصوت وتكرار العبارة ولا يكون خائفا من استخدام الصمت ولكن المقاطعة أيضا والحديث المترابط ولا يستخدمون مصطلحات دارجة.

أما هؤلاء الذين يميلون إلى الحديث غير القوى، فهم يميلون إلى التردد وإظهار عدم التأكد ويستخدمون أيضًا صيغ مختلفة للخطاب مثل "سيدى" و عبارات مثل "إذا لم تمانع.."

أظهر الحديث أن فى مواقف المحكمة على الأخص، هؤلاء الذين يستخدمون صيغ قوية فى الحديث يعتبرون الأكثر صدقا. وجد روفا وبراينت أن البالغين الذين استخدموا صيغ غير قوية تم اعتبارهم أقل صدقًا من البالغين المستخدمين صيغ قوية فى الحديث ولكن هذه الصيغ لم تصاحب مصداقية الشهود الأطفال.

يقترح من هذا أن المحلفين قد يصيغون قوانين مختلفة مقارنة بالبالغين فى ضوء كيف يتوقع أن يتحدثوا فى المحكمة.

هل يعكس ما توصل إليه البحث النفسى مفاهيم قانونية عن المصداقية؟

إن للنظام القضائى أفكارًا محددة عن الذى يجعل للشاهد مصداقية. الشهود الصادقون هم مدققون بنسبة ١٠٠٪ ولديهم مشاعر تبدو حقيقية ولكن ليس بدرجة كبيرة ليظهروا فى حالة هستيرية ولديهم ثقة.

إلا أن علم النفس يخبرنا أنه إذا لم يكن للشاهد كل تلك المثاليات فلا يعنى هذا

بالضرورة أنه شاهد غير صالح. على سبيل المثال: إذا خطأ الشهود فى بعض التفاصيل لا يعنى بالضرورة أنهم مخطئين بشأن باقى التفاصيل.

أوضح بيل ولوفتس (١٩٨٩) أن الشهود الذين أدلوا بتفاصيل أكثر (حتى إذا لم يكن لها علاقة متصلة بالقضية) فلهم المصداقية وذاكرتهم أفضل ويراعى لهم الاهتمام.

ويوضح البحث النفسى أن ذاكرتنا تكون دقيقة فى الأحداث الرئيسة وخاصة فى الأحداث العاطفية.

مصداقية الشاهد وحالته:

هناك عوامل متعلقة بمصداقية الشاهد والتى قد تؤثر فى مدى الوثوق به. هذا الفصل يأخذ فى الاعتبار تأثير المخدرات والكحول والضغوط ووجود الأسلحة على الذاكرة.

المخدرات والكحول:

من المدهش أن عددًا قليلاً من الأبحاث فقط اهتم بشأن تأثير المخدرات على دليل الشاهد بالرغم من تأثيرها على المجتمع الغربى. أظهرت إحدى الدراسات yuille (١٩٩٨ et al) أنه يوجد تأثير مؤقت للماريجوانا على الذاكرة لكن بعد أسبوع.

كان أداء هؤلاء المتعاطين للماريجوانا مثل أداء غير المتعاطين. يفترض من هذا أنه فى مواقف المحكمة أن استخدام الماريجوانا فى وقت الجريمة قد لا تكون مشكلة فى شهادة الشاهد، إلا أنه من الممكن افتراض أن أى مخدرات لها تأثير على الإدراك قد تقود إلى مشكلات فى تشفير الأحداث وبالتالى فى كفاءة الذاكرة التى يمكن استرجاعها.

أنجز المزيد من الأبحاث عن تأثيرات الكحول لكن النتائج كانت أبعد عن

الوضوح واختبر يولى وتولتروب سرقة وبعض من المتورطين كانوا ثملين وأظهرت نتائجهم أن هؤلاء الثملين اتسعوا المعلومات أقل عند استجوابهم واستدعوها بكفاءة أقل ودقة أقل بعد أسبوع واحد تأخير، إلا أن أوبر وستيلسمان وجد أنه ليس للكحوليات تأثير على المعلومات الخاطئة عن غير الكحوليات.

وتساءل اسيفى وجارى إذا كان للكحوليات تأثير على الذاكرة قد لا يكون بسبب الكحول نفسه بل بسبب توقعات الأشخاص. وفى هذه الدراسة تم إعطاء مشاركين ماء تونيك لكن لم يعرفوا ذلك وهؤلاء المشاركين كانوا أكثر تأثرا بالمعلومة المضللة فى أثناء الاستجواب من هؤلاء الذين كانوا يعرفون أنه مشروب ماء تونيك فقط.

يقترح من هذا أن اعتقاد المشاركين كان حاسما فى التأثير على أدائهم. إلا أن برجمان وكليفاسفى (٢٠٠٦) باستخدام إجراء مماثل لإخفاء وجود أو غياب الكحول فى المشروب، وجدا أيضا ضعفًا ملحوظًا فى إدراك الحدث غير المتوقع.

وشاهد المشاركون فيلمًا لشخص متنكر فى شكل غوريلا وكشف عن نفسه فى أثناء مباراة لكرة اليد. هؤلاء الذين شربوا الكحول كانوا أقل ملاحظة للتحول فى الفيلم مقارنة بالذين شربوا ماء تونيك (١٨٪ مقابل ٤٦٪).

التركيز تحت الضغط والأسلحة:

من المقترح أنه كان يوجد مستويات عالية من التوتر لتكوين تأثير سلبى على قدرة الشاهد لتشفير المعلومات فى وقت الجريمة فالمعلومات إذا لم يتم تشفيرها جيدا، فلن يستطيع الشاهد استدعاء تلك المعلومات فى مرحلة أخرى فى المحكمة.

وجد بحث جدلى بواسطة أطباء نفسيين خبراء أن ٦٠٪ من الخبراء وافقوا أن عبارة "مستويات عالية من التوتر" تفسد دقة شهادة شاهد العيان. إلا أن العلاقة بين التوتر وشهادة شاهد العيان هى فى غاية التعقيد والمستويات العالية من التوتر لا

تخلق مشكلات تلقائيا للشاهد. سبب واحد يجعل الشهود يركزون على بعض الجوانب من المشهد (غالبا المشاهد الرئيسة) ويتجاهلون الأخرى التى قد تكون أقل أهمية.

إلا أن النظام القضائى يتطلب من الشهود أن يتمكنوا من استدعاء التفاصيل الصغيرة والأساسية والفضل فى هذا قد ينعكس على مصداقية الشهود.

وفقًا لـ yuille & cutshall فى قضية حقيقة للشهود الذين كانوا فى غاية التوتر، هم كانوا أيضًا فى غاية من الدقة رغم معرفتهم أن هؤلاء الذين كانوا فى غاية من التوتر كانوا أكثر الناس لهم تورط مباشرة فى الحادث. وأيدت كرستينا أن مستويات التوتر العليا لا تعد مشكلة عندما يدلى الشهود بشهادتهم.

تأثيرات ما بعد الحادث

بعد حدوث الجريمة، يمكن أن تحدث أشياء للشاهد قد يكون لها أثر على ذاكرتهم وتسمى هذه الأشياء بما بعد الحادث أو تأثيرات ما بعد الحادث. غالبا ما تكون هذه الأشياء أمورا يسيطر عليها النظام القضائى الجنائى: منوعات النظام كما يسميه "ويل" مثل متى وكيف تحدث مقابلة للشهود. فى هذا القسم، سنناقش تأثر التأخير والنمطية وأسلوب الاستجواب والكشف عن شهادات الأشخاص الآخرين عند استدعاء الشاهد.

التأخير:

فى الغالب يمكن استدعاء الشهود للإدلاء بالشهادة فى المحكمة بعد شهور أو حتى سنين من معاينة الحادث. هناك تقارير متزايدة وخاصة فى أمريكا الشمالية عن قضايا تدخل إلى المحكمة تتعلق بحوادث منذ سنين مضت.

أعطى haber & habder ١٩٩٨ تفاصيل عن قضية حيث تقدمت شقيقتان للشرطة للإبلاغ عن مقتل أخت أصغر لهن منذ ٣٥ سنة مضت. اقترح هابر عدد

من الموضوعات التى تحتاج إلى أخذها فى الاعتبار بما فى ذلك إذ كانت ذاكرة الشاهد يمكن أن تكون تعرضت للضعف من قبل أشخاص آخرين أو معلومات أخرى.

فى دراسة تجريبية، أعاد بولى ووايت اختبار المشاركين فى دراسة بعد سنتين من الاختبار الأول لاستدعائهم فى حادث مخطط له ووجد أن بعد السنتين كان البالغين تتمنى التركيز تحت الضغط وتأثير الأسلحة.

من المثبت على نطاق واسع أنه عندما يوجد السلاح فى سيناريو شاهد العيان، فإن المشاركين يميلون إلى التركيز على السلاح أكثر من أى شىء آخر فى الحدث، ووجد أن ثمة سلاح فى المشهد يقلل حتى من التركيز على سمات المعتدى نفسه. Steblay 1992

وحاول البحث معرفة لماذا يؤثر وجود السلاح فى قدرة التركيز؟ والرأى الأكثر شيوعا هو أن الأشخاص يركزون على السلاح ولا يركزون على تفاصيل جانبية مثل مظهر المعتدى. وهناك تفسير لهذا وهو أن تهديد السلاح هو المسئول وإذا كان الشىء الذى يتم التهديد به غير مألوف.

درس فاهسينج واسك وجرانهاج سرقات بنوك واقعية فى النرويج وكان لديهم فيلمًا من الدائرة التليفزيونية (الكاميرا) للسرقات واستطاعوا مقارنة دليل الشهود مع الذى حدث فعليًّا فكانوا يحققون على مدى تأثير السلاح على الشهادة. فكان كل السارقين لديهم سلاح مثل السكين أو السلاح النارى ووجد أن نوع السلاح المستخدم كان مهمًّا مع زيادة التأثير السلبى مع استخدام السلاح النارى مقارنة بالسكين.

وبرهن بيكل (٢٠٠٦) أن التركيز بسبب الصلاح لا يعنى بالضرورة أن يكون تلقائيًّا وأثبت أن المشاركين الذين تم اختبارهم عن تأثير السلاح يمكن أن يتجاوزوه ويركزون على جوانب أخرى من المشهد مثل مظهر المعتدى.

أقل دقة عند إعادة استدعائهم ووجد أن التأخير لمدة ٤ أسابيع يؤدى إلى مستويات أقل من الاستدعاء الصحيح.

وفوق هذا، برغم أنه هناك دليل على أن أحداث الحياة الواقعية عموما والتى لها أثر عاطفى قوى يكون استدعاؤها جيدًا حتى بعد أوقات ممتدة.

قد يكون هناك بعض الظروف التى بموجبها يمكن أن تستعاد الذكريات بعد تأخيرات طويلة ك "الذكريات المستعادة" وتعد مصداقية الذكريات المستعادة من الموضوعات الأكثر جدلا.

أحد المجادلات التى تسببت فى تناقضات هى عندما بدأت الادعاءات بالاعتداءات الجنسية على الأطفال كثيرا بعد هذا. ويتساءل الأطباء النفسيون إذا كان باستطاعتنا حقًا "استعادة الذكريات" التى كنا قد نسيناها أو إذا كانت تلك الذكريات خاطئة إذ ربما تكون نابعة من اقتراحات فى العلاج النفسى.

هناك عدد من النظريات على لماذا يمكن أن يصبح الاستدعاء صعبًا بعد وقت.

تقترح النظريات أن ذاكرتنا تضعف عبر الزمن وأفضل وأكثر دليل هو أن ذاكرتنا يمكن أن يتداخل فيها المواقف الموجودة مسبقًا والمعتقدات- النمطية- وبحلول معلومات جديدة لاحقة على الحدث والتى تم اكتسابها من الآخرين- مناقشة الحدث مع شهود آخرين. وسوف نناقش هذه الأنواع من المداخلات فيما بعد.

النمطية والتأييد:

فى دراسة قديمة لبارتليت (١٩٣٢) أوضحت أنه عندما يروى الأشخاص قصة لآخرين، تتطابق المعلومات الواردة فى القصة لما قد يتوقع أن يحدث فى ثقافتنا.

وكان المقترح أن هذا بسبب أن الأشخاص الذين يقدمون الشهادة يريدون أن يعطوا شهادة سهلة الفهم للآخرين ومن الطرق التى يمكن بها فعل هذا هو باستخدام النمطية.

يعنى بالنمطية هو اختزال ثقافى سهل للناس لإدراك مفاهيم وبهذا استخدام النمطية يجب أن يؤدى إلى فهم مشترك لما يقوله الشخص.

ومن المقترح أيضًا أن النمطية يتم تنشيطها عندما نملك معلومات كثرة لإنتاجها.

إذا فكرنا فى سيناريو الشاهد، قد نتوقع على سبيل المثال أن السرقة يصحبها سلاحا ومن ثم قد نقرر رؤيتنا لبندقية بينما فى الحقيقة لا يوجد أى بندقية.

أوضح "فال" أن معتقداتنا يمكن أن تقودنا لتذكر معلومات غير موجودة ولكنها نمطية عن مرتكب جريمة تحت ظروف فائقة التشابه.

غالبا يريد الشهود أن يقدموا المساعدة للبحث ويأتون متطوعين للإدلاء بشهادتهم لأنهم يرغبون فى تنفيذ العدالة. ومع هذا يمكن أن يشكل هذا مشكلة، إذ إن الشهود ربما يبدلون شهادتهم لتلائم ما يعتقدونه أنه نافع.

فى أغلب الأحوال يتم سؤال الشهود عن عدد من المناسبات، وهناك قلق من أن الأسئلة المتكررة مع أى ضعف فى الذاكرة عبر الوقت قد تؤدى إلى أخطاء فى شهادات شهود العيان. بالرغم من هذا، فهناك دليل فعلى أن المقابلات المتكررة يمكن أن تساعد فى الحفاظ بل وفى تحسين الذاكرة عبر الوقت: ظاهرة معروفة بـ "الفقدان المؤقت المفرط للذاكرة".

راجع دوينج وستيرن دليل عن الفقدان المؤقت للذاكرة حتى إذا كان هناك تأخيرا لأسبوع واحد قبل المقابلة الأولى. إلا أن هؤلاء المحاورين لاحظوا أنه بينما هناك دليل عن تأثر الفقدان المؤقت للذاكرة مع الاستدعاء إذ إن الاستجواب يصبح أكثر دقة، لذا فإن التأثير يختفى وقد يكون هذا بسبب المشكلات فى الأسئلة التى غالبا ما تستخدم وتناقش هذا الموضوع تاليه.

الاستجواب:

يمكن للعوامل مثل التأخير والمداخلات أن تقلل نسبة استدعاء المعلومات، لكن هل يعنى هذا أن المعلومات فقدت بشكل دائم من الذاكرة؟ هذا مجال آخر للجدال فى الذاكرة النفسية.

ناقش تولينج أن الكثير من المعلومات التى لا نتمكن من استدعائها تلقائيًا ما زالت موجودة بالذاكرة ويمكن استرجاعها بشرط استخدام الكلمات الموحية التى يمكن اعادة توظيفها وهناك العديد من الأدلة التى تفتح مجال الاسترجاع خلال تقنيات الاستجواب الملائمة ويمكن أن تصنع اختلافًا حقيقيًا لكم المعلومات التى اعطاها الشاهد ومدى دقتها.

العديد من الأبحاث أنجزت عن تأثير الأنواع المختلفة من الأسئلة على دليل الشاهد وربما تكون الدراسة الأكثر شيوعًا هى دراسة لوفتس وبالمر ١٩٧٤ الذين تناولوا الألفاظ فى الأسئلة. لاحظ المشاركين فى سلسلة من الأفلام عن الشاحنات وبعد كل فيلم، طرحت أسئلة عليهم "كم تبلغ سرعة السيارات عندما تتصادم إحدها بالأخرى؟

والسؤال لآخرين " كم كانت سرعة السيارات عندما تلاقت ببعضها؟ والذين فهموا السؤال بتلاقى السيارات قدروا السرعة ٣١٨ mph مقارنة ب ٤٠٥ mph لهؤلاء الذين كانت السيارات بالنسبة لهم متصادمة.

إن الأسئلة التى صيغت بشكل سيئ والعبارات المعقدة والسؤال الغامض والكلمات الصعبة تعد مشكلات للشهود. يمكن للألفاظ أن تكون مشكلة فى أثناء مقابلات الشرطة بالشاهد و مقابلة الشاهد فى المحكمة.

إن صياغة الأسئلة يمكن أن تجعل من الصعب على الشاهد استيعاب السؤال وبالتالى يؤثر على الإجابة. الجمل المنفية والجمل المنفية مضاعفة بالأخص، من الصعب على الشاهد الإجابة بنعم أو أمام المحامى فى المحكمة. عندما تطرح أسئلة إرشادية (هل توافق أن الجانى كان يرتدى معطفًا أسودًا؟) يمكن أن تقنع الشاهد غير المتأكد للموافقة على رأى المحاور خاصة إذا كان تحت ضغط الموقف مثل قاعة المحكمة أو قسم الشرطة.

إن هذه الأنواع من الأسئلة هى أسئلة متكررة خاصة فى النطاق الأكثر توترًا

بقاعة المحكمة ومن الممكن مواجهة مشكلة عندما يحاول الشهود إعطاء أفضل شهادة لهم.

وجد زاجاك وهاين أن استخدام هذه التقنيات من الأسئلة مع الشهود الأطفال ينجم عنها تغيير فى أجوبة الأطفال وتجعلهم أقل دقة. هذا يرتبط بقضية المصداقية إذ إن الأطفال الذين يغيرون شهادتهم عند الاستجواب يبدو أنهم أقل مصداقية. ويمكن أن يتأثر الشهود الأطفال والبالغين والشهود المعرضين للنقد بعوامل مثل ضغط الموقف ووجود أشخاص آخرين وسلطة الشخص الذى يطرح السؤال.

إن فكرة طرح السؤال التى يمكن أن تؤثر على الأجوبة أدت إلى تغيرات فى كيفية طرح الشرطة الأسئلة على الأطفال وفى أغلب الأحوال فإن الاستدعاء الحر هو أكثر الطرق الفعالة لجعل الدليل دقيقا.

اختبر باترسون ويكمب كيفية تناول تضليل المعلومات سواء مباشرة أو غير مباشرة مثل تعرض المشاركين إلى معلومات خاطئة من تقرير إخبارى أو المناقشة مع شاهد آخر.

فى إنجلترا وويلز صرح القانون الجنائى للأدلة ٢٠٠٣ للشهود بتجديد ذاكرتهم من التقارير السابقة لهم قبل الشهادة. (انظر الفصل ٤ للمزيد عن نظرية المعلومات الخاطئة بعد الحدث).

الخاتمة:

يصف هذا الفصل عوامل متنوعة من الممكن أن تؤثر مصداقية الشاهد وكيف يمكن أن تؤدى الأسئلة غير الملائمة إلى ارتكاب الشاهد لأخطاء. ومع هذا فالشهود ليسوا غير موثوق بهم بالطبيعة، فهناك الكثير لفعله لدعم الدليل الجيد من قبل رجال الشرطة والمحاكم إنه دور الطبيب النفسى الجدلى للتحقيق فى قضايا يمكن أن تؤدى إلى الشهادة غير الدقيقة والشهادة الدقيقة ومساعدة النظام القضائى الجنائى فى تفسير ما يجده البحث من أجل مصلحة كل الأطراف.

ملخص:

* فحص هذا الفصل البحث والحديث عن العوامل النفسية المؤثرة على مصداقية دليل الشاهد وما الذى يمكن عمله لضمان أن هذا الدليل موثوقٌ به على قدر الإمكان.

* بحث التحقيق فى ذاكرة شاهد العيان عن المصادر المسببة للتشويش فى كل المراحل الثلاث للذاكرة: التشفير والتخزين والاسترجاع.

* فيما يتعلق بمصادر التحريف، فقد ميز "ويلز" بين العامل التقديرى و عوامل التحقيق، بإمكان المحقق فقط التحكم فى تعليمات التحقيق.

* فيما يتعلق بمصداقية الشاهد، برهن البحث على مدى تأثير مثل تلك العوامل مثل عمر الشاهد والحالة العقلية والثقة بالنفس على الدقة.

* خلال مرحلة تشفير الذاكرة، أكد البحث الحديث أهمية إدمان المخدرات والكحوليات ووجود السلاح على جودة الذكريات المتلاحقة.

* خلال مرحلة التخزين، أوضح البحث أن قراءة الشهادات عن الجريمة أو الحديث مع شهود آخرين يشوش الشهادة فى المحاكمة لدرجة خطيرة.

* فى مرحلة الاسترجاع، إجراءات اختيار الأسئلة يمكن أن يكون لها تأثير سلبىّ أو إيجابى على الشهادة التى قدمها الشاهد فى الدليل.

* يظل الدليل الكامل والدقيق للشاهد مركزيا للنظام القضائى الإجرامى ومن المهم أن تؤخذ نتائج البحث النفسى المتعلق فى الاعتبار فى تطوير إجراءات قضائية وتحقيقية فعالة.

REFERENCES

Adams-Price, C. (1992). Eyewitness memory and aging: Predictors of accuracy in recall and person recognition. *Psychology and Aging, 7*, 602–608.

Albert, M., Jones, K., Savage, C., *et al.* (1995). Predictors of cognitive change in older persons: MacArthur studies of successful aging. *Psychology and Aging, 10*, 578–589.

Assefi, S.L. & Garry, M. (2003). Absolute memory distortions: alcohol placebos influence the misinformation effect. *Psychological Science. 14*, 77–80.

Bartlett, F.C. (1932). *Remembering*. Cambridge: Cambridge University Press.

Bell, B.E. & Loftus, E.F. (1989). Trivial persuasion in the courtroom: The power of (a few) minor details. *Journal of Personality and Social Psychology, 56*, 669–679.

Borckardt, J.J., Sproghe, E., & Nash, M. (2003). Effects of the inclusion and refutation of peripheral details on eyewitness credibility. *Journal of Applied Social Psychology, 33*, 2187–2197.

Bornstein, B.H. & Zickafoose, D.J. (1999). "I know I know it, I know I saw it": The stability of the confidence-accuracy relationship across domains. *Journal of Experimental Psychology: Applied, 5*, 76–88.

Brewer, W.F. & Treyens, J.C. (1981). Role of schemata in memory for places. *Cognitive Psychology, 13*, 207–230.

Brewin, C.R. & Andrews, B. (1998). Recovered memories of trauma: Phenomenology and cognitive mechanisms. *Clinical Psychology Review, 4*, 949–970.

Burt, D.B., Zember, M.J., & Niederehe, G. (1995). Depression and memory impairment: A meta-analysis of the association, its pattern, and specificity. *Psychological Bulletin, 17*, 285–305.

Ceci, S.J. & Bruck, M. (1993). Suggestibility and the child witness: A historical review and synthesis. *Psychological Bulleting, 113*, 403–439.

Ceci, S.J., Loftus, E.F., Leichtman, M.D., & Bruck, M. (1994). The role of source misattributions in the creation of false beliefs among preschoolers. *International Journal of Clinical and Experimental Hypnosis, 62*, 304–320.

Christianson, S-A. (1992). Emotional stress and eyewitness memory: A critical review. *Psychological Bulletin, 112*, 284–309.

Clifasefi, S.L., Takarangi, M.K.T., & Bergman, J.S. (2006). Blind drunk: The effects of alcohol on inattentional blindness. *Applied Cognitive Psychology, 20*, 697–704.

Davies, G.M. & Dalgleish, T. (2001). Introduction. In G.M. Davies & T. Dalgleish (Eds), *Recovered memories: Seeking the middle ground* (pp. xiii–xvi). Chichester: John Wiley & Sons.

Davies, G.M., Stevenson-Robb, Y., & Flin, R. (1998). Tales out of school: Children's memory for an unexpected event. In M. Gruneberg, P. Morris, & R. Sykes (Eds), *Practical aspects of memory*. Chichester: John Wiley & Sons.

Davies, G.M. & Westcott, H.L. (1999). *Interviewing children under the Memorandum of Good Practice: A research review*. London: Home Office.

Deffenbacher, K.A., Bornstein, B.H., Penrod, S.D., & McGurty, E.K. (2004). A meta-analytic review of the effects of high stress on eyewitness memory. *Law and Human Behavior, 28,* 687–706.

Dodson, C.S. & Krueger, L.E. (2006). I misremember it well: Why older adults are unreliable eyewitnesses. *Psychonomic Bulletin and Review, 13,* 770–775.

Dunning, D. & Stern, L.B. (1992). Examining the generality of eyewitness hypermnesia: A close look at time delay and question type. *Applied Cognitive Psychology, 6,* 643–657.

Easterbrook, J.A. (1959). The effect of emotion on cue utilization and the organization. *Psychological Review, 66,* 183–201.

Ebbinghaus, H.E. (1885/1964). *Memory: A contribution to experimental psychology.* New York: Dover.

Egeth, H.E. (1993). What do we not know about eyewitness identification? *American Psychologist, 48,* 577–580.

Erickson, B., Lind, E.A., Johnson, B.C., & O'Barr, W.M. (1978). Speech style and impression formation in a court setting: Effects of 'powerful' and 'powerless' speech. *Journal of Experimental Social Psychology, 14,* 266–279.

Evans, K. (1995). *Advocacy in court: A beginner's guide.* Oxford: Blackstone Press.

Eysenck, M.W. & Keane, M.T. (2005). *Cognitive psychology: A student's handbook.* Hove: Psychology Press.

Fahsing, I.A., Ask, K., & Granhag, P.A. (2004). The man behind the mask: Accuracy and predictors of eyewitness offender descriptions. *Journal of Applied Psychology, 89,* 722–729.

Fisher, R.P. (1995). Interviewing victims and witnesses and crime. *Psychology, Public Policy and Law, 1,* 732–764.

Fisher, R.P. & Geiselman, R.E. (1992). *Memory enhancing techniques for investigative interviewing: The Cognitive Interview.* Springfield, IL: Thomas.

Gabbert, F., Memon, A., & Wright, D.B. (2006). Memory conformity: Disentangling the steps toward influence during a discussion. *Psychonomic Bulletin and Review, 13,* 480–485.

Gibbons, J. (2003). *Forensic linguistics: An introduction to language in the justice system.* Oxford: Blackwell Publishing.

Goodman, G.S. (2005). Wailing babies in her wake. *American Psychologist, 60,* 872–881.

Green, G. (2001) Vulnerability of witnesses with learning disabilities: Preparing to give evidence against a perpetrator of sexual abuse. *British Journal of Learning Disabilities, 29,* 103–109.

Gudjonsson, G.H. (1984). A new scale of interrogative suggestibility. *Personality and Individual Differences, 5,* 303–306.

Gudjonsson, G.H., Murphy, G.H., & Clare, I.C.H. (2000). Assessing the capacity of people with intellectual disabilities to be witnesses in court. *Psychological Medicine, 30,* 307–314.

Haber, L. & Haber, R.N. (1998). Criteria for judging the admissibility of eyewitness testimony of long past events. *Psychology, Public Policy and Law, 4,* 1135–1159.

Haber, R.N & Haber, L. (2000). Experiencing, remembering and reporting events. *Psychology, Public Policy and Law, 6,* 1057–1097.

Home Office (2002). *Achieving best evidence in criminal Proceedings: Guidance for vulnerable or intimidated witnesses, Including Children.* London: Home Office Communication Directorate.

Hulse, L.M. & Memon, A. (2006). Fatal impact? The effects of emotional arousal and weapon presence on police officers' memories for a simulated crime. *Legal and Criminological Psychology, 11,* 313–325.

Judicial Studies Board, (2006). *Evidence*. Retrieved from: http://www.jsboard.co.uk/criminal_law/cbb/mf_04.htm#19.

Karras, M., McCarron, E., Gray, A., & Ardasinski, S. (2006). *On the edge of justice: The Legal Needs of people with a mental illness in NSW*. Sydney: Law and Justice Foundation of NSW.

Kassin, S.M., Tubb, V.A., Hosch, H.M., & Memon, A. (2001). On the 'general acceptance' of eyewitness testimony research: A new survey of the experts. *American Psychologist, 56*, 405–416.

Kaufmann, G., Drevland, G.C.B., Wessel, E. *et al.* (2003). The importance of being earnest: Displayed emotions and witness credibility. *Applied Cognitive Psychology, 17*, 21–34.

Kebbell, M.R., Deprez, S., & Wagstaff, G.F. (2003). The direct and cross-examination of complainants and defendants in rape trials: A quantitative analysis of question type. *Psychology, Crime and Law, 9*, 49–59.

Kebbell, M.R. & Hatton, C. (1999). People with mental retardation as witnesses in court: A review. *Mental Retardation, 37*, 179–187.

Kebbell, M.R. & Johnson, S.D. (2000). The influence of lawyers' questions on witness confidence and accuracy. *Law and Human Behavior, 24*, 629–641.

Kebbell, M.R. & Milne, R. (1998). Police officers' perceptions of eyewitness factors in forensic investigations: A survey. *Journal of Social Psychology, 138*, 323–330.

Kebbell, M.R. & Wagstaff, G.F. (1999). *Face value: Evaluating the accuracy of eyewitness information*. London: Home Office.

Kensinger, E.A., Piguet, O., Krendle, A.C., & Corkin, S. (2005). Memory for contextual details: Effects of emotion and aging. *Psychology and Aging, 20*, 241–250.

Konradi, A. (1999). "I don't have to be afraid of you": Rape survivors' emotion management in court. *Symbolic Interaction, 22*, 45–77.

Koriat, A. & Goldsmith, M. (1994). Memory in naturalistic and laboratory contexts: Distinguishing the accuracy-oriented and quantity-oriented approaches to memory assessment. *Journal of Experimental Psychology: General, 123*, 297–315.

Lakoff, R. (1975). *Language and woman's place*. New York: Harper & Row.

Leichtman, M.D. & Ceci, S.J. (1995). The effects of stereotypes and suggestions on preschoolers' reports. *Developmental Psychology, 31*, 568–578.

Leippe, M.R. (1995). The case for expert testimony about eyewitness memory. *Psychology, Public Policy and Law, 1*, 909–959.

Leippe, M.R., Manion, A.P., & Romanczyk, A. (1992). Eyewitness persuasion: How and how well do fact finders judge the accuracy of adults' and children's memory reports? *Journal of Personality and Social Psychology, 63*, 181–197.

Leippe, M.R., Romanczyk, A., & Manion, A.P. (1991). Eyewitness memory for a touching experience: Accuracy differences between child and adult witnesses. *Journal of Applied Psychology, 76*, 367–379.

Loftus, E.F. & Palmer, J.C. (1974). Reconstruction of automobile destruction. *Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior, 13*, 585–589.

Luus, C.A. & Wells, G.L. (1994). The malleability of eyewitness confidence: Co-witness and perseverance effects. *Journal of Applied Psychology, 79*, 714–723.

Lyons, A. & Kashima, Y. (2006). Maintaining stereotypes in communication: Investigating memory biases and coherence-seeking in storytelling. *Asian Journal of Social Psychology, 9*, 59–71.

Magner, E., Markham, R., & Barnett, C. (1996). Would reading an account of an event refresh your memory? *Journal of Applied Psychology, 81,* 769–776.

Magner, E. & Parkinson, P. (2001). Recovered memories: The legal dilemmas. In G.M. Davies & T. Dalgleish (Eds), *Recovered memories: Seeking the middle ground* (pp. 51–68). Chichester: John Wiley & Sons.

Maizel, S., Abramowitz, M.Z., Itzchaky, S. *et al.* (2001). The fitness of the mental patient to be a witness. *Medicine and Law, 20,* 85–92.

McDaniel, M.A., DeLosh, E.L., & Merritt, P.S. (2000). Order information and retrieval distinctiveness: Recall of common versus bizarre material. *Journal of Experimental Psychology: Learning, Memory, and Cognition, 26,* 1045–1056.

Melinder, A.A., Goodman, G.S. Eilertsen, D.E., & Magnussen, S. (2004). Beliefs about child witnesses: A survey of professionals. *Psychology, Crime and Law, 10,* 347–365.

Mitchell, K.J., Johnson, M.K., & Mather, M. (2003). Source monitoring and suggestibility to misinformation: adult age-related differences. *Applied Cognitive Psychology, 17,* 107–119.

Münsterberg, H. (1908). *On the witness stand: Essays on psychology and crime.* New York: Clark Boardman.

O'Barr, W.M. (1982). *Linguistic evidence: Language, power and strategy in the courtroom.* London: Academic Press.

Ober, B.A. & Stillman, R.C. (1988). Memory in chronic alcoholics: Effects of inconsistent versus consistent information. *Addictive Behaviors, 13,* 11–15.

Paterson, H.M. & Kemp, R.I. (2006a). Co-witness talk: A survey of eyewitness discussion. *Psychology, Crime and Law, 12,* 181–191.

Paterson, H.M. & Kemp, R.I. (2006b). Comparing methods of encountering post-event information: The power of co-witness suggestion. *Applied Cognitive Psychology, 20,* 1083–1099.

Peled, M., Iarocci, G., & Connolly, D.A. (2004). Eyewitness testimony and perceived credibility of youth with mild intellectual disability. *Journal of Intellectual Disability Research, 48,* 699–703.

Pezdek, K. & Roe, C. (1997). The suggestibility of children's memory for being touched: Planting, erasing, and changing memories. *Law and Human Behavior, 21,* 95–106.

Pickel, K.L. (1998). Unusualness and threat as possible causes of 'weapon focus'. *Memory, 6,* 277–295.

Pickel, K.L. (1999). The influence of context on the 'weapon focus' effect. *Law and Human Behavior, 22,* 299–311.

Pickel, K.L., Ross, S.J., & Truelove, R.S. (2006). Do weapons automatically capture attention? *Applied Cognitive Psychology, 20,* 871–893.

Poole, D.A. & White, L.T. (1995). Effects of question repetition on the eyewitness testimony of children and adults. *Developmental Psychology, 27,* 975–986.

Porter, S., Campbell, M.A., Birt, A.R., & Woodworth, M.T. (2003). "He said, she said": A psychological perspective on historical memory evidence in the courtroom. *Canadian Psychology, 44,* 190–206.

Pozzulo, J.D. & Lindsay, R.C.L. (1998). Identification accuracy of children versus adults: A meta-analysis. *Law and Human Behavior, 22,* 549–570.

Rae Tuckey, M. & Brewer, N. (2003). The influence of schemas, stimulus ambiguity, and interview schedule on eyewitness memory over time. *Journal of Experimental Psychology: Applied, 9,* 101–118.

Rand (1975). *The Criminal investigation process.* (Rand Corporation Tech. Rep. R-1777, 1-3). Santa Monica, CA: Rand Corporation.

Roebers, C.M. & Schneider, W. (2000). The impact of misleading questions on eyewitness memory in children and adults. *Applied Cognitive Psychology, 14,* 509–526.

Ruva, C.L. & Bryant, J.B. (2004). The impact of age, speech style, and question form on perceptions of witness credibility and trial outcome. *Journal of Applied Social Psychology, 34,* 1919–1944.

See, S.T.K., Hoffman, H.G., & Wood, T.L. (2001). Perceptions of an old female eyewitness: Is the older eyewitness believable? *Psychology and Aging, 16,* 346–350.

Shaw, J.S. (1996). Increases in eyewitness confidence resulting from post-event questioning. *Journal of Experimental Psychology: Applied, 2,* 126–146.

Shaw, J.S., McClure, K.A., & Dykstra, J.A. (2007). Eyewitness confidence from the witnessed event through trial. In M.P. Toglia, J.D. Read, D.F. Ross, & R.C.L. Lindsay (Eds), *Handbook of eyewitness psychology. Volume 1: Memory for events* (pp. 371–400). Mahwah, NJ: Erlbaum.

Shaw, J.S. & Zerr, T.K. (2003). Extra effort during memory retrieval may be associated with increases in eyewitness confidence. *Law and Human Behavior, 27,* 315–329.

Simons, D.J. & Chabris, C.F. (1999). Gorillas in our midst: Sustained inattentional blindness for dynamic events. *Perception, 28,* 1059–1074.

Sporer, S.L., Penrod, S., Read, D., & Cutler, B. (1995). Choosing, confidence and accuracy: A meta-analysis of the confident-accuracy relation in eyewitness identification studies. *Psychological Bulletin, 118,* 315–327.

Steblay, N.M. (1992). A meta-analytic review of the weapon focus effect. *Law and Human Behavior, 16,* 413–424.

Stobbs, G. & Kebbell, M.R. (2003). Jurors' perception of witnesses with intellectual disabilities and the influence of expert evidence. *Journal of Applied Research in Intellectual Disabilities, 16,* 107–114.

Tiersma, P.M. (1999). *Legal language.* Chicago: University of Chicago Press.

Tulving E. 1974. Cue dependent forgetting. *American Scientist, 62,* 74–82.

Van Knippenberg, A.D, Dijksterhuis, A.P., & Vermeulen, D. (1999). Judgement and memory of a criminal act: The effects of stereotypes and cognitive load. *European Journal of Social Psychology, 29,* 191–210.

Wells G.L. (1978). Applied eyewitness testimony research: System variables and estimator variables. *Journal of Personality and Social Psychology, 36,* 1546–1557.

Wells, G.L. & Olson, E.A. (2003). Eyewitness testimony. *Annual Review of Psychology, 54,* 277–295.

Wells, G.L., Olson, E.A., & Charman, S.D. (2003). Distorted retrospective eyewitness reports as functions of feedback and delay. *Journal of Experimental Psychology: Applied, 9,* 42–52.

Wells, G.L., Malpass, R.S., Lindsay, R.C.L., Fisher, R.P., Turtle, J.W., & Fulero, S.M. (2000). From the lab to the police station: A successful application of eyewitness research. *American Psychologist, 55,* 581–598.

Wessel, E., Drevland, G.C.B., Eilertsen, D.E., & Magnussen, S. (2006). Credibility of the emotional witness: A study of ratings by court judges. *Law and Human Behavior, 30,* 221–230.

Wheatcroft, J.M., Wagstaff, G.F., & Kebbell, M.R. (2004). The influence of courtroom questioning style on actual and perceived eyewitness confidence and accuracy. *Legal and Criminological Psychology, 9,* 83–101.

Wright, A.M. & Holliday, R.E. (2005). Police officers' perceptions of older eyewitnesses. *Legal and Criminological Psychology, 10,* 211–223.

Yarmey, A.D. & Kent, J. (1980). Eyewitness identification by elderly and young adults. *Law and Human Behavior, 4,* 359–371.

Yuille, J.C. & Cutshall, J.L. (1986). A case study of eyewitness memory of a crime. *Journal of Applied Psychology, 71,* 291–301.

Yuille, J.C. & Tollestrup, P.A. (1990). Some effects of alcohol in eyewitness memory. *Journal of Applied Psychology, 75,* 268–273.

Yuille, J.C., Trollestrup, P.A., Marxsen, D. *et al.* (1998). An exploration on the effects of marijuana on eyewitness memory. *International Journal of Law and Psychiatry, 21,* 117–128.

Zajac, R. & Hayne, H. (2003). I don't think that's what really happened: The effect of cross-examination on the accuracy of children's reports. *Journal of Experimental Psychology: Applied, 9,* 187–193.

الفصل العاشر

دور الشاهد الخبير

برايان كليفورد

جامعة ابنبرين، اسكوتلاند

الفصل العاشر
دور الشاهد الخبير

إن استخدام المحاكم للشاهد الخبير لا يعتبر ظاهرة حديثة. وقد تم توظيف ذلك الشاهد منذ القرن الرابع عشر والخبراء الذين يظهرون للأطراف المضادة فى أى نزاع منذ القرن الثامن عشر. فى حين أن الغرض القانونى من توظيف ذلك الشاهد كان واحدا ـ أى تقديم الخبرة لهؤلاء الأشخاص الذين يعيشون التجربة ـ فإن القوانين الأساسية للموافقة عليهم قد خضعت لمراجعات مستمرة.

ففى ذلك الفصل سوف نركز على ثلاثة مجالات من علم النفس القضائى (الشرعى) يثار حولهم جدالاً شديدًا وهم : قضايا التعريف الخاطئ ـ شهادة الأطفال ـ الاعتداءات الجنسية ـ استعادة الذاكرة والبحث أكثر عن الأدوار المحتملة التى يلعبها الشهود الخبراء فى اتخاذ قراراتهم . وسوف تتضح لنا كيف اتسع دور الشاهد الخبير وسوف نلاحظ وجود اختلافات فى قبول شهادة الخبير فى مختلف بلاد العالم وفى مختلف الأنظمة القانونية. وكقاعدة، يقال إن جودة العلوم التى يعتمد عليها الخبراء عند تقديم شهادتهم هى القضية الجدلية. بهذا نستنتج أن الشاهد الخبير لديه القدرة على المساعدة فى إجراءات سير المحاكمة ولكن إدراك تلك القدرة ليست أمرًا بسيطًا أو مفرغًا منه (مسلمًا به) من خلال مجال علم النفس.

بدء ظهور الشاهد الخبير

منذ زمن بعيد نرى أن الحاكم كانت تفضل مبدئيا الخبراء الذين يقدمون

شهادتهم عن العوامل غير الإنسانية أكثر من العوامل الإنسانية. وفيما بعد فإن الخبراء بدأوا يقدمون شهادتهم عن حالات الإنسان البدنية أكثر من الحالات العقلية: ومن خلال تلك العملية فإن المحاكم كانت تفضل خبراء علم النفس عن خبراء علم النفس السريرى حيث إن الأول كان يعتمد على علوم الطب. وبدأت المحاكم مؤخرًا فى قبول الخبراء الذين تمكن خياراتهم فى التحريات التجريبية لحالات العقل المعتادة والذين يدرسون الذاكرة والإدراك واللغة. وبدأت تلك العملية الإنسانية الطبيعية أن تكون ضمن معلومات وخبرات المحلفين ومجرى الأحداث وهو بذلك لا يحتاج إلى أفكار خبيرة لتوضيح وتوصيل أدوارهم الرشيدة فى اتخاذ القرار، إن بدء ظهور ذلك النوع من الخبراء الذين تعترف بهم المحكمة يمكن تتبع من خلال أنظمة المحاكم المناوئة ومحاكم الاستقصاء على الرغم من أنه منذ زمن بعيد كانت أنظمة الاستقصاء توظف الخبراء لفترات أطول من نظام المناوئة.

فى حين أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا ونيوزيلاند وكندا جميعا توظف نظام الاستقصاء فى إجراء المحاكمة فإن استخدام خبراء الحالة العقلية الطبيعية تتراوح بصورة واضحة فيما بين دول العالم. على سبيل المثال، كانت شهادة الخبير سائدة بشكل أكبر فى الولايات المتحدة أكثر من المملكة المتحدة. إن القاعدة العامة كانت: أن كل عالم نفس هو شاهد كامن ولا بد من إعداده للتفاعل مع النظام القانونى إلا إذا كان لديه أساس أخلاقى لعدم القيام بذلك.

إلا أن استخدام الخبراء فى الولايات المتحدة يكون بصورة رسمية أكبر ويكون أكثر تصنيفًا مما عليه فى المملكة المتحدة. ففى الولايات المتحدة فإن دخول الخبراء كان فى بعض القضايا المحورية المهمة مثل قضية (فراي) وقضية (دايوبرت) وهى بذلك تحدد الظروف والشروط الواجب استيفائها للسماح للخبير بتقديم شهادته. وعلى هذا ، فإن القاضى فى القضاء الأمريكى والقضاء البريطانى هو "حارس البوابة" الوحيد للسماح أو عدم السماح بشهادة الخبير.

وعلى وجه الخصوص، لا بد من طرح أربعة أسئلة من قبل القاضى وهى: (أ) هل يمكن اختبار النظرية المستخدمة لتكوين فكرة معينة؟ (ب) هل خضعت النتائج للمراجعة المناظرة؟ (ج) هل هناك نسبة لقياس الأخطاء المحددة فى النتائج؟ (د) هل النظريات والوسائل مقبول بوجه عام من خلال مجال الخبير؟

إن الشكل الذى يأخذه أفكار الخبراء ـ عن أى موضوع كان ـ قد يكون مسموحًا به، فى حين أن تلك الشهادة هى لمساعدة مجرى الأحداث للوصول لقرار معقول ولا بد ألا يخرج الخبير عن "القضية الرئيسة". وذلك الافتراض يمنع أى شاهد من الإدلاء برأيه فى أى أمر إذا كان ذلك هو محور اهتمام المحكمة الواجب إصدار الحكم فيها . أى : الحوادث الخاصة بالقضية على سبيل المثال: هل تعرض الطفل للاعتداء الجنسى هل يمكن الاعتماد على ذلك الشاهد؟ إن ذلك الخط الرفيع بين القضية الكلية وليس إعطاء الرأى فيما يحدث فى العديد من قلب المباحثات فيما يتصل بالشاهد الخبير.

من هو الخبير؟

لكى تقدم أفضل الأدلة لا بد أن يكون الخبير مؤهلاً دراسيًا ومدربًا وذا خبرة ومهارة ولديه معلومات كثيرة. إن مجال الخبرة ذلك لا بد أن يتوافق مع القضايا التى تطرح للمحاكمة. إن قادة البيانات التى يلتجأون إليها لابد أن تكون ذات فاعلية ويمكن الاعتماد عليها للسماح بالوصول إلى الأفكار والأقوال والنتائج والتأكيدات بعد الاستجواب المباشر أو استجواب الشهد أو فى مواجهة الخبراء الآخرين. وأخيرا، فأن الخبير لابد أن يكون مستعدا للتدخل فى عملية المناوئة حيث يقوم الاستشارى بمهاجمة الهدف أو العدالة من مجرد التأكيد على موفق عميله واستخدام كل وجميع الوسائل. العادلة التى يمكن استخدامها .إن ساحة المحكمة هى ساحة الاختيار الخاصة بالمحامى وليس الخبير. فإن المحامى يعرف قواعد اللعبة وما اللعبة وما أفضل طريقة للعب ولكن الخبير لا يعرف ذلك.

وقام هاورد بذكر جميع الأدوار الرئيسة التى يمكن للخبير أن يقوم بها مثل : الإكلينيكى ـ التجريبى ـ الاستشارى ـ خبير بشئون التأمين. ومن خلال تلك المصنفات فإن الخبير يمكنه أن يدلى بشهادته فى المحكمة المفتوحة أو قد يقدمون تقارير أو أفكار خبيرة أمام المحكمة أو ما بعد الحاكمة ولكن ليس قبل إصدار الحكم ولكنه لا يقف كشاهد. قد يقوم الخبير أيضًا بدور استشارى للمستشار الذى يواجه خبير الطرف الآخر. ونرى بشكل واضح أنه يوجد تدريجات "لكونك خبيرا" بالإضافة لذلك، فإن الخبير قد تقوم المحكمة بتعيينه وخاصة فى نظام استقصاء أو وفقا لتعليمات النيابة أو الدفاع فى نظام المناوءة والذى يظهر فيها كأنه شاهد فى وقت المحاكمة أما فى حالة الدفاع أو الإدانة فى القضايا الجنائية أو المدعى أو الدفاع فى القضايا المدنية.

اعتمادًا على نوعية القضية: إما مدنية أو جنائية : النظام القانونى المناوئ أو الاستقصاء. ومجال خبراتهم : إكلينكية أم تجريبية، يمكن دعوة الخبير للتحدث فى:

أ) مباشرة لحدث معين أو أى اعتبارات فى القضية، مثل القدرة على الوقوف والشهادة فى المحكمة والإيحاء الشديد"لصوت العقل".

ب) القيام بوظيفة تعليمية مثل مناقشة العوامل التى قد تجعل الشاهد لا يمكن الاعتماد عليه والضحية القابلة للافتراض وشرح كيف أن الطفل المغتصب يمكن استمالته. على سبيل المثال: عدم إظهار إشارات الاغتصاب أو التأخر فى إفشاء ذلك الاغتصاب أو التركيز على بعض الظروف. وإذا تم مطالبة الخبراء لتنفيذ النوعية الأولى من الأدوار فهم غالبا بالتأكيد قد مروا باختبار واستجواب المدى كما أن الخبير قد يكون عالمًا نفسانيًّا إكلينيكيًّا أو الطبيب المعالج وإذا ما تم مطالبته بالقيام بالدور الأخير، فإن الخبير لن يتعامل مع المدعى أو الضحية أو الشاهد ولا بد أن يكون الخبير باحثًا أو عالمًا نفسانيًّا تجريبيًّا.

بغض النظر عن مجال خبرة الخبير. سواء إكلينيكية أو علمية فإن الاعتبار المهم

هنا هو مدى الاعتماد ومدى فاعلية قاعدة المعلومات التى سوف يعتمد عليها الخبير لتدعيم شهادة الشاهد.

ومع مراجعة دور الخبير فى مجالات نقاش معينه سوف نلاحظ الاهتمام المحورى بالاعتيادية على قاعدة المعلومات ومدى المواءمة وكيف أن قضايا الصلاحية البيئية والمعيشية والتعميم والصلاحية الداخلية والخارجية والاستنساخ تستمر فى الظهور.

لذلك يتم التأكيد على "التلاؤم مع الأغراض" فإن أى شاهد خبير لا بد أن يكون باحثًا نشطًا والذى يقوم بقراءة الدراسات المتصلة بها بعناية وبدقة وبصورة شاملة أن يكون له رؤية حكيمة ومعقولة لجميع القضايا التى قد ترفع من يشخص فى حالة النزاع بينهم. لا بد أن يحدد الخبراء مسبقا تلك المجالات والتى تبدو مرتبطة وبارزة فى جميع مجالات الخبرة.

دراسة حالة:

كامبيل ـ ستيل ـ جراي

محكمة الاستئناف ـ المحكمة العليا ـ إيندبرج ٢٠٠٤

القضية: قتل

الشاهد الخبير : البروفيسير / برين كليفورد

دور الخبير : تجريبى

فى عام ٢٠٠١ تلقيت مكالمة من لجنة مراجعة القضايا الجنائية الإسكتلندية يسألونى إذا كنت مهتما بالقيام بدور الشاهد الخبير فى الاستئناف للمرة الثالثة الخاص بكامبيل وستيل وجراى والذى تم إدانتهم فى جرائم قتل فى جلاس كوفى ١٩٨٤. إن وجهة نظر الاستئناف التى ناقشتها بخصوص الأطراف المختصة ـ طبق الأصل ـ والتى يسترجعها عدد من رجال الشرطة بخصوص عدة أقوال كثيرة يزعمها المستأنف تحت ظروف مختلفة وتحت ظروف كلامية مختلفة. وأساسا فإنها تعتبر قضية نفسية لغوية والتى كنت بفضل دراسات وخبرات وتدريب كنت مؤهلا لأن أقدم وجهة نظر خبير.

وقررت أنه فى حين أن نظرية وبيان النفسية اللغوية تطبق على قضية إمكانية استرجاع الكلام بالنص كلمة كلمة تحت ظروف معينة فى القضية أو أى بيانات تتصل بالقضية قد تكون أكثر قوة وإجبارا. ولهذا قمت بإجراء أربعة تجارب والتى استخدمت فيه المجموعة العقلية وفترات التأخير المتعددة وظروف التداخل الكلامى وذلك للتأكد إذا كانت درجة التذكر التى أظهرها مختلف رجال الشرطة فى القضية التى تم الاستئناف فيها معقولة أم غير معقولة، وفى تلك الحالة لم يستطع أى من المشاركين الـ٢٢٤ أن يتذكروا ما الذى أكد عليه مفتش الشرطة أنهم قاموا به. مع العلم أن تلك البيانات الجديدة هى صورة مستند منحة من الحدود المعروفة للذاكرة الكلامية قصيرة المدى وتتشابك مع النظرية المعترف بها فى التحليل النفسى اللغوى. ووصل قاضى الاستئناف لقراره قائلا : " من وجهة نظرنا، أن الدليل الجديد له مدلول كبير لدرجة أن الأحكام التى يصدرها المحلفين والتى أصدرت على جهل منهم ـ لا بد من اعتبارها إخفاق فى العدالة وعدم إحقاق الحق".

مناظرة: التعريف الخاطئ :

إن بعض الحالات المعروفة للتعريف الخاطئ تسير إلى الحجة إلى الشاهد الخبير. إن الكثير من الاعتذارات أو تجنيب إدانات سابقه تسير بوضوح أن هناك حلقة مفقودة فى تلك النوعية من الأدلة وخاصة إذا كان ذلك هو الدليل الوحيد المقدم أمام المحلفين.

إن القانون يفضل المشكلات الكامنة فى أدلة التحديد ففى المملكة المتحدة استنتج ديلفين رابورت إذا كانت قضية ما قد تم رفعها حيث إن الدليل الوحيد هو أدلة التعريف فإن تلك القضية لن يتم الحسم فيها. وهناك بعض الاستثناءات الواضحة مثل فى حالة الاغتصاب حيث يكون الضحية (المجنى عليه) هو الشاهد الوحيد الموجود ولا يوجد أى أدلة قضائية أخرى.

إن أهمية أدلة شاهد العيان وأدلة التعريف فى المحاكمة الجنائية لا يمكن تغاضيها، فإن تلك الأدلة هى من أكثر الأدلة شيوعا وأكثرها تأثيرا عند تقديم الشهادة وهى دائما الدليل الأساسى ضد المدعى عليه وتصل إلى ٨٠٠٠٠ محاكمة فى الولايات المتحدة الأمريكية سنويًّا.

إن شهادة العيان ليست أمرًا سهلاً. فإنه فى غالبية حالات شهادة العيان يقع تحت تأثير مجموعة من الأحداث المعقدة، لأنها من المحتمل أن تكون متحركة (وليست ثابتة) مستنتجة (وليست ضارة أو مؤذية) مدركة بعمق (وليست مشتتة) إن المجنى عليه / الشاهد من المحتمل أن يتم استجوابه فى مواقف متعددة من قبل مجنى عليه / شاهد آخر أو أصدقاء أو أقارب أو الشرطة ولهذا فإنه ينشط لديه آلية التخزين بصفة مستمرة ثم يعيد اختزانها مرة أخرى. إن الأدلة الحديثة أظهرت أن مساعدة الشاهد قد ينشط ذاكرة الشاهد الذى يدلى بشهادته. وفى مرحلة استعادة الذاكرة عندما يستخدم إجراءات التعريف الصريحة، فنحن نعلم أن هناك متغيرات إجرائية مثل طبيعة ترتيب الأحداث وتواصل التغذية المرتدة والتى تؤدى إلى التهور والاندفاع فى التعريف الخاطئ وتزيد من الثقة.

وقد يقتنع عالم النفس التجريبى أن العديد من العوامل المهمة وعمل التقييم ومتغيرات النظام لا تكون معلومة لدى المحلفين والتى يجب أن تكون معلومة لديهم للتأكد من تحقيق العدالة.

وهناك خط آخر للتعليل العقلى وهو يعطينا نتيجة بديلة. وذلك الخط قد يسلم بما يلى:

أ- نحن نتفق على أن الذاكرة تشمل التكويد وعناصر التخزين واستعادة الذاكرة.

ب- النظام المتعدد ومتغيرات التقييم تحدث فى إحدى هذه المراحل بذلك فى تقلل من مدى صحة ومصداقية الذاكرة.

وعلى هذا، فلا بد أن نعلم بالضبط ما المراحل ولأى درجة نصل فيها لعدم المعرفة بتاتا وهى بالتأكيد ليست فى حالة الشاهد / المجنى عليه فى قضية معينة يتم التحكيم فيها. وعن طريق تقديم شهادة الخبير مع وجود تلك الخلفية عن عدم التأكد وعدم الثبات فإن تلك الشهادة قد تزيد من الريبة والشك بصورة غير عادلة من جانب المحلفين.

بالإضافة لذلك، إلى أى مدى يتم تعميم الدراسات المعملية المحكمة على الجريمة على الحياة الواقعية؟ كم مرة يجب علينا أن يتكرر الوصول لنفس النتائج قبل أن نعتبرها "وقائع" ؟ وماذا يحدث إذا ما تكررت النتائج ولكن فى قضية ما كان حجم تأثير المتغير كبيرا (٠.٨) وفى حالة أخرى كان متوسطًا (٠.٦) وفى حالة ثالثة كان صغيرا (٠.٢) ؟ وكيف يمكننا قياس جميع الدراسات المعروفة التى لا تتكرر فى نتائجها؟

وبجانب جميع العوامل العاملة وغير العاملة والآثار التى تحدث أو لا تحدث فى قضية معينة، فهناك اعتبارات أخرى. إن علم النفس التجريبى يمكن التنبؤ به على نطاق واسع وفقا لمتوسطات المجموعة مع وجود تداخل بين التوزيعات . إن ذلك يعنى من الناحية العملية هو أنه فى حين أن المجموعة التجريبية ككل قد يكون أداؤها "أفضل" من المجموعة المحكمة، فإن أى عضو من أعضاء المجموعة التجريبية قد يكون أداؤهم أسوأ بكثير من أى عضو من أعضاء المجموعة "الأسوأ".

وبصورة مجردة ، إذا وجدنا أن ٧٠٪ من المجموعة التجريبية لم تعط تعرف صحيح تحت الظروف (X) فكيف نعرف أن شاهدًا معينًا فى قضية معينة لا يزال يتم محاكمته وذلك وفقا للظروف (X) يقع تحت فئة ال٧٠٪ وليس فئة ال٣٠٪ ؟ ونحن لا يمكننا الوصول لمعرفة ذلك.فكيف يمكننا أن نسعى إلى تعليم المحلفين فى حين أن ما نقوم به يجعلهم أكثر تشككا مما يجب أن يكونوا عليه فى قضية معينة. وإذا تم

اتباع ذلك الخط فى التعقل فإن شهادة الخبير قد تكون أكثر احتياجا له فى مرحلة ما قبل إصدار القرار.

كمواطنين مختصين ، لا بد أن نهتم بالنتائج الخاصة لـ (Innocence project) (http://www.innocenceproject.org) التى بدأت فى الولايات المتحدة الأمريكية فى ١٩٩٢ والذى أصبح لديه أثار عالمية. إن ذلك المشروع الذى استخدم اختبار DNA ما قبل الإدانة لإثبات البراءة كان فى ديسمبر ٢٠٠٦ قد ساعد على تحقيق البراءة لـ١٨٨ شخصا تم إدانتهم والحكم عليهم بصورة خاطئة. وفى غالبية تلك القضايا فإن أدلة شاهد العيان من المؤكد أن تكون السبب الرئيسى للإدانات.

ولكن هل تحتاج فعلا المحاكم إلى شاهد خبير ليعلم المحلفين ما الذى يفعلونه فى تلك الظروف؟. ففى قضية نيل ضد بيرز كان هناك جدالا أنها فى القضايا التى لعب فيها أدلة التعريف دورا، فإن القضاة دائما يعطون توجيهات للمحلفين بأن يضعوا فى اعتبارهم ما يلى:

١- إعطاء الفرصة لهم لمقابلة المجرمين.
٢- حجم الوقت فيما بين وقت وقوع الجريمة والتعريف الأخير.
٣- مستوى التأكيد الذى يظهره الشهود.
٤- درجة الاهتمام الذى يظهره الشهود.
٥- مدى دقة الصفات المسبقة التى يقدمها المجرم.
٦- الحالة الشعورية للشاهد فى أثناء منظر الجريمة.
٧- هل رأى الشاهد المجرم من قبل.

حيثما توجد الحياة والحرية فى نزاع فإن العدالة تطالب بشئ يفوق المدركات الوجدانية التى تفتقر إلى الأساس التجريبى فإن لم يكن التعليمات القضائية هى الإجابة فإن شهادة الخبير قد تكون هى الحل. وعلى هذا، فإنه بسبب قاعدة البيانات المتغيرة والمعدلة والمختلفة التى تدعم تلك الشهادة، فإن الشاهد الخبير لا بد أن

يكون متحفظا ومحاطا جدا للأمور التى يستعد للشهادة لها وإلى أى مدى يجب أن يستعدوا للحوارات والجمل الشرطية أو الاحتمالية وليس لبعض الأفكار المحددة والفردية. أى دور الخبير الحقيقى هو التعليم وليس الدفاع أو التحيز أو المماثلة.

إن الشهادة المتصلة بذلك سوف توضح المبادئ العامة المرتبطة بالقضية والبيانات التى تعتمد عليها للوصول إلى النتائج ولماذا تستند على تلك البيانات وأخيرا خطوط التعقل المستخدمة للوصول من تلك البيانات إلى النتيجة المقدمة له.

إن كلا من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد وضعوا الخطوط الرئيسة لأدلة التعريف وأى انحراف عن تلك الخطوط الرئيسة أو البروتوكول لا بد أن ترفع فى المحكمة ولا بد أن تكون منطقة شرعية للشاهد الخبير

كما سبق ذكره، من الاهتمامات الرئيسة فى استخدام شهادة الخبير فى بعض القضايا التى تشمل أدلة التعرف هو احتمالية أن تلك الشهادة سوف ترفع من المستوى العام فى التشكك فيما يتصل بتلك الأدلة حيث إنه فى الحقيقة أن تلك الشكوك لا يمكن تعليلها فى حالة معينة. وهناك دراسات تمت مؤخرا والتى بحثت قضية عدم التيقن وبالإضافة لذلك، فإن احتمال أن تلك الشهادة قد ترفع من حساسية المحلفين للعوامل المسببة للتحيز وبذلك عدم الاعتماد على التعريف.

وفى دراسة قام بها ديفين بورت، لقد شاهد ٨٠٠ محلف محاكمة مسجلة على شريط الفيديو والتى اشتملت على معلومات عن إجراءات تعرف الاصطفاف. إن عامل الإيحاء لإجراءات التعريف تغايرت من حيث التحيز الخاطئ عند الاختيار وتحيز فى إعطاء التعليمات (أن يقال لك إن المجرم قد يحضر أو لا يحضر أو لا يقال لك) والتحيز عند التقديم. ولقد وجد الباحثون أن المحلفين كانوا مبدئيا حساسين تجاه التحيز الخاطئ عند الاختيار ولكن لم يتأثروا بالتحيز فى إعطاء التعليمات أو التحيز عند التقديم. إن تقديم شهادة الخبير ساعدت على الحساسية الشديدة للتحيز للتعليمات. ولقد كان هناك دليلاً صغيرًا على أن شهادة الخبير تخلق

اتجاه الشك وعدم التيقن الكلى فى أدلة التعريف وذلك وفقًا لمقاييس الإدانة وإصدار الأحكام.

تنبع أهمية تلك الدراسة من أنها تشير إلى أن شهادة الخبير قد تزيد من حساسية المحلفين للعوامل المؤثرة على شروط التعريف دون الزيادة الشديدة فى الشك والغيبة من قبل المحلفين فى تعريف الشاهد.

وهناك دراسة ثانية قام بها (ليبى). ففى تجربتين قام المحلفون بقراءة مكتوب محاكمة عن جريمة قتل والتى شملت أو لم تشمل وجود شهادة خبير عامة عن ذاكرة شاهد العيان. ولقد قدمت شهادة الخبير أما قبل تقديم الأدلة فى القضية أو بعد تقديم الأدلة فى القضية أن التعليمات النهائية التى يقدمها القاضى للمحلف إما ذكرت أو لم تذكر المحلف بشهادة الخبير. ووجد (ليبي) أن شهادة الخبير قللت من إدراك الذنب والقدرة على تصديق شاهد العيان إذ جاءت بعد تقديم الأدلة ولم يذكرها القاضى. وهذه كانت القضية سواء كانت القضية المطروحة للحكم ضعيفة أو قوية: فإن واقع أن توقيت شهادة الخبير هو أمر شديد الخطورة وهو فى حاجة إلى تدعيم القاضى له وتذكره فى أثناء الجلسة، يساعد على التحكم فى الخوف حيث إن شهادة الخبير بالعيان عندما تقدم قد يكون لها أثر فى زيادة الشكوك فى أدلة شاهد العيان سواء كانت حقيقية أم لا.

إن هاتين الدراستين اللتين تمتا سويًا تشير أن إلى أن إدخال شهادة الخبير لا"تغير" من أحكام المحلفين بصورة كبيرة عن طريق زيادة نسبة الشكوك عنه فى جميع شهادات العيان والتعريف. وأشاروا أيضا إلى أن شهادة الخبير العامة أو الأكثر تحديدًا قد تكون مفيدة فى زيادة شدة الحساسية للنواحى الحرجة للتحيز اعتمادا على توقيتها والمساندة فى أثناء المحاكمة ككل.

مناقشة: مدى الاعتماد على شهادة الأطفال:

لقد كانت شهادة الأطفال مشكلة أمام القانون. وفى إنجلترا وويلز كان من الواضح أنه هناك احتجاج أكبر للتأييد والفهم الواضح لقول الصدق. فمع زيادة

معدلات الجريمة والانفجار الشديد فى قضايا اغتصاب الأطفال حول العالم فقد تغير إدراك فى بعض الدول للطفل الضحية / المجنى عليه. وبدأ الأطفال يطالبون بأن يسمع أصواتهم وأن يصدقهم الناس.

ومع إدراك ذلك الحق للأطفال، فلقد أظهرت الأبحاث أن الأطفال من السهل إيحائهم ويتم دفعهم إلى التأكيد على أشياء يتم بثها بداخلهم أو يتم إيحاءهم بحدوثها عن طريق بروتوكول طرح الأسئلة الاستراتيجية أو الأسئلة تكتيكية ذات طبيعة مغلقة ورائدة.

إن الخبرات فى مجال شهادة الأطفال قد تم مناقشتها فى ذلك الفصل ولهذا فلقد تم مواجهتها بقاعدة بيانات متماسكة ومتكاملة من نتائج الأبحاث. فمن ناحية الأطفال حتى صغار السن، يمكن أن يكون لديهم ذاكرة قوية ودقيقة ويمكن الاعتماد عليه فى عرض الأحداث المؤذية وغير المؤذية ومن ناحية أخرى، كان يجب على الأطفال الإجابة عن بعض الأسئلة التى بدون معنى مثل: أيهما أثقل، الأبيض أم الأحمر؟ وعلى هذا فإن الكبار والصغار أيضا يظهرون الخضوع لتلك الأسئلة والالتزام بالإجابة.

إن الكبار دائما يردون بالإيجاب عندما يتم طرح الأسئلة عليهم فيهم يتذكرون مشاهدة البوينج ٧٤٧ فى التليفزيون هى تصطدم بالمبنى فى أمستردام حيث لم يظهر تعليق على ذلك الفيلم. إن ظاهرة "الذاكرة المفاجئة" المذكورة قد تم عرضها بدون السطر المكتوب الخاصة بحادث سيارة وغرق العبارة إستونيات حيث فقد ٩٠٠ شخصٍ. إن الأبحاث الأخيرة قد أوضحت أن عدد الكبار الذين لا يتذكرون بصورة صحيحة ما رأوه يقل حيث إن طبيعة الأسئلة تتغير من كونها أسئلة غامضة إلى أسئلة إيحائية بدرجة كبيرة ثم تقل درجة الإيحائية وأخيرًا تنعدم.

ولهذا فإنه ليس من العجيب أن تجد فى ذاكرة الطفل أنهم يعتقدون على سبيل المثال أنهم قد تاهوا فى محل ما فى حين أن ذلك لم يحدث أبدًا. وكما سنرى فإن محاولة

تفهم قاعدة البيانات المتناقضة فى الدراسات الخاصة بالطفل يمكن الوصول إليها بالنظر إلى طبيعة الأسئلة وليس بالتركيز على طبيعة المدعى عليه. إن الأطفال لا يختلفون كثيرًا عن الكبار. فمن الواضح أنهم يميلون للإيحائية وسهولة التشكيل والخضوع لمعلومات مضللة والاقتناع بالتغذية المرتدة الكلامية.

إلا أن الكبار لديهم اهتمامات كبيرة بذاكرة الأطفال خاصة الذكريات المؤلمة الصعبة. فهم ليسوا على دراية بمختلف مراحل تطور الذاكرة كيف يؤثر ذلك على درجة الاعتماد ومصداقية استرجاع الذاكرة الحرة أو الاسترجاع بالمفاتيح أو الإدراك أو العرف بسمات الوجه. ولا بد أن يكون المحلفون على دراية بأن ذاكرة الأطفال الأضعف من الكبار تقوم على التجربة التى استخدمت المثيرات المجردة البعيدة عن الذات وعندما تكون المادة مجردة ومتلائمة مع السن، فإن ذكريات الأطفال قد تكون جيدة جدًّا.

وعلى العكس فإن المحلفين أيضًا فى حاجة لأن يعرفوا أن الأطفال يمكن إيحاؤهم بسهولة بأن مراقبة المصدر (التعريف الصحيح لمصدر تلك الذكريات) يكون أضعف فى الصغار منه فى الكبار وأن هذين العاملين يمكن أن يجتمعا معا ليعطيا شهادة شاذة.

إن النظرة الداخلية الرئيسة فى الشهادة القضائية والذى يشمل الأطفال هى أن القضية الرئيسة هى ذاكرة الطفل ولكنها سياسة وتكتيك الاستجواب والتى أدت إلى تقديم الشهادة. إن أنظمة العدالة الجنائية فى بعض الدول قد أدركت أهمية الاستجواب الملائم للطفل الشاهد / الضحية إلى حد أن الخطوط الرئيسة قد تم إصدارها.

فى حين أنه يوجد خطوط رئيسة، فإن الانحراف الشديد عنها قد تؤدى إلى قضايا لا يجوز فيها النقض أو الاستئناف. إن تلك الخطوط الرئيسة تعتبر ملخصًا لأفضل الطرق لممارسة المحادثة وهى مصممة للتأكيد على الشهادة الموثوق فيها من الأطفال أو الكبار الضعاف الشخصية.

قضايا الانتهاك الجنسى للأطفال : (CSA)

لقد رأينا من خلال بعض مواقف الشهادة "اليومية" أن الاعتماد على بعض من شهادة الأطفال تعتبر مصدرًا للمشكلات. وقد يكون الأمر أشد تعقيدًا عندما يدعى الطفل حدوث الانتهاك الجنسى. ففى أشد قضايا الانتهاك الجنسى للأطفال (CSA) هناك نوعيات مختلفة من الخبراء ومجموعات مختلفة من البيانات ونقطة بدء مختلفة والتى تعكس مختلف افتراضات ونظريات الخبراء.

ويقول بر لنير، شهادة الخبير تعتبر ضرورية فى بعض القضايا حيث إن باحثين عن الحقيقة لديهم معلومات قليلة عن طبيعة (CSA) ويتشككون فى أمر ذلك الانتهاك. وبمعنى آخر. فإن المعيار السائد هو السلبية فيما يتصل بمصداقية شهادة الأطفال فى بعض الأمور.

ولكى نستبعد ذلك التحيز السلبى فلقد افترض الباحثون الأمريكيون أنه يمكن تقديم واحد من شهادة الخبير ومن إحدى هذه النوعيات ما يطلق عليه شهادة الإطار الاجتماعى. إن تلك النوعية من الشهادة تعطيك الإطار العام أو سياق الخلفية القائم على استنتاجات من البحث النفسى المعد لأخطار المحلفين بأشياء لم يكونوا على علم من قبل وعدم الإساءة إليهم بآرائهم الخاطئة والشائعة فيما يتصل بطبيعة الانتهاك الجنسى ورد فعل الضحايا وكيفية تأثير المواقف الصعبة المريرة على الذاكرة. وهناك نوعية أخرى من الشهادة، دائما يشار إليها على أنها شهادة الوجودية هى عندما يقوم الخبير بإبداء رأيه فى الطفل الذى يرفع قضية إذا ما كان فعلا تم اغتصابه أو أنه يعرض الصفات المشتركة المجودة فى الأطفال المغتصبين.

إن جميع الدول وسلطات التحكيم تهتم بموضوع تجاوز أو تطاول الخبراء فى "القضايا الكلية" على الرغم من وجود اختلافات فيما يتصل بالشىء المسموح به. ففى الولايات المتحدة ، من الناحية القانونية فإن شهادة الإطار الاجتماعى دائما

يسمح بها: والشهادة الوجودية دائما لا يسمح بها حيث إنها تعليق مباشر عل المصداقية .

ومن الناحية العلمية، فإن شهادة الوجودية يسبب وجود اهتمامات لدى علماء النفس التجريبيين حيث إن العديد من الباحثين يؤكدون على أن البيانات التى تدعم تلك الشهادة هى بيانات غير علمية وهى ضعيفة من ناحية القياس النفسى وهى تقوم على الأفكار السلبية بدلا من الوقائع الإيجابية. وكما ذكر (بر لنير) لا يوجد أى دليل تجريبى على أن الشخص الإكلينيكى دائما يصل لنفس النتائج التى يعتمد عليها من مجموعة البيانات المماثلة. وبالفعل فإن (ماك أنولتى) يؤكد على أن الأسس العلمية لأفكار الخبير ذات الطبيعة الوجودية الخاصة بالانتهاك الجسدى قد لا تكون ذات فاعلية ولا يعتمد عليها عند التقدم بالقضية أمام المحكمة.

وهناك افتقار إلى التأييد العلمى لمفهوم رد الفعل العالمى أو الفريد لأعراض الانتهاك الجسدى للأطفال : على سبيل المثال، لم يجد (كيندال ووليمز) أى أعراض ظاهرة فى أكثر من نصف الأطفال المغتصبين . بالإضافة لذلك ، فإن الأعراض المتواجدة بصفه دائمة فى الأطفال المغتصبين (القلق والإحباط والتقليل من الشهقة بالنفس) تتواجد أيضًا فى الأطفال غير المغتصبين وبذلك يكون لديهم نفس الأعراض مثل (CSA) . ويمكن التنبؤ بذلك أيضا من الاعتبارات القائمة على ذلك الأساس ـ أى التردد الطبيعى لحالات الضغط والإحباط والقلق أى فى عامة الناس.

حيث إن (CSA) لها جوانب متعددة ومختلفة فى الطبيعة والكثافة وفترات الوقت وتعدد المرات، فإنها ليس من العجيب أن العديد من النماذج وقوائم الفحص المرتبطة بها قد تم تطويرها. وواحدة منها هى منظمة تأقلم الطفل المغتصب ولكنها لا تعتبر نظرية علمية مقبولة طبيًّا. وهناك منظمة انتهاك الأطفال واضطرابات القلق. ولقد أشار (فيشر) أن كل هذا هو نماذج قائمة على أعراض مأخوذة من

سياق طبى لم يتم اختباره علميًّا ليكون أساسًا للتشخيص سواء فى حالة حدوث (CSA) أم لا. وكما ذكر (فيشر) أن الدراسات التجريبية التى قامت باختبار مدى صحة قوائم الفحص القائمة على تلك النماذج النظرية كانت قليلة جدا. ولقد أكد (سوميت) أن (CSAAS) هى فكرة إكلينيكية وليست أداة علمية وأن علاقة السبب والمسبب فيما بين العوامل نفسها والانتهاك الفعلى هى غامضة بوجه عام.

وعلى ضوء القضية النهائية، فإن أقصى ما يمكن للخبير قوله بعد قيامه بفحص سلوك الطفل وفقًا لقوائم فحص المنظومات المتعددة هو أن الأدلة"تتوافق مع" أو "تشير إلى" حدوث (CSA).

وهذا قد يكون مرضيًّا من الناحية القانونية ولكن ذلك لا يرضى العلماء حيث إن تلك الجمل تميل إلى العمل الضمنى وهو الأشياء التى لا يقوم بها المدلول والدلالة. وفى حين أن علم الجمل يتجنب بوضوح التعليق على القضية النهائية فهى مخصصة لأن تعطى انطباعًا على تتبع (CSA) وهى غير مضمونة من قبل الأحداث.

فى الولايات المحددة فإن الشهادة الوجودية والقاسمة على الأعراض تبدو أنها أكثر قبولا عندما تستخدم فى إثبات بطلان قضية الدفاع. ولهذا فعندما يظهر الدفاع فإن:

(١) الطفل المدعى اغتصابه لا يظهر سلوكيات ومشاعر يظن بوجه عام أنها تصحب الطفل المغتصب.

(٢) ولهذا فإن الطفل لم يتم اغتصابه.

(٣) والمدعى عليه برىء. وبهذا فإن الشهادة الوجودية يمكن أن تقدم لتأييد الادعاء بالانتهاك.

فى حين أن قوائم فحص الأعراض هى من أكثر نماذج الأدلة السائدة والتى يقدمها الخبراء فى الشهادة الوجودية، فلقد استخدمت تقنيات أخرى ولكن لا زالت محل فحص علمى: على سبيل المثال: العرائس الصحيحة فى التشريح (ACD)

يعانى مما يطلق علية (فيشر) مشكلة التفريق المحدد: فإن كلا من الطفل المنتهك وغير المنتهك يظهرون الناحية الجنسية خلال فترة لعب العرائس. بالإضافة لذلك، بسبب القصور فى القياس المترى النفسى لأدلة الاعتمادية وصلاحية (ACD)، فإن استخدامها لا يعتبر أنه تقييم فعال لوجود الانتهاك الجنسى.

وهناك تكنيك مختلف تماما يؤثر على المحتويات الكلامية للأطفال هى "تحليل قائمة الصلاحية" (SVA) يعبر أنه وسيلة معيارية سارية وفعاله ويمكن الاعتماد عليها لتقييم مصداقية ادعاءات الأطفال بالانتهاك الجنسى.

فإن (SVA) بصفة عامة وتحليل المحتوى القائم على المعايير (CBCA) على وجه الخصوص قد خضعت للاختبارات التجريبية. وعلى هذا فإن الشكوك الخاصة بمدى المصداقية للمعدل الداخلى يثير أسئلة حول مدى الاعتماد على المقياس النفسى والاستخدام الملى لتلك التقنية للتأكد من ادعاءات ومزاعم الانتهاك الجنسى. وبالفعل فإن (فيرجى) بعد أن قام بمراجعة كيفية للـ ٣٧ دراسة الأولى فى (CBCA) استنتج:"أن تقديرات (SVA) ليست دقيقة بالقدر الكافى لكى يعترف بها على أنها أدلة علمية خبيرة فى المحاكم الجنائية" . وفى دراسة أخرى حيث كان هناك اتجاها كميا، استنتج نفس الباحث قائلا " لم ننجح فى أن نصل إلى المبادئ النظرية التى يقوم عليها نتائج CBCA ..... عدم وجود أساس نظرى .... يجعل من الصعب أن نصل إلى إمكانات ومحددات الأداة؟؟

وبهذا فإنها يبدو أن أكثر الأدلة وجودية تفتقر إلى أساسات نفسية قائمة على التجربة. وأكد (فيشر) على أن الشاهد الخبير لا بد أن يتجنب استخدام التقنيات الإكلينيكية غير الوجودية لتقييم أعراض(CSA) لا بد إلا يدمج الخبير بين التحكيم الإكلينيكى والوقائع العلمية وبذلك فهو يتحول من المعلم إلى محام أو مدافع.

ما مدى فاعلية شهادة الخبير فى قضايا CSN ؟

ولقد نظر كرولى إلى آثار نوعية شهادة الإطار الاجتماعى. وهم يقدمون محاميًا

بشريط الفيديو لمحاكمة حيث قام الخبير بالإدلاء بشهادته عن الكشف المتأخر والذاكرة والإيحاء ومراقبة الوقائع . إن المحلفين الذين استمعوا للخبير وهو يدلى بشهادته قدروا شاهد الطفل على أنه أعلى من حيث قدرة الذاكرة ومراقبة الحقيقة ومقاومة الإيحاء ولهذا فهو لا يرتبط بالحكم ويقام (كوافيرا) بعمل دراسة حيث قدم مشاركين فى محاكمة لمدة ثلاث ساعات ونصف على شريط فيديو تحاكى محاكمة الانتهاك الجنسى للأطفال. حيث إن الطفل المغتصب كان يقوم بدورة ممثلة ذات ٨ سنوات أو ٤ سنة وقاموا بمقارنة آثار.

(١) شهادة الإطار الاجتماعى.

(٢) الشهادة الوجودية والتى تم تمثيلها بشكل يماثل المحاكمة الحقيقية.

(٣) شهادة شخص عادى. إن مادة الخبير كانت تهتم بالمجموعة الأساسية لردود أفعال الضحايا للانتهاك الجنسى ولدى الأطفال الصغار القصور المستمر فى المعلومات للتوصل بشكل فعال عن خبراتهم السابقة فى الاغتصاب بسب أعمارهم. ووجدوا أن شهادة شخص عادى قد يؤدى إلى معدل إدانة أكبر للمدعى عليه إذا كان الشاهد لدية ١٤ سنه أكثر منه لو كان لديه (٨) سنوات. وعلى هذا فإن عمر الشاهد لا يؤثر على معدل الإدانة إذا تم تقدم للشهادة رجل خبير. واستنتج الباحثون أن جميع حالات شهادة الخبير عامة وخاصة تساعد على تصحيح إدراك المحلفين لردود أفعال السلوك أمام الاغتصاب من جانب الأطفال الصغار بالمقارنة بعدم وجود خبير فى أثناء الإدلاء بالشهادة .

ومن خلال تلك الدراسات يمكن أن نستنتج أن شهادة الخبير من نوعية الإطار الاجتماعى والوجودى قد يؤثر على وظيفة التعليم عن طريق تصحيح المدركات الخاطئة وقد يدرك المحلفون أن هناك مثل ذلك القلق والتردد والوضوح فى الصفات فى الأطفال المغتصبين.

دراسة حالة

قضية ضد ميكالس ١٩٩٣

القضية : الانتهاك الجنسى للأطفال. حضانة واى – نيوجيرسى

الخبير : إيلين تريساسى

دور الخبير :شهادة وجودية

فى عام ١٩٨٨ م أدلت تريساسى بشهادتها التى تحتوى على كل من :

معلومات كخلفية عن الموضوع (شهادة السياق الاجتماعى) ومقولات الأطفال المحددة (شهادة وجودية) . وبناء على تحليل لمحادثات وسلوك ما قبل المحاكمة الذى قام بشرحه أقارب هؤلاء الأطفال بالإضافة إلى شهادة الأطفال والسلوك كان يتفق مع سلوك الانتهاك الجنسى للأطفال.

واستكملت تعريفها بـ "يتفق مع "على أنه" يرتبط ارتباطًا وثيقًا يصل إلى ٦ ،٠ بالقيمة العددية والاحتمالات " فلقد اتهم المحلف ميكالاس باغتصاب ١٩ طفلا.

وفى عام ١٩٩٣ م حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء ذلك الحكم وذلك على أساس أن " شهادة تريساس لم تحتو أى شىء سوى الشهادة الوجودية كدليل على إجرام المدعى عليه " وذلك الحكم الجديد الصادر كان بناء على أنه فى حين أن الشاهد الخبير يمكنه شرح أى أعراض تظهر على الضحايا الاغتصاب لمساعدة المحلفين فى تقييم بعض أدلة الدفاع المحددة إلا أنهم لا يمكن أن يؤكدوا على حدوث ذلك الانتهاك .

مناقشة : استعادة الذكريات

لقد أشار سكاكتير إلى أن مجادلة استعادة الذاكرة هى أكثر المعارك منافسة وحماسة والتى تتم فيما يتقبل بطبيعة الذاكرة الإنسانية وهى اشتملت على اصطدامات بين:

المثل: مثل تلك التى بين الإكلينيكيين والتجريبيين. وعلى هذا فإن الجدال لا يعتبر أنه فى نطاق محدود بل إنه لمس حياة الآلاف من الأسر حول العالم والمشاعر الإنسانية بشكل كبير.

وبالتالى فإن المناظرة حول الذاكرة الخاطئة تتأثر بالناحية العاطفية والقسوة والتى تولد المزيد من الحرارة أكثر من الكهرباء وأساسا فإن القضايا الأساسية تبدو بسيطة: الصدق فى الذاكرة الإنسانية والذاكرة والإيحاء والصدمات والنسيان والتشتيت والدقة . وفى الواقع فإن كل من القضايا السابق ذكرها تأتى على رأس جبل من الثلج الكبير جدا العائم فى محيط من الجهل .

ونحن نعلم أن الانتهاك الجنسى للأطفال هو مشكلة واضحة فى المجتمع : ٥٪ ـ ٣٣٪ من الفتيات ـ ٣٠٪ من الأولاد. أن تقدير الذكريات المكبوتة يتراوح بين ٢٠ ٪ ـ ٤٠٪ فى عينة من الكبار الذين يشتكون من ذلك الانتهاك. ونحن نعلم أن الذكريات المؤلمة تكون فى بعض الطرق بحيث إنها تختلف عن الذكريات المعتادة.

ونحن نعلم أن عوامل التفكك والتفرق يمكن أن تستخدم بطريقة وقائية دفاعية والتى تؤدى إلى فقدان الذاكرة والتى قد يستعيدها مؤخرًا. ولكننا نعلم أيضا أن الذاكرة قد يعتمد عليها أولاد يعتمد عليها بشكل كبير وقد تتغير عن طريق الإيحاء أو المناقشة أو عدم وجود معلومات دقيقة .

إذا انتقلنا من الأشياء المعروفة إلى الأشياء المزعجة غير المعروفة فنحن نتحرك من الوقائع الإيجابية إلى التداخلات السلبية . وكمثال لذلك فنحن نعلم أن الخبرات المؤلمة ممكن تكويدها بصورة تختلف عن الذكريات غير المؤلمة. وذلك لكونها ذاكرة حية ومتكاملة بصورة أكبر من الذكريات المعتادة. وعلى هذا فإنه فى حين أنه يوجد محاوله لإدراج CSA تحت مظلة الـ BTSD حيث إن اضطرابات الضغط ما قبل الالتزامات يتصف بفلاش باك، فى حين أن الذكريات التى يتم استعادتها عن الانتهاك الجنسى يتصف بعدم تذكر أى شىء، حتى يتم استعاده الذاكرة. لماذا يعتبر

كل من نوعى الذكريات المؤلمة يعملان بصورة مختلفة؟ فلا بد أن نعترف بأننا لا نعلم.

أخذ فى الاعتبار بأنه لا يوجد طريقة صالحة للتفريق بين الذاكرة الحقيقية والذاكرة الوهمية وأن وجود الذاكرة الحقيقة ومدى دقتها تكون واضحة جدًّا، ولا بد أن نستنتج أيضًا إننا لا نعلم كيفية التأكد من الذاكرة فى حالة غياب التأكيدات الخارجية.

وعلى وجه الخصوص من خلال الذاكرة المستعادة لا بد أن نقبل الإدماج بين العميل والطبيب الذى يعمل وفقًا للنظريات والتى تحتمل معها الذكريات "الخاطئة" أو "المستعادة" لكن هل يمكن إيهام الشخص لكى يصدق أنه تم اغتصابه فى حين أنه فى الحقيقة لم يحدث ذلك؟

ولكن ماذا عن دراسات الحالة الموثقة عن استعادة الذاكرة ؟ هل هى بالفعل تشهد بواقع الأحداث ؟ فى الحقيقة ليس بالضبط . إن العلاجية العلمية فى تلك الحالات حولها منازعات كثيرة. فإن عرض ذكريات السعادة الحقيقة تتطلب وجود أدلة على حدوث ذلك الانتهاك، النسيان الوقتى للواقع تم الاستعادة للذاكرة فيما بعد للوقائع وذلك فى حالة غياب أى طريقة أخرى للحصول على معلومات عن الشخص المغتصب.

ولقد أشار (رايت) إلى مجموعة من المعايير تعتبر أساسًا لـ ١٠١ حالة جمعها (شايت) وللتأكد من الإدخال فى أرشيف شايت فلا بد أن تتصف بالتأكيد القوى مثل الاعتراف والإقرار بالذنب وإقرارات ذاتية ، وشهادة أى شهود آخرين أو أى أدلة واضحة أخرى على الأحداث. أن الحكم بالإدانة تضن أيضًا الإدماج ولكن بالطبع هناك عوامل أخرى تلعب دورًا مهمًّا فى إصدار ذلك القرار.

ولكى نوضح ذلك الجدال سوف نركز على حالة ظهرت فى مقالات (شيت) و(سكولير) وتلك القضية من الواضح أنها أفضل الأمثلة وأكثرها وضوحًا

لاستعادة الذاكرة. وقام (كروين) بعمل حوار مع (جين) عندما كان عمرها ست سنوات. وفى ذلك الوقت كانت الطفلة تمر بتغيرات بيولوجية حيث إن والديها قد حدث بينهما الطلاق ودخل الوالدان فى منازعة قاسية على حضانة الطفلة وكانت جين تعيش مع والدتها وقد ادعى والد جين وزوجة والدها أن والدة جين انتهكتها جنسيًّا وجسديًّا وكان يجب على كروين أن تقيم تلك الادعاءات. وفى الحوارات الثلاثة المسجلة على شرائط الفيديو قالت (جين) لـ (كروين) أن والدتها "أمها كانت تحك المهبل عندما تحميها فى الحمام" وأن أمها قد حرقت قدميها وقد استنجدت (كروين) إنه بالفعل قد حدث انتهاك جنسى وجسدى للبنت وتم منح الحضانة إلى الأب . وبعد مرور إحدى عشر عاما قامت (كروين) بعمل حوار مرة أخرى مع (جين) والتى يبدو عليها أنها أحبطت تلك الذكريات بداخلها. وعندما أظهرت لها شرائط الفيديو السابقة بدأت تتذكر كيف أن والدتها كانت تتعدى عليها جنسيًّا.

ولا يوجد فى تلك الحالة أساسًا أى أدلة مؤكدة خارجية على الانتهاك الجنسى. إن تقييم (كروين) يعتبر أنه تأكيد. وطالما أن ذلك التقييم يفتقر إلى الاعتمادية والصلاحية والإيجابية الذى يقوم عليها الادعاء العلمى، فإن التقييم هو مجرد فكرة وليس واقع. وهو مجرد حكم إكلنيكى سلبى. وقال لوفتس: إن التقييم الإكلينكى للادعاء بالانتهاك بوجه عام ليس لديه المؤشرات المرغوب فيها لإمكانية الاعتماد عليه لكى نضع نظريات علمية مؤكدة.

أمام حائط الجهل هذا بدأ بعض علماء النفس التجريبيين المحاولة فى الوصول إلى النواحى العلمية والمنطقية للمجادلات حول استعادة الذاكرة. ومن الناحية المنطقية ففى حالة استعادة الذاكرة لكى يكون لها مصداقية لا بد أن تكون ذاكرة أصلية وحقيقية والتى قد فقدت ثم تم استعادتها مرة أخرى. وهناك هجوم من قبل علماء نفس الإدراك التشككى هو التساؤل حول حقيقة النسيان الفعلى للذكريات التى تم استعادتها مؤخرًا. إن الدراسة التى قام بها (ميرك لبيك) هو دراسة معلوماتية.

ولقد بدأوا بالمشاركين الذين سبق طرح الأسئلة عليهم لاستعادة جميع ذكريات الطفولة التى يستطيعون أن يتذكروها. وفى المرحلة التالية، بعد ساعة واحدة أو يومين بعد مرحلة التذكر الصريحة تلك، تم طرح أسئلة على المشاركين إذا كانوا يتذكرون بعض الأحداث الماضية الآن. وتلك الأحداث تشمل الأحداث التى تذكروها فى المرحلة الأولى وأى أحداث سابقة لم يتم تذكرها. فإن العديد من المشاركين أقروا بأنهم لم يتذكروا الأحداث التى حدثت فى السنين الماضية. على الرغم من أنهم كانوا يتذكرونها منذ ساعة واحدة أو منذ يومين.

والمثير للنظر أن (ماركيل باك) استمر فى إجراء نفس التجربة مع المشاركين فى التجربة الذين لديهم إما ذكريات "مستمرة" أو "مستعادة" لـ CSA. ووجد أن هؤلاء الذين لديهم ذكريات مسترجعة عن CSA هم أكثر احتمالًا لنسيان تذكر الأحداث الأخيرة التى يتم استعادتها أكثر من الذاكرة "المستمرة" للمشاركين. وإذا كان الحال هكذا حيث إن الأشخاص الذين يشهدون على استعادة الذاكرة ينسون ما قد تذكروه بسرعة أكبر من هؤلاء الذين يتذكرون أحداث CSA بصفة مستمرة. وبهذا فإن المجادلة حول الذاكرة المستعادة يسقط. أو جزء منه.

وقال (زيدك) أن الاتجاه لمجادلة الذاكرة المستعادة من وجهة نظر الذاكرة العلمية البحتة هو اتجاه عقيم وبه قصور. وذلك الاتجاه ـ الذى يركز على عمليات الذاكرة فقط ـ يميل إلى معاملة الشخص المنتهك على أنه سياق اجتماعى كخلفية أكثر من كونه أحد المكونات المركزية لفهم الأعراض والحالات المماثلة. وهذا يضع مقارنة بين التجريبيين والإكلينكيين (الأبحاث مع محللى النفس). وقال الأطباء إن استخدام الوسائل غير السياقية (التجارب) للتحرى عن عمليات غير السياقية (الذاكرة) لا يمكن أن تعطى أنواعًا من الرؤى الضرورية لفهم أكثر النواحى تعقيدًا من الذاكرة (المستعادة).

ولقد قابلنا تلك المواجهة من قبل فى المجادلات حول الاعتماد على شهادة

الأطفال وتصديقها. بين هؤلاء الذين يعالجون المشكلة (الإكلينكى) وهؤلاء الذين يدرسون المشكلة (الباحث التجريبي) وأساسًا هناك اختلاف فى التوجيه. إن المعالجين لا يسعون إلى الحقيقة الإيجابية البسيطة. فى حين أن الباحثين يقومون بذلك. إن المعالجين يهتمون بمدى صدق الذكريات السريعة وأيضًا الباحثون يهتمون بذلك. إن المعالجين يأخذون الذكريات على أنها معطيات ويتساءلون عن آثار تلك الذكريات أما الباحثون يتساءلون إذا كانت الذاكرة حقيقة أم لا؟ إن القانون والعدالة تتطلب أن تكون على علم بحقيقة الأمر فى أى موضوع هل الانتهاك قد حدث بالفعل؟ هل للضحية ذاكرة حقيقية ودقيقة عن واقعة الانتهاك والتى يمكن استخدامها كدليل قوى على حدوثها؟ هل يمكن أن تنسى تلك الذاكرة ثم استعادتها مرة أخرى؟ وحيث إن حياة المدعى عليه أو حريته أو سمعته فى مخاطرة ويريد القانون الحصول على إجابات لتلك الأسئلة.

ما دور الشاهد الخبير الذى يحضر تلك القضايا؟ من الواضح أن الدور يكون دورًا معقدًا. وقد يطالب الإكلينكى بتقديم فكرة عن احتمالية أن تكون الذكريات المستعادة صحيحة بالفعل، وقد تصل إليها فى بعض الجمل مثل "متكامل مع" ولكننا نرى بالفعل أن تلك الجمل تحاول أن تعمل بواسطة الأنحاء التى لا تتم بصورة مباشرة فى قاعة المحكمة. فإذا كان الخبير تجريبى يمكن أن نطلب منه أن يعلم المحلفين الآليات المحتملة لحدوث الذاكرة المستعادة أو استعادة الذاكرة المفقودة.

وبناء على مراجعتهم للأبحاث الحالية، يقول (رايت) أولًا إن الذكريات المستعادة التى يتم تذكرها حديثًا عن ذكرى مؤلمة حدثت فى الماضى قد تكون أحيانًا دقيقة وأحيانًا غير دقيقة وأحيانًا ممتزجة وثانيًا، فإن العديد من الأشياء التى يتذكرها وقد تكون مؤكدة أو غير مؤكدة وثالثًا، بسبب النقطتان السابقتان، فإن تقارير الذكرى المؤلمة القائمة على الذكريات المستعادة لا يمكن الاعتماد عليها بالقدر الكافى لكى تكون الأساس الوحيد للقرارات القانونية.

إن الطريق للأمام فى ذلك المجال الخاص بشهادة الخبير قد تكون تلك التى اقترحها (بروين) فى مناقشتهم حول الإحباط. أى الطريقة المفتوحة للذكريات المستعادة. وقالوا بأنه قد يكون هناك حوار بين الإكلينكى والتجريبى. ولقد اتفق الأطراف على قبول التفسيرات العرضية والتفسيرات الموجهة التى لها قيمة مساوية فى فهم السلوك الإنسانى. وهم يقبلون بأن البيانات التى يقومون بتقديمها فى تكون مختلفة إلا أن كلاهما يمكن اعتبارها أنها ذات قيمة مساوية فى فهم الحالات العقلية. فإذا حدث ذلك الحوار فإن النظرة العنيفة للأشياء "العلمية" يمكن تعريضها ويمكن فهم ظاهرة استعادة الذاكرة بشكل أسرع. وبذلك يكون الشاهد الخبير أساسًا قويًّا لتقديم الشهادة.

ما الذى يمكن أن يقوله الشاهد الخبير للمحكمة؟

حتى يومنا هذا، لقد أشرنا إلى أن الشاهد الخبير لديه دورًا فعالًا فى مساعدة المحكمة للوصول للأحكام.

وعلى هذا، فإن الاستعداد والانفتاح للخبراء الذين يشهدون على العمليات الإنسانية العادية لم يتم اكتسابها وهو أكثر وجودًا فى بعض الأحكام على سبيل المثال فى الولايات المتحدة أكثر من غيرها مثل المملكة المتحدة. وفى أيامنا تلك فإن الخبراء الذين يقدمون الشهادة فى مجالات الحالات غير الطبيعية مثل التلف الذهنى والتشوش الذهنى يتم الترحيب بهم فى المحاكم المدنية والجنائية حيث إن طبيعة بعض الأمور مثل إصابات الرأس من الداخل لا تدخل ضمن المعرفة العامة وخبرات المحلفين. وهكذا فإن التشوش الذهنى الذى يؤدى إلى الإيحاء بشكل كبير مع جميع المواصفات المؤيدة فى مستندات بشكل جيد، تخرج بعيدًا عن كفاءة المحلفين. ولهذا فإن شهادة الخبير قد سمع بها فى المحكمة فى المملكة المتحدة وفى بعض البلاد الغربية للقانون السائد وكذلك أيضًا فى المملكة المتحدة، حيث أنه من الملاحظ أن تلك الشهادة يمكن أن تعلم المحلف أو المحكمة وتعرفه بنتائج تلك الظروف ويساعدوهم فى اتخاذ قراراتهم.

إن تلك المجالات بوجه عام غير مثيرة للجدال فى غالبية المحاكمات. وعلى هذا فإن الموافقة على الأخيرة أدلة الخبير فى تلك المجالات والتى تم مناقشتها فى ذلك الفصل قد تم اعتبارها بشكل تقليدى على أنها تقع وفقًا لاختيار المحلفين وخاصة فى المملكة المتحدة. إن شهادة الخبير فيما يطلق عليه حالة العقل الطبيعية قد تم وضعها لزيادة وعى المحلفين بالأمور التى لم يتم وضعها فى الاعتبار وذلك لتصحيح الاقتراحات والمفاهيم السابقة الخاطئة، وبذلك يسمح لهم للوصول إلى قرارات أفضل وبذلك فهو يخدم العدالة بصورة أفضل. وهذه أدوار حقيقية لشهادة الخبير فى تلك الحالات.

وبجانب الجدال حول علم النفس والقانون عن مدى صلاحية علماء النفس كخبراء فى المحاكم القانونية؟ فإن علماء النفس كانوا يتجادلون فيما بينهم إذا كان ذلك الدور ملائمًا بالفعل مع العلم بحالة المعرفة النفسية. إن الجدال الداخلى قد ظهر على السطح بصفة مؤقتة فى بعض القضايا الخاصة فى بعض الجرائد الرائدة مثل: "السلوك القانونى والإنساني" "علماء النفس الأمريكيين" "أدلة الخبير". إن تلك المجادلات العامة كان لـديها آثار إيجابية جدًّا على مدى جودة الأبحاث الجنائية.

إن معارض شهادة الخبير التجريبى النفسى يجادلون بصفة مستمرة على أن تلك الشهادة هى أفضل من الحس العام ويثبت على أنه واقع علمى. وأكثر من ذلك فإن العديد من الدراسات قد أظهرت أن معرفة خبراء شهادة العيان تختلف بصورة واضحة عن الآراء التى تابعها المحلفين والعاملين فى مجال القانون ولقد كان ذلك واضحًا فى كندا والولايات المتحدة وأستراليا والمملكة المتحدة.

وعلى هذا فإنه يوجد الكثير من الأصوات المعارضة لذلك الاستنتاج ولقد وصل (أبسن) إلى نقطة مهمة وهى أن جميع المسوحات التى تمت على الخبراء وغير الخبراء ولكنهم مشاركون قانونيون والتماسك الواضح لوجهات نظر الخبراء وعدم

توافقهم مع غير الخبراء وقد يمكن التغلب عليه إذا كانت المسوحات لديها فرصة لكى تقول "لا أعلم". وهذه هى النقطة الأساسية: إن غالبية النتائج غير متماسكة ولا يمكن تطبيقها وغير صالحة وذلك لأن الإجراءات التجريبية أو المقاييس المستخدمة فى دراسة مختلف العلاقات لا ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالإجراءات القانونية وبعض النتائج المعينة يثبت صحتها بالإضافة لذلك، فهم يقولون: إن تلك المعرفة الخاصة بالذاكرة هى معرفة معقدة جدًا لدرجة أن التقديم الواضح والصريح لتلك المعلومات أمام المحكمة لا تساعد سوى على إحداث الارتباك بدلًا من مساعدة المحلفين فى عملية اتخاذ القرار. ويتجادل الكتاب أيضًا على أن أدلة الخبير قد تم الاعتراف بها حيث إن المحكمة يتم تضليلها فيما يتصل بمدى صلاحية وتماسك وشمول ذلك البحث نتيجة قصور النظام القانونى فى فهم كل شىء عن الطبيعة العلمية وأيضًا بسبب أن الباحثين كانوا يبالغون فى الثقة فى خبراتهم الخاصة.

فى حين أن كليفورد قد أنفقوا على نطاق واسع ولكنهم اختلفوا على بعض التأكيدات مشيرًا إلى أن عددًا كبيرًا من النتائج قد تم الإشارة إليها والذى حاول الخبراء أن يقدموا عنها شهادة متماسكة يمكن الاعتماد عليها.

إن القصور فى تماسك الأدلة لا يزال موجودًا حتى يومنا هذا. إن التبرئة على أساس (DNA) يوضح وجود وسائل خاطئة فى إصدار الأحكام وأن العديد من تلك القضايا تشمل إقرارات أو تعريفات خاطئة لشاهد العيان. إن العديد من علماء النفس يعتقدون أنهم يعرفون سبب حدوث تلك الأخطاء ويستعدون للشهادة على الأشياء التى يعرفونها. وبعض علماء النفس الآخرين يعتقدون أنهم يعرفون بوجه عام سبب حدوث الأخطاء ولكن ليس فى حالات خاصة ولهذا فهم غير مستعدين للشهادة فى قضية معينة. وبعض الأشخاص يعتقدون أن رفع القضايا أمام وسائل الإعلام والتى سيتعرض لها المحلفين المستقبلين طريق التقدم للأمام. والبعض الآخر يعتقد أن التركيز على متغيرات النظام قد تساعد بصورة أفضل فى عملية اتخاذ القرارات القضائية. فى حين أن البعض الآخر يشعر أنه عندما يلعب دور الشاهد

الخبير يكون بذلك دورًا مباشرًا جدًّا وركزت على طرق خدمة العدالة. إن الكثير من الناس اتفقوا على أن طرق الاتصال بين القانون وعلم النفس لا بد من تنميتها والتشجيع عليها. إن تعليم الأشخاص العاملين بالقضاء وعلماء النفس الطرق القانونية لا بد أن يستمر ويتم التوسع فيه.

وقد بدأ القانون أن يدرك الآن شيئًا فشيئًا أن معتقدات ومفاهيم المحلفين فى العديد من الحالات يمكن تضليلها والتسبب فى شعورهم بالتحيز وغير قائمين بالفحص وبصراحة قد تكون أحكامهم خاطئة. ونظرًا لاكتشاف تقصيرهم إذن ولكى تسود العدالة فإن تلك المفاهيم الخاطئة والأحكام المضللة لا بد أن يتم تعريفها فى المحاكمة ولا بد أن يتواجد الخبراء بصورة فعالة أكثر لتعريف المحلفين بنقاط أخطائهم.

ولكن لا يجب أن يوضع الحكام فى موقع أفضل لتعليم المحلفين فيما يتصل بالمفاهيم الخاطئة التى قد يتبعها المحلفين فيما يتصل بالعمليات الإنسانية والأساسية والإقناع الاجتماعى المتداخل وأثار السياق على الأداء والسلوك؟ إن تحكيم (ديوبيرت) يضع القاضى فى صورة (حارس البوابة) لقبول الشهادة العلمية وغير العلمية. وبالفعل فإنهم يطلبون من القاضى أن يفكر مثل العلماء لكى يمنع العلوم غير المرغوب فيها ولكن السماح للعلوم المعتمد عليها بأن يكون ساريًا فى المحكمة. ولكن هل يكون القاضى قادرًا على ذلك المستوى من التحيز؟ وفى حين أنهم على درجة عالية من التعليم فإنه لا يتوقع أن يكون فى مقدمة المعلومات العلمية والمنهجية.

ولهذا فإنه قبل المحاكمة؟ فإن القاضى يوضع فى موقف مستحيل. وفى مسح قام به (دايد) على القضاة الأمريكان وجد أنهم لم يفهموا ولم يطبقوا الخطوط الرئيسة الفنية الخاصة بـ (دابرت). وماذا عن المحاكمة وما يدور فيها؟ فى كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كان هناك تركيزًا أكبر على توجيهات القاضى للمحلفين

فيما يتصل بالنواحى الأساسية للقضية التى يتم التحكيم فيها. ولهذا، على سبيل المثال، فإنه من المفترض أن تعليمات القضاة للمحلفين بخصوص مخاطر أدلة التعريف وعلى وجه التحديد مؤشرات التعريف المعتمد عليها تعتبر أنها كافية لتعريف المحلفين بالقضايا الخاصة بالأدلة الضعيفة. إلا أننا نعلم من الأبحاث التى تمت فى الولايات المتحدة إن المحلفين دائمًا لا يفهمون تعليمات القضاة وهم يقصرون فى تطبيقها عندما يفهمونها.

وعلى ضوء تلك المواصفات والخطى السريعة لإنتاج المعلومات فهناك بعض الشك فى أن شهادة الخبير سوف تستمر فى الأهمية فى جميع مجالات التحكيم وفى جميع أنظمة المحاكم.

REFERENCES

Anson, D.A., Golding, S.L., & Gully, K.J. (1993). Child sexual abuse allegations: Reliability of criteria-based content analysis. *Law and Human Behaviour, 17*, 331–341.

Baker, F. (1969). Review of general systems concepts and their relevance for medical care. *Systematics, 7*, 209–229.

Baker, R. (1992). *Hidden memories*. Buffalo, NY: Prometheus Books.

Benton, T.R., Ross, D.F., Bradshaw, E., Thomas, W.N., & Bradshaw, G.S. (2006). Eyewitness memory is still not common sense: Comparing jurors, judges and law enforcement to eyewitness experts. *Applied Cognitive Psychology, 20*, 115–129.

Berliner, L. (1998). The use of expert testimony in child sexual abuse cases: In S.J. Ceci & H. Hembrooke (Eds), *Expert witnesses in child abuse cases* (pp.11–27). Washington, DC: American Psychological Association.

Brewin, C.R. & Andrews, B. (1997). Reasoning about repression: inferences from clinical and experimental data. In M.A. Conway (Ed.), *Recovered memories and false memories* (pp.192–205). Oxford: Oxford University Press.

Briere, J. & Conte, J. (1993). Self-reported amnesia for abuse in adults molested as children. *Journal of Traumatic Stress, 6*, 21–31.

Brigham, J.C., Wasserman, A.W., & Meissner, C.A. (1999). Disputed eyewitness identification evidence: Important legal and scientific issues. *Court Review, 36*, 12–25.

Bussey J. v. Commonwealth (1985). Appellee Supreme Court. Sept. 6 697 S.W. 2d 139 (Ky. 1985)

Cahill, L., Prins, B., Weber, M., & McGaugh, J. (1994). B-adrenergic activation and memory for emotional events. *Nature, 371*, 702–704.

Ceci, S.J. & Bruck, M. (1993). The suggestibility of children's recollections: An historical review and synthesis. *Psychological Bulletin, 113*, 403–439.

Ceci, S.J. & Bruck, M. (1995). *Jeopardy in the courtroom: A scientific analysis of children's testimony*. Washington, DC: American Psychological Association.

Ceci, S.J. & Hembrooke, H. (1998). Introduction. In S.J. Ceci & H. Hembrooke, (Eds), *Expert witnesses in child abuse cases* (pp. 1–8). Washington DC: American Psychological Association.

Cheit, R.E. (2005). The archive: 101 corroborated cases of recovered memory. Retrieved 10 December 2006 from: http://tinyurl.com/42yj7.

Christianson, S-A. (1992). Emotional stress and eyewitness memory: A critical review. *Psychological Bulletin, 112*, 284–309.

Clifford, B.R. (1979). The relevance of psychological investigation to legal issues in testimony and identification. *Criminal Law Review*, March, 153–163.

Clifford, B.R. (1997). A commentary on Ebbesen and Konecni's eyewitness memory research: Probative v. prejudicial value. *Expert Evidence, 6*, 140–143.

Clifford, B.R. (2003). Forensic psychology. In R. Bayne & I. Horton (Eds), *Applied psychology* (pp.67–78). London: Sage.

Conway, M.A. (1997). Introduction: What are memories? In M.A. Conway (Ed.), *Recovered memories and false memories* (pp.1–22). Oxford: Oxford University Press.

Corwin, D.L. & Olafson, E. (1997). Videotaped discovery of a reportedly unrecallable memory of child sexual abuse: Comparison with a childhood interview videotaped 11 years before. *Child Maltreatment, 2*, 91–112.

Crombag, H.F.M., Wagenaar, W.A., & van Koppen, P.J. (1996). Crash monitoring and the problem of 'source monitoring'. *Applied Cognitive Psychology, 10*, 95–104.

Crowley, M.J., O'Callaghan, M.G., & Ball, P.G. (1994). The judicial impact of psychological expert testimony in a simulated child sexual abuse trial. *Law and Human Behaviour, 18*, 89–105.

Cutler, B.L., Dexter, H.R., & Penrod, S.D. (1990). Non adversarial methods for sensitising jurors to eyewitness evidence. *Journal of Applied Social Psychology, 20*, 1197–1207.

Dahir, V.B., Richardson, J.T., Ginsburg, G.P., Gatowski, S.J., Dobbin, S.A., & Merlino, M.L. (2005). Judicial application of Daubert to psychological syndrome and profile evidence. *Psychology, Public Policy and Law, 14*, 62–82.

Daubert (1993). *Daubert v. Merrell Dow Pharmaceuticals Inc.* 509 U.S., 113 S.Ct. 2786 1993

Dawson, B., Vaughan, A.R., & Wagner, W.G. (1991). Normal responses to sexually anatomically detailed dolls. *Journal of Family Violence, 7*, 135–152.

Devenport, J.L., Stinson, V., Cutler, B.L., & Kravitz, D.A. (2002). How effective are the cross examination and expert testimony safeguards? Juror's perceptions of the suggestiveness and fairness of biased line-up procedures. *Journal of Applied Psychology, 87*, 1042–1054.

Devlin, Lord P. (1976). *Report to the secretery of state for the Home Department of the departmental committee on evidence of identification in criminal cases.* London: HMSO.

Ebbesen, E.B. & Konecni, V.J. (1996). Eyewitness memory research: Probative v. prejudicial value. *Expert Evidence, 5*, (1&2), 2–28.

Elliot, D.M. (1997). Traumatic events: Prevalence and delayed recall in the general population. *Journal of Consulting and Clinical Psychology, 65*, 811–820.

Epstein, M.A. & Bottoms, B.L. (2002). Explaining the forgetting and recovery of abuse and trauma memories: Possible mechanisms. *Child Maltreatment, 7*, 210–225.

Esplin, P.W., Boychuk, T., & Raskin, D.C. (1988). *A field validity study of Criteria-Based Content Analysis for children's statements in sexual abuse cases.* Paper presented at the NATO Advanced Study Institute on Credibility Assessment, Matatea, Italy.

Faigman, D.L. & Monahan, J. (2005). Psychological evidence at the dawn of the law's scientific age. *Annual Review of Psychology, 56*, 631–659.

Finkelhor, D. (1987). The trauma of child sexual abuse: Two models. *Journal of Interpersonal Violence, 2*, 348–366.

Finkelhor, D. & Browne, A. (1985). The traumatic impact of child sexual abuse: A conceptualisation. *American Journal of Orthopsychiatry, 55*, 530–541.

Fisher, C.B. (1995). The American Psychological Association's ethics code and the validation of sexual abuse in day-care settings. *Psychology, Public Policy and Law, 1*, 461–468.

Fisher, C.B. & Whiting, K.A. (1998). How valid are child sexual abuse validations? In S.J. Ceci & H. Hembrooke (Eds), *Expert Witnessing in Child Sexual Abuse Cases* (pp. 159–184). Washington, DC: American Psychological Association.

Fivush, R. (2002). The development of autobiographical memory. In H. Westcott, G. Davies, & R.H.C. Bull (Eds), *Children's testimony: A handbook of psychological research and forensic practice* (pp. 55–68). Chichester: John Wiley & Sons.

French, C.C. (2003). Fantastic memories. *Journal of Consciousness Studies, 10*, 153–174.

Frye (1923). *Frye v. United States* 293 F.1013 (D. C. Cir. 1023)

Gabbert, F., Memon, A., & Allen, K. (2003). Memory conformity: Can eyewitnesses influence each other's memory for an event. *Applied Cognitive Psychology, 17*, 533–544.

Gardner, R. (1992). *True and false accusations of child abuse*. Cresskill, NY: Creative Therapeutics.

Ghate, D. & Spencer, L. (1995). *The prevalence of child sexual abuse in Britain: A feasibility study for a large-scale national survey of the general population*. London: HMSO.

Goldstein, A.G., Chance, J.E., & Schneller, G.R. (1989). Frequency of eyewitness identification in criminal cases: a survey of prosecutors. *Bulletin of the Psychonomic Society, 27*, 71–74.

Goodman, G.S. (1984). Children's testimony in historical perspective. *Journal of Social Issues, 40*, 9–31.

Goodman, G.S. & Paz-Alonso, P.M. (2006). Trauma and Memory: Normal versus special memory mechanisms. In B. Utti, N. Ohta, & A.L. Siegenthales (Eds), *Memory and emotion: Interdisciplinary perspectives* (pp. 233–258). Oxford: Blackwell Publishing.

Granhag, P.A., Stromwall, L., & Billings, J. (2003). I'll never forget the sinking ferry: how social influence makes false memories surface. In M. Vanderhallen, G. Vervaeke, P.J. van Koppen, & J. Goethals (Eds), *Much ado about crime: Chapters on psychology and crime* (pp. 129–140). Politeia: Brussels.

Hall, L. & Lloyd, S. (1989). *Surviving child sexual abuse: A handbook for helping women challenge their past*. Lewes, UK: The Falmer Press.

Haward, L.R.C. (1981). *Forensic psychology*. London: Batsford.

Herman, J.L. (1981). *Father–daughter incest*. Cambridge MA: Harvard University Press.

Home Office (1992). *Memorandum of good practice on video recording interviews with child witnesses for criminal proceedings*. Home Office & Department of Health. London: HMSO.

Home Office (2002). *Achieving best evidence in criminal proceedings: Guidance for vulnerable or intimidated witnesses including children*. London: Home Office Communication Directorate.

Hornstein, G. (1992). The return of the repressed. *American Psychologist, 47*, 254–263.

Horowitz, M. & Reidbord, S. (1992). Memory, emotion and response to trauma. In S. Christianson (Ed.), *The Handbook of emotion and memory: Research and theory* (pp. 343–358). Hillsdale, NJ: Erlbaum.

Huff, C.R. (2002). Wrongful conviction and public policy: The American Society of Criminology 2001 presidential address. *Criminology, 40*, 1, 1–18.

Innocence Project (1992). Retrieved December 2006 from: http://www.innocenceproject.org/about/.

Jenkins v. U.S. (1962). 307 F.2d 637 1962.

Kapardis, A. (1997). *Psychology and law: A critical introduction*. Cambridge: Cambridge University Press.

Kassin, S.M., Ellsworth, P.C., & Smith, V.L. (1989). The general acceptance of psychological research on eyewitness testimony: A survey of the experts. *American Psychologist, 44*, 1089–1098.

Kassin, S.M., Tubb, V.A., Hosch, H.M., & Memon, A. (2001). On the general acceptance of eyewitness testimony research: A new survey of the experts. *American Psychologist, 56*, 405–416.

Kendall-Tackett, K.A., Williams, L.M., & Finkelhor, D. (1993). Impact of sexual abuse on children: A review and synthesis of recent empirical studies. *Psychological Bulletin, 113*, 164–180.

Kovera, M.B. & Borgida, E. (1998). Expert scientific testimony on child witnesses in the age of Daubert. In S.J. Ceci & H. Hembrooke (Eds), *Expert witnessing in child abuse cases* (pp. 185–215). Washington, DC: American Psychological Association.

Lamb, M.E., Stemberg, K.N.J., Esplin, P.W., Hershkowitz, I., Orbach, Y., & Hovay, M. (1997). Criterion based content analysis: A field validation study. *Child Abuse and Neglect, 21*, 255–264.

Lawlor, R.J. (1998). The expert witness in child sexual abuse cases: A clinician's view. In S.J. Ceci & H. Hembrooke (Eds), *Expert witnessing in child abuse cases* (pp. 105–122). Washington, DC: American Psychological Association.

Leippe, M.R. (1980). Effects of integrative memorial and cognitive processes on the correspondence of eyewitness accuracy and confidence. *Law and Human Behavior, 4*, 261–274.

Leippe, M.R. (1995). The case for expert testimony about eyewitness memory. *Psychology, Public Policy and Law, 1*, 909–959.

Leippe, M.R., Eisenstadt, D., Rauch, S.M., & Seib H.M. (2004). Timing of eyewitness expert testimony, jurors' need for cognition and case strength as determinants of trial verdicts. *Journal of Applied Psychology, 89*, 524–541.

Lindsay, D.S. (2002). Children's source monitoring. In H. Westcott, G.M. Davies & R.H.C. Bull (Eds), *Children's testimony: A handbook of psychological research and forensic practice* (pp. 83–98). Chichester: John Wiley & Sons.

Lindsay, D.S. & Read, D.J. (1994). Psychotherapy and memories of child sexual abuse: A cognitive perspective. *Applied Cognitive Psychology, 8*, 281–338.

Lindsay, D.S. & Read, D.J. (1997). 'Memory work' and recovered memories of childhood sexual abuse: Scientific evidence and public, professional and personal issues. *Psychology, Public Policy and Law, 1*, 845–908.

Loftus, E.F. (1983). Silence is not golden. *American Psychologist, 38*, 564–572.

Loftus, E.F. & Guyer, M.J. (2002a). Who abused Jane Doe? The hazards of the single case history. Part 1. *Skeptical Inquirer, 26*, 3, May/June. Retrieved November 2006 from: http://www.csicop.org/si/2002-05/jane-doe.html.

Loftus, E.F. & Guyer, M.J. (2002b). Who abused Jane Doe? The hazards of the single case history. Part 2. *Skeptical Inquirer, 26*, 4, July/August. Retrieved November 2006 from: http://www.csicop.org/si/2002-07/jane-doe.html.

Loftus, E.F. & Pickrell, J.E. (1995). The formation of false memories. *Psychiatric Annals*, *25*, 720–725.

Mackay, R.D., Colman, A.M., & Thornton, P. (1999). The admissibility of expert psychological and psychiatric testimony. In A. Heaton-Armstrong, E. Shepherd, & D. Wolchover (Eds), *Analysing witness testimony: A guide for legal practitioners and other professionals* (pp. 321–33). London: Blackstone Press.

McAnulty, R.D. (1993). Expert psychological testimony in cases of alleged child sexual abuse. *Archives of Sexual Behaviour*, *22*, 311–324.

McConkey, K.M. & Roche, S.M. (1989). Knowledge of eyewitness testimony. *Australian Psychologist*, *24*, 337–384.

Meade, M.J. & Roediger, H.L. (2002). Explorations in the social contagion of memory. *Memory and Cognition*, *30*, 995–1009.

Melchert, T.P. (1996). Childhood memory and history of different forms of abuse. *Professional Psychology: Research and Practice*, *27*, 438–446.

Melchert, T.P. & Parker, R.L. (1997). Different forms of childhood abuse and memory. *Child Abuse and Neglect*, *21*, 125–135.

Melton, G.B. (1994). Doing justice and doing good: Conflicts for mental health professionals. *The Future of Children*, *4*, 102–118.

Merckelbach H., Smeets, T., Geraerts, E. *et al.* (2006). I haven't thought about this for years! Dating recent recalls of vivid memories. *Applied Cognitive Psychology*, *20*, 33–42.

Miller, J.S. & Allen, R.J. (1998). The expert as an educator. In S.J. Ceci & H. Hembrooke (Eds), *Expert witnesses in child abuse cases* (pp.137–155). Washington, DC: American Psychological Association.

Morison, S. & Greene, E. (1992). Juror and expert knowledge of child sexual abuse. *Child Abuse and Neglect*, *16*, 595–613.

Myers, J.E.B. (1993). Expert testimony regarding child sexual abuse. *Child Abuse and Neglect*, *17*, 175–185.

Neil v. Biggers (1972). 409 U.S. 188 1972.

Noon, E. & Hollin, C.R. (1987). Lay knowledge of eyewitness behaviour: A British survey. *Applied Cognitive Psychology*, *1*, 143–153.

Ost, J., Vrij, A., Costall, A., & Bull, R. (2002). Crashing memories and reality monitoring: distinguishing between perception, imagination and 'false memories'. *Applied Cognitive Psychology*, *16*, 125–134.

PACE (1984, 2005). Police and Criminal Evidence Act 1984, updated Codes of Practice 2005. British Home Office. London: HMSO.

R. v. Cannings (2004). EWCA Crim 1 (19 January 2004).

Raitt, F.E. & Zeedyk, M.S. (2003). False memory syndrome: Undermining the credibility of complainants in sexual offences. *International Journal of Law and Psychiatry*, *26*, 453–471.

Raskin, D.C. & Esplin, P.W. (1991). Assessment of children's statements of sexual abuse. In J. Doris (Ed.), *The suggestibility of children's memory: Implications for eyewitness testimony* (pp. 172–176). Washington, DC: American Psychological Association.

Rich, C. (1990). Accuracy of adult's reports of abuse in childhood. *American Journal of Psychiatry*, *147*, 1389.

Rumsfeld, D. (2002). DoD News Briefing – Secretary Rumsfeld and Gen. Myers. Retrieved January 2007 from: http://www.defenselink.mil/Transcripts/Transcript.aspx?TranscriptID = 2636

Schacter, D.L., Norman, K.A., & Koutstaal, W. (1997). The recovered memories debate: a cognitive neuroscience perspective. In M.A. Conway (Ed.), *Recovered memories and false memories* (pp. 63–99). Oxford: Oxford University Press.

Scheck, B., Neufeld, P., & Dwyer, J. (2000). *Actual innocence*. New York: Doubleday.

Schooler, J.W., Ambada, A., & Bendiksen, M. (1997). A cognitive corroborative case study approach for investigating discovered memories of sexual abuse. In J.D. Read & D.S. Lindsay (Eds), *Recollections of trauma: Scientific research and clinical practices* (pp. 379–388). New York: Plenum.

Sgroi, S.M. (1982). *Handbook of clinical intervention in child sexual abuse*. Lexington, MA: Lexington Books.

Smeets, T., Jelicic, M., Peters, M.J.V. *et. al.* (2006). 'Of course I remember seeing that film' – how ambiguous questions generate crashing memories. *Applied Cognitive Psychology, 20*, 779–789.

Spencer, J.R. (1998). The role of experts in the common law and the civil law: A comparison. In S.J. Ceci & H. Hembrooke (Eds), *Expert witnesses in child abuse cases* (pp. 29–59). Washington, DC: American Psychological Association.

Spencer, J.R. & Flin, R. (1990). *The evidence of children: The law and the psychology*. London: Blackstock Press.

State v. J.Q. (1993). 617 A.2d 1196 (N.J. 1993).

State v. Michaels (1993). 625 A.2d 489 (N.J. Superior Ct. App. Div.) 1993; 136 N.J. 299, 642, A.2d. 1372 1994; 642 A.2d. 1372 (N.J.)1994.

State of Rhode Island v. Quattrocchi (1998). March 24 Case: No. P.92-3759.

State v. Warren (1981). 230 Kan 385 [635 P.2d. 1236 1243, 23 A.L.R. 4th 1070].

Steller, M. (1989). Recent developments in statement analysis. In J.C. Yuille (Ed.), *Credibility assessment* (pp. 135–154). London: Kluwer.

Summit, R. (1983). The child sexual abuse accommodation syndrome. *Child Abuse and Neglect, 7*, 177–192.

Summit, R. (1992). Abuse of the child sexual abuse accommodation syndrome. *Journal of Child Sexual Abuse, 1*, 153–161.

United States v. Whitted (1993). 994 F.2d. 444 (8th Cir.).

Van der Kolk, B. & Saporta, J. (1993). Biological responses to psychic trauma. In J. Wilson & B. Raphael (Eds), *International handbook of traumatic stress syndromes* (pp. 25–34). New York: Plenum.

Vrij, A. (2005). Criteria-based content analysis: a qualitative review of the first 37 studies. *Psychology, Public Policy and Law, 11*, 3–41.

Vrij, A. & Mann, S. (2006). Criteria-based content analysis: An empirical test of its underlying processes. *Psychology, Crime and Law, 12*, 337–349.

Walker, L.E. (1990). Psychological assessment of sexually abused children for legal evaluation and expert witness testimony. *Professional Psychology: Research and Practice, 21*, 344–353.

Walker, L.E. & Monahan, J. (1987). Social frameworks: A new use of social science in law. *Virginia Law Review, 73*, 559–598.

Waterman, A., Blades, M., & Spencer, C. (2002). How and why do children respond to nonsensical questions? In H. Westcott, G.M. Davies, & R.H.C. Bull (Eds), *Children's testimony: A handbook of psychological research and forensic practice* (pp. 147–159). Chichester: John Wiley & Sons.

Wells, G.L. (1978). Applied eyewitness testimony research: system variables and estimator variables. *Journal of Personality and Social Psychology*, *36*, 1546–1557.

Wells, G.L. & Murray, D.M. (1983). What can psychology say about the *Neil v. Biggers* criteria for judging eyewitness accuracy? *Journal of Applied Psychology*, *68*, 347–362.

Wells, G.L. & Olson, E. (2003). Eyewitness identification. *Annual Review of Psychology*, *54*, 277–295.

Wigmore, J.H. (1978). *Evidence in trials at common law*. Boston: Little Brown.

Woocher, F.D. (1977). Did your eyes deceive you? Expert psychological testimony on the vulnerability of eyewitness identification. *Stanford Law Review*, *29*, 969–1030.

Wright, D.B., Ost, J., & French, C.C. (2006). Recovered and false memories. *The Psychologist*, *19*, 352–355.

Yapko, M. (1997). The troublesome unknowns about trauma and recovered memories. In M.A. Conway (Ed.), *Recovered memories and false memories* (pp. 23–33). Oxford: Oxford University Press.

Yarmey, A.D. (1997). Probative v. prejudicial value of eyewitness memory research. *Expert Evidence*, *5*, 89–97.

Yarmey, A.D. (2001). Expert testimony: Does eyewitness memory research have probative value for the courts? *Canadian Psychology*. *42*, 2, 92–100.

Yarmey, A.D. (2003). Eyewitness identification guidelines and recommendations for identification procedures in the United States and Canada. *Canadian Psychology*, *44*, 181–189.

Yarmey, A.D. & Jones, H.P.T. (1983). Is the psychology of eyewitness identification a matter of common sense? In S. Lloyd-Bostock & B.R. Clifford (Eds), *Evaluating witness evidence* (pp. 18–40). Chichester: John Wiley & Sons.

Yuille, J. C. (1988). The systematic assessment of children's testimony. *Canadian Psychology*, *29*, 247–262.